اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تسهيل التجارة بالإشارة إلى دول عربية

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/GRID/2005/10
7 November 2005
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تسهيل التجارة بالإشارة إلى دول عربية

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠٠٥

05-0557

المحتويات

الصفحة

ملخص تنفيذي ..... ه
مقدمة ..... ط

الجزء الأول
تسهيل التجارة بين الواقع والطموح

تمهيد ٣

الفصل

أولا- تسهيل التجارة قضية جديرة بالاهتمام ٣

ثانيا- تحديات تسهيل التجارة والتوجه إلى إصلاحها ٩

ثالثا- المفاوضات الحالية في منظمة التجارة العالمية على تسهيل التجارة ٢١

ألف- نشر وإتاحة المعلومات ٢١
باء- الرسوم المرتبطة بالتصدير والاستيراد: الضوابط العامة على الرسوم المفروضة والمرتبطة بالتصدير والاستيراد ٣٧
جيم- موضوعات تتعلق بالتجارة العابرة ٥٦
دال- موضوعات تتعلق بالمعاملة الخاصة والتفضيلية ٦٦

الجزء الثاني
نحو تبسيط الإجراءات وسرعة الأداء في دول عربية

تمهيد ٧١

الفصل

أولا- الملامح العامة للتحديات التي تواجه تسهيل التجارة في دول عربية ٧١

ثانيا تجارب بعض الدول العربية في مجال الإصلاح وتبسيط الإجراءات ٧١

ألف- جمهورية مصر العربية ٧٢
باء- المملكة الأردنية الهاشمية ٨٣

المحتويات (تابع)

الصفحة

الجزء الثاني (تابع)

جيم- المملكة العربية السعودية ٨٤
دال- دولة قطر ٨٦
هاء- الجمهورية اللبنانية ٨٦
واو- المملكة المغربية ٨٨
زاي- الجمهورية التونسية ٨٩

ثالثا- إطار عملي لتسهيل التجارة العالمية ٨٩

ألف- أهداف ومبادئ إطار العمل ٩٠
باء- منافع هذا الإطار ٩١

الجزء الثالث
الاستنتاجات والتوصيات

الفصل

أولا- الاستنتاجات ٩٥

ثانيا- التوصيات ٩٦

قائمة الجداول

١- تكاليف الشحن في أقاليم العالم ١١
٢- التجارة السلعية الأمريكية واليابانية طبقا لوسائط النقل في عام ٢٠٠١ ..... ١١
٣- عدد الأيام اللازمة للإفراج الجمركي على الحدود (أرقام متوسطة) ١٢

قائمة الأطر

١- تسهيل التجارة ٧
٢- طرائق للمفاوضات المتعلقة بتسهيل التجارة ٨

المراجع ٩٨

ملخص تنفيذي

تعنى هذه الدراسة بموضوع تسهيل التجارة مع إيلاء اهتمام خاص لبعض الدول العربية، وهي تهدف إلى إيضاح مفهوم تسهيل التجارة وإبراز أهميته والتحديات التي يواجهها، وإلى تقديم تجارب دول أخرى في مجال تسهيل التجارة حتى تكون بمثابة دروس يستفاد منها. كما تهدف هذه الدراسة إلى إيضاح المفاوضات الجارية حاليا في منظمة التجارة العالمية حول تسهيل التجارة، وعرض المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء في المنظمة لتحسين ثلاث مواد في اتفاقية الجات ١٩٩٤ هي المواد ٥، ٨، و١٠.

وتضم الدراسة ثلاثة أجزاء رئيسية: الأول، وهو بعنوان "تسهيل التجارة بين الواقع والطموح"، يتناول تسهيل التجارة بشكل تفصيلي، من حيث إيضاح مفهومه وإبراز أهميته، والاتفاقيات الدولية والبرامج والتنظيمات التي تتناول تسهيل التجارة، والتحديات التي تواجهه وسبل مواجهتها. ويتناول الجزء الثاني تسهيل التجارة في المنطقة العربية، مستعرضا المشاكل التي تواجهه، ويعرض للجهود التي تبذلها بعض الدول العربية، وما تم التوصل إليه في تلك الدول في مجال تبسيط وتيسير إجراءات التخليص والإفراج الجمركيين. وفي الجزء الثالث عرض لأهم الاستنتاجات وللتوصيات اللازمة.

وللاهتمام بموضوع تسهيل التجارة أسباب عدة أهمها: الزيادة الكبيرة في التجارة الدولية، والتطورات السريعة والمتلاحقة في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وزيادة وتيرة الاتفاقيات التجارية الإقليمية والثنائية، والتغير في طبيعة السلع موضع التجارة، والزيادة المطردة في تكاليف العمليات المرتبطة بالتجارة، إذ يستلزم التبادل التجاري العادي إجراءات كثيرة معقدة: ٤٠ وثيقة مطلوبة، و٢٠٠ خانة أو عنصر من البيانات (٣٠ منها مكررة).

تتمثل التحديات التي تواجه التجارة في الإفراط في عدد الوثائق المطلوبة، والافتقار إلى الشفافية والوضوح، والافتقار إلى استخدام أساليب تقييم المخاطر المصاحبة للتجارة، والحاجة الملحة إلى ميكنة الإجراءات واستخدام تكنولوجيا المعلومات في الموانئ والمطارات وعلى الحدود الدولية، والافتقار إلى تحديث نظم الجمارك وكذلك إلى التعاون بين الجمارك والوكالات والسلطات الحكومية، بالإضافة إلى تحدي الأمن. ومن المهم لتسهيل التجارة الاهتمام بخدمات البنية الأساسية الأربع: خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وخدمات النقل، والخدمات المالية، والخدمات المهنية.

وقد لوحظ أن تكاليف النقل في الدول النامية تزيد بنحو ٧٠ في المائة عنها في الدول المتقدمة. والنقل البحري هو الأهم بين وسائط النقل الأخرى في تسهيل التجارة الدولية، فقد بلغت نسبة مساهمته في التجارة الأمريكية أكثر من ٧٥ في المائة، وترتفع هذه النسبة إلى أكثر من ٩٩ في المائة في اليابان. هذا ويتأخر الشحن والإفراج عن السلع في الدول النامية تأخيرا كبيرا يصل إلى نحو ٣٠ يوما في أثيوبيا، و٢٠ يوما في الكاميرون، بينما يتم في استونيا وليتوانيا في يوم واحد. وتلعب الخدمات المالية (البنوك وشركات التأمين) دورا حيويا في تسهيل التجارة، إذ يتم الدفع عن طريق البنوك وتمثل رسوم التأمين ٢ في المائة من قيمة التجارة ونحو ١٥ في المائة من رسوم النقل البحري. وترتفع قيمة التأمين تبعا لانخفاض درجة الاستقرار السياسي وضعف البنية الأساسية وحالة الأمن.

وقد بدأت دول كثيرة في التوجه نحو التحديث والإصلاح، فقامت بإنشاء نظام "النافذة الواحدة"، الذي يقوم على جمع الوثائق والبيانات المتعلقة بأطراف التجارة الخارجية المختلفة في مكان واحد. وقد أثبت هذا النظام نجاحا كبيرا. ففي موريشيوس، يسمح هذا النظام بتبادل البيانات الجمركية بين الجهات المختلفة

ودفع الرسوم والضرائب إلكترونيا. وفي السويد يتم تبادل بيانات الجمارك وتطبيق رخص الاستيراد والتصدير ورخص المنتجات الإستراتيجية إلكترونيا. وفي هولندا يتم تداول بيانات البضائع المشحونة بالطائرات إلكترونيا. وفي الولايات المتحدة الأمريكية يتم تداول البيانات ونشرها إلكترونيا. وقد تم تحديد الجهات ذات العلاقة، وهي الهيئات العاملة على الحدود وتلك المهتمة بالتراخيص والإحصاء.

ولوحظ في إطار عرض تجارب من العالم أن كوريا تنفذ نظام تخليص إلكتروني دون استخدام أوراق كما تنفذ نظام التسليم الفوري على رصيف الميناء. وفي هونغ كونغ تم تبسيط الإجراءات وزيادة الشفافية والتخليص على السلع قبل الوصول. وفي كندا يتم استخدام تكنولوجيا المعلومات للتخليص على السلع. وفي النرويج يتم التخليص إلكترونيا ويستخدم نظام العبور المحوسب. وفي المالديف تتبادل الوثائق إلكترونيا. وفي أستراليا يتم التخليص الجمركي فورا بعد أن يكون التاجر قد حصل على البيانات إلكترونيا. وفي سويسرا يطبق نظام "النافذة الواحدة" وتقدم تسهيلات تتعلق بنظام المعلومات والاتصالات. وفي شيلي يتم نشر وإتاحة القوانين والتعليمات ويطبق نظام جيد لفض المنازعات. ويجري في جواتيمالا إصلاح تشريعي وتحديث للخدمات. وفي جمهورية التشيك تستخدم التكنولوجيا الرقمية. وفي كوستاريكا يطبق نظام "النافذة الواحدة" كما جرت ميكنة إجراءات التخليص. ويتم في نيوزيلندا نشر وإتاحة المعلومات وإنشاء نقاط للاستفسار وهناك تعاون وتنسيق بين السلطات. وفي لاتفيا يجري العمل على تأسيس موقع على شبكة الإنترنت وتعقد اجتماعات دورية بين التجار والأجهزة الاستشارية. وتهدف سنغافورة إلى إتمام إجراءات التخليص لنحو ٩٠ في المائة من الشحن الجوي خلال ١٣ دقيقة وللطرود البريدية خلال ١٢ دقيقة، ويجمع ٩٥ في المائة من الضرائب على الخدمات خلال ٨ دقائق. وفي السويد يجري التأكيد على الشفافية وتحسين عملية التخليص، فيتداول نحو ٨٦ في المائة من البيانات إلكترونيا. وفي اليابان يتم استخدام نظام للتخليص السريع لنحو ٩٠ في المائة من الشحن البحري، كما يجري تخفيض الوقت والتكاليف.

وأما فيما يتعلق بالمفاوضات في منظمة التجارة العالمية، فهناك عدد من المقترحات التي تتناول تحسين المواد ٥، ٨، و١٠ من اتفاقية الجات ١٩٩٤، وتطالب بتبسيط الإجراءات والحد من عدد المستندات، وعدم التمييز بين وسائط النقل في التجارة العابرة، والعمل على اعتماد قانون جمركي واحد، واستخدام تقييم المخاطر، ونشر وإتاحة القوانين والأنظمة والأحكام، والتنسيق بين الوكالات المختصة بالتجارة، وتطوير الخدمات.

ولوحظ بالنسبة للدول العربية، أن هناك معوقات تتمثل بكثرة عدد الوثائق والمستندات وارتفاع التكاليف والافتقار إلى الشفافية، بالإضافة إلى عراقيل تتعلق بالتراخيص وبتغيير الشاحنات على الحدود. إلا أن هناك توجهات نحو الإصلاح والتحديث. ففي مصر مثلا، يستخدم نظام "النافذة الواحدة"، ويجري تطوير الإجراءات الخاصة بالتخليص والإفراج المسبق على السلع وتطوير الخدمات المقدمة وتخفيض الوقت اللازم للإفراج عن الشحنة. وفي المملكة الأردنية الهاشمية، يستخدم الحاسوب وميكنة الإجراءات ونظام التعريفة المتكاملة على شبكة الإنترنت وبرنامج "القائمة الذهبية" للتدقيق، كما أدخل عدد من التعديلات التشريعية. وفي المملكة العربية السعودية، يستخدم الحاسوب، كما وضع دليل إرشادي، ويجري عمل مستمر على تبسيط إجراءات التجارة العابرة وإنهائها بسرعة. وتجري في قطر إصلاحات تشريعية، وهناك تعاون بين السلطات وزيادة في كفاءة العمل في المنافذ الجمركية. وفي لبنان تستخدم تكنولوجيا المعلومات، ويجري العمل على تبسيط الإجراءات وتخفيض الوقت اللازم للإفراج عن الشحنة. وفي المغرب وتونس، تستخدم تكنولوجيا المعلومات وتنشر المعلومات لزيادة الشفافية وتبسط الإجراءات.

وتقدم هذه الدراسة التوصيات التالية:

١- وضع إطار مؤسسي في كل دولة لتسهيل التجارة (التصدير والاستيراد) وتطبيقه بشكل جاد على جميع المنافذ الحدودية، وتدريب المسؤولين الرسميين على التعامل مع كافة المشاكل.

٢- العمل على تبني النظم التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات، وتسهيل تبادل المعلومات والبيانات والوثائق. وقد أوردنا في هذه الدراسة كثيرا من الحالات التي قامت فيها دول عديدة باستخدام نظام "النافذة الواحدة" وتبادل المعلومات والبيانات إلكترونيا.

٣- التأكيد على الشفافية، ونعني بها هنا نشر وإتاحة المعلومات التي تشمل القوانين والنظم والإجراءات، والقضايا المتعلقة بتسهيل التجارة، والمصروفات المطلوبة، والخدمات التي يتم تقديمها للتجار وللتجارة العابرة.

٤- عقد اجتماعات منتظمة مع المفاوضين التجاريين في الدولة، لإطلاعهم على كافة الأمور المتعلقة بتسهيل التجارة، كي يمكنهم التفاعل مع المفاوضين من الدول الأخرى الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وكي تكون الحكومات على دراية بما يحدث في المفاوضات الحالية في المنظمة.

٥- العمل على استخدام أساليب تقييم المخاطر في مجال التجارة الدولية، وذلك لأغراض الرقابة والتنفيذ.

٦- التأكيد على جودة الخدمات المقدمة للمصدرين والمستوردين، وعلى أن تكون تكاليف هذه الخدمات على قدر جودتها وتوقيتها وسرعة أدائها.

٧- العمل على تخفيض الوقت اللازم لإنهاء الإجراءات، فذلك يؤدي إلى تخفيض التكاليف.

٨- تشجيع الأساطيل المحلية في مجال النقل البحري على نقل البضائع العربية وذلك في إطار المنافسة الدولية، والأمر كذلك بالنسبة لشركات التأمين المحلية في المنطقة.

مقدمة

إن عبارة "تسهيل التجارة" حديثة العهد، فهي لم تكن مدرجة ضمن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) ١٩٤٧. ورغم أن هناك في اتفاقية الجات ١٩٤٧ (التي أصبحت الجات ١٩٩٤) ثلاث مواد، هي الخامسة والثامنة والعاشرة، تنص على أمور من شأنها تيسير التجارة، مثل حرية العبور، وما يتعلق بالرسوم والإجراءات المتصلة بالتصدير والاستيراد، ونشر وإدارة التشريعات التجارية، إلا أن هذه المواد لم تأت تحت عنوان تيسير أو تسهيل التجارة. وقد ظهرت هذه العبارة أول مرة عام ١٩٩٦ في بيان المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية ضمن أربع قضايا أطلق عليها قضايا سنغافورة، وذلك لأن المؤتمر الأول عقد في سنغافورة. والقضايا الثلاث الأخريات هي التجارة وعلاقتها بالاستثمار، والتجارة وسياسة المنافسة، والشفافية في المشتريات الحكومية. وقد جرى نقاش حول تلك القضايا في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في مدينة الدوحة عام ٢٠٠١، وتم التأكيد في البيان الختامي على استمرار المناقشات بشأنها. ثم جاء المؤتمر الوزاري الخامس، الذي عقد في كانكون عام ٢٠٠٣، فكانت هذه القضايا الأربع، بالإضافة إلى قضايا الزراعة، سببا في فشله.

وتوقفت المفاوضات إثر هذا الفشل، إلى أن تم التوصل إلى ما سمي "بصفقة تموز/يوليو ٢٠٠٤" وهي تشكل إطارا لطرق المفاوضات، يتناول قضية واحدة من بين القضايا الأربع، هي قضية تسهيل التجارة، وألغيت من المفاوضات القضايا الثلاث الأخريات التي كانت على أجندة الدوحة. وقد بدأت بالفعل المفاوضات بشأن تسهيل التجارة وعقدت ثلاثة اجتماعات في عام ٢٠٠٥، وينتظر أن ينعقد اجتماع آخر قبل انعقاد المؤتمر الوزاري السادس في هونغ كونغ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

تتسم الموجة الحالية للعولمة بالمنافسة الشرسة في الأسواق العالمية. وقد بدأت الدول النامية التي نجحت في الدخول إلى تلك الأسواق في السنوات الأخيرة في تثبيت أقدامها لتقف جنبا إلى جنب مع الدول المتقدمة، وهي تواصل تحقيق إنجازات تنعكس على شعوبها وتترجم رخاء وزيادة في الإنتاج والعمالة والاستثمارات. ويتمثل أهم الأسباب التي أدت إلى ذلك في تخفيف الحواجز لزيادة تدفقات التجارة. وهذه الحواجز من نوعين، جمركية وغير جمركية. وبينما تتسم الأولى بالسهولة نظرا لأنها تعتمد على إصدار قانون يدعو إلى تخفيض أو إزالة التعريفة الجمركية، تتسم الثانية بالصعوبة لأنها تعتمد على المعاملات والإجراءات الجمركية المعقدة المتمثلة في زيادة عدد الأوراق المقدمة لإنهاء الإجراءات والإفراج عن الشحنة.

وقد تناولت موضوع تسهيل التجارة منظمات دولية، مثل منظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة، وأوضحت الطرق والوسائل والمعايير التي يمكن من خلالها إنجاز المعاملات بيسر وسهولة وفي وقت قياسي، لكن الحكومات، وخاصة سلطات الجمارك والهيئات الأخرى المعنية بالتجارة، تظل هي المسؤولة عن هذه الإجراءات. وبما أن العنصر البشري هو المنوط بعمليات التجارة على المنافذ الحدودية والموانئ والمطارات، فقد خلق ذلك بيئة يثار فيها الكثير من التساؤلات وعلامات الاستفهام، فالسلوك البشري الذي يتجه نحو تحقيق الإنجاز والسرعة دائما ما يكون محل شبهات.

وجاءت قضايا الأمن نتيجة لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر في نيويورك في عام ٢٠٠١ لتزيد الأمور تعقيدا. فقد أصبحت الحاويات والشاحنات عرضة للشكوك في أنها قد تحمل أسلحة للإرهابيين وبالتالي يجب تفتيشها لإثبات العكس. وبالطبع يتطلب التفتيش وقتا كبيرا، كما يحتاج إلى مفتشين وأجهزة للكشف عن الأسلحة، ما يؤدي في النهاية إلى زيادة التكاليف بنسبة كبيرة. وهذا بالإضافة إلى تكاليف زيادة رسوم التأمين على شحنات منقولة إلى أماكن معينة في العالم.

وقد حرصت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) خلال السنوات الماضية على إيلاء بناء القدرات العربية في مجال تسهيل التجارة اهتماما خاصا. وتركزت الأنشطة التي قامت بها الإسكوا على عقد اجتماعات للخبراء وورشات عمل تدريبية إقليمية ووطنية لرفع درجة الوعي العام في المنطقة العربية بأهمية ودور تسهيل التجارة في زيادة تنافسية الصناعات العربية، وتوسيع التجارة العربية وخاصة البينية، والمساهمة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، قامت الإسكوا بالعديد من الدراسات التطبيقية لآثار تسهيل التجارة، سواء فيما يتعلق بخفض النفقات المالية التي يتكبدها القطاع التجاري العربي أو بتوسيع التجارة العربية البينية. وشأنها شأن المنظمات الدولية الأخرى، اشتمل عمل الإسكوا في مجال تسهيل التجارة على طيف واسع من القضايا المتعلقة بتسهيل التجارة والنقل.

ومع نضوج موضوع تسهيل التجارة في منظمة التجارة العالمية واقتصار الأجندة التفاوضية على تسهيل النقل بالعبور (الترانزيت) المتضمن في المادة الخامسة، وتحسين الإجراءات الجمركية بما فيها رسوم الخدمات المتضمن في المادة الثامنة، والشفافية في التطبيق المتضمنة في المادة العاشرة، واتفاق الدول الأعضاء في المنظمة على عدم تضمين المفاوضات قضايا كبرى تحتاج استثمارات مادية ضخمة تثقل كاهل الدول النامية، مثل تحديث الأنظمة الجمركية وتطوير البنى التحتية للموانئ والنقل وأنظمة المعلومات وتبادل البيانات، ركزت الإسكوا عملها فيما يتعلق بتسهيل التجارة على القضايا التي هي قيد المفاوضات، وذلك لمساعدة الدول العربية على التعامل معها. فقامت بعقد ورشات عمل تدريبية للدول العربية على مفاوضات تسهيل التجارة الجارية حاليا بالتعاون مع منظمات دولية كمنظمة التجارة العالمية، وبإجراء دراسات ووضع تقارير فنية تمكن الدول العربية من متابعة مجريات تلك المفاوضات وتحليل أبعادها.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم الإسكوا بتنفيذ مشروع مشترك في مجال تسهيل التجارة للجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة خلال الفترة الزمنية ٢٠٠٥-٢٠٠٧، ويهدف المشروع إلى تنمية التجارة في الدول الأعضاء كمحرك للنمو من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسيعمل المشروع على بناء القدرات في القطاعين العام والخاص في الدول العربية على ثلاثة محاور: تعميق فهم الحكومات وقطاع الأعمال لتسهيل التجارة والدور الذي تلعبه تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في ذلك؛ وتعزيز استخدام قطاع الأعمال العربي، وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لهذه التقنيات في أعمالها التجارية؛ وبناء القدرات الوطنية في مجال المفاوضات حول تسهيل التجارة. وسيقوم المشروع بتوفير عدد من مواد التدريب في المجالات الثلاثة المذكورة باللغة العربية إلكترونيا عبر الأقراص المدمجة التي سيجري توزيعها على الجهات المستفيدة من القطاعين العام والخاص في الدول العربية، بالإضافة إلى تطوير موقع إلكتروني عالمي، بلغات عدة بينها العربية، متخصص في نقل المعرفة في مجال تسهيل التجارة، يتضمن منتديات لتبادل الآراء والتجارب بين المسؤولين ورجال الأعمال من حول العالم. ويتوقع أن يصدر هذا الموقع في صورته الأولية في منتصف عام ٢٠٠٦. وأخيرا، يشمل المشروع عقد عدد من ورشات العمل التدريبية حول الموضوعات المذكورة لمتدربين ومدربين من الدول العربية.

تعنى هذه الدراسة بموضوع تسهيل التجارة مع إيلاء اهتمام خاص لبعض الدول العربية، وهي تهدف إلى إيضاح مفهوم تسهيل التجارة وإبراز أهميته والتحديات التي يواجهها، وإلى تقديم تجارب دول أخرى في مجال تسهيل التجارة حتى تكون بمثابة دروس يستفاد منها. كما تهدف هذه الدراسة إلى إيضاح المفاوضات الجارية حاليا في منظمة التجارة العالمية حول تسهيل التجارة، وعرض المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء في المنظمة لتحسين مواد ثلاث في اتفاقية الجات ١٩٩٤ هي المواد ٥، ٨، و١٠. وهذه الدراسة تعد دراسة متخصصة تظهر أهميتها بالنسبة للمفاوضين التجاريين العرب.

وتضم الدراسة ثلاثة أجزاء رئيسية: الأول، وهو بعنوان "تسهيل التجارة بين الواقع والطموح"، يتناول تسهيل التجارة بشكل تفصيلي، لإيضاح هذا المفهوم وأهميته، وإيضاح الاتفاقيات الدولية والبرامج والتنظيمات التي تتناول تسهيل التجارة، والتحديات التي تواجهه وسبل مواجهتها. وهو يتناول خدمات البنية الأساسية لتسهيل التجارة مثل خدمات النقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات المهنية والخدمات المالية. كما يتناول هذا الجزء المناقشات التي جرت في منظمة التجارة العالمية حول تسهيل التجارة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، والمفاوضات التي جاءت طبقا لطرق المفاوضات الواردة في صيغة تموز/يوليو ٢٠٠٤، وإيضاح المقترحات المقدمة من عدد من الدول الأعضاء في المنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، يغطي هذا الجزء الاتجاه نحو التحديث واستخدام تكنولوجيا المعلومات ويعرض تجارب ناجحة في مجال تسهيل التجارة في عدد كبير من دول العالم.

ويتناول الجزء الثاني تسهيل التجارة في المنطقة العربية والمشاكل التي تواجهه، ويعرض الجهود التي تبذلها دول عربية، كما يتم تناول عدة حالات من المنطقة العربية لإيضاح ما تم التوصل إليه نحو تبسيط وتيسير إجراءات التخليص والإفراج الجمركيين.

وفي الجزء الثالث تعرض أهم الاستنتاجات وتقدم التوصيات اللازمة. هذا بالإضافة إلى المراجع والملخص التنفيذي للدراسة.

الجزء الأول

تسهيل التجارة بين الواقع والطموح

تمهيد

يعرض هذا الجزء خلفية عامة لتسهيل التجارة كمفهوم وتطبيق. وهو يتناول التجارب الناجحة في العالم، والمفاوضات الحالية في منظمة التجارة العالمية والتطورات فيها، ومواقف الدول والمقترحات التي قدمها عدد من الدول المتقدمة والنامية.

أولا- تسهيل التجارة قضية جديرة بالاهتمام

١- الحاجة إلى تسهيل التجارة: ربما نتساءل ولماذا تسهيل التجارة؟ هناك عوامل عدة تدفع إلى الاهتمام بهذا الموضوع اهتماما بالغا، وهي[١]:

(أ) الزيادة الكبيرة في التجارة الدولية التي بلغت قيمتها نحو ٧٢٧٤ بليون دولار في عام ٢٠٠٣، وبلغ معدل نموها نحو ٤,٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٢ وحققت معدل نمو قدره ٦,٤ في المائة في العقد الأخير من القرن الماضي (١٩٩٠-٢٠٠٠). وتفوق معدلات النمو هذه معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي في العالم التي بلغت ٢,٥ في المائة في عام ٢٠٠٣ مقارنة بعام ٢٠٠٢ و٢,٣ في المائة في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠[٢]. وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة اتخاذ إجراءات من شأنها زيادة التدفقات التجارية، وهو ما يجب تطويره والاستمرار فيه. وتجدر الإشارة هنا إلى أن التجارة الدولية تمثل حاليا نحو ٣٠ في المائة من الناتج المحلي العالمي، ويتوقع أن تصل إلى ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠[٣]؛

(ب) التطورات السريعة والمتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ما أدى إلى سرعة في الإنجاز، وانخفاض ملحوظ في التكاليف، وزيادة ملموسة في كفاءة النظم التجارية ونقل السلع موضع التجارة؛

(ج) زيادة وتيرة الاتفاقيات التجارية الإقليمية والثنائية، وتشمل هذه الاتفاقيات التزامات كثيرة ومعقدة تتعلق بالإجراءات الجمركية. ومن هنا أهمية تسهيل التجارة لتيسير وتبسيط الإجراءات الجمركية على الحدود الدولية؛

(د) التغيير الواضح في طبيعة السلع موضع التجارة: فهناك سلع كاملة، وسلع وسيطة، وسلع مجمعة. ولكل نوع من أنواع السلع هذه إجراءات يجب اتباعها؛

(•) الزيادة المطردة في تكاليف العمليات المرتبطة بالتجارة الدولية، سواء في مجال التخليص أو في مجال النقل وغيرهما. ولذا وجب العمل على تخفيض هذه التكاليف من خلال تسهيل التجارة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عملية التبادل التجاري العادي تستلزم إجراءات كثيرة معقدة في المعاملات الجمركية، إذ يبلغ عدد أطراف هذه العملية ٢٧-٣٠ طرفا، وتتطلب تقديم نحو ٤٠ وثيقة، ونحو ٢٠٠ خانة أو عنصر من البيانات (منها ٣٠ خانة مكررة). وتؤدي هذه الإجراءات المعقدة إلى تكاليف إدارية مرتفعة تقدر

---

(1) SWEPRO- National Board of Trade, *Trade Facilitation- Impact and Potential Gains*, Sweden, 2002.

(2) World Trade Organization, *World Trade Report*, 2004.

(3) United Nations- Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, ESCAP, *Trade Facilitation Network*, New York, 2004.

بنحو ٧-١٠ في المائة من إجمالي قيمة التجارة العالمية[٤]. ويقدر أن تخفيض واحد في المائة من تكاليف المبادلات التجارية يوفر نحو ٤٠ بليون دولار على مستوى العالم، وأن تخفيض يوم واحد من فترة التأخير في تداول السلع يوفر نحو ٢٤٠ بليون دولار سنويا. كما أن تخفيض واحد في المائة من تكاليف النقل البحري (باعتباره أهم وسائط النقل في التجارة الدولية) يمكن أن يزيد الناتج المحلي في آسيا بنحو ٣،٣ بليون دولار، ويمكن لتحسين تجارة الجملة والتجزئة في الخدمات أن يزيد نحو ٣,٦ بليون دولار أخرى. ومثلا توفر شيلي بتبنيها نظاما لتبادل المعلومات إلكترونيا نحو مليون دولار شهريا[٥].

٢- مفهوم تسهيل التجارة والهدف منه: ينبغي تحديد مفهوم واضح لتسهيل التجارة يغطي كافة الإجراءات التنظيمية التي تؤثر على تدفق التجارة على الحدود الدولية. ويشير البنك الدولي إلى وجود مبادرات لتحرير التجارة، وتشجيع التجارة الدولية وتحسين البنية الأساسية للنقل، ولا يعني ذلك تسهيل التجارة، بل تخفيض تكاليف التجارة الدولية والنظم المتبعة وإدارة السياسة التجارية. وتسهيل التجارة أمر فني بطبيعته وله تفاصيله، وهو يعني إزالة كل ما يعيق التجارة الدولية[٦].

ويشير مجلس التجارة في السويد إلى أن تسهيل التجارة يشمل تبسيط كافة الإجراءات والجوانب الإدارية المتعلقة بالتجارة مثل إدارة الجمارك والنظم الفنية والمعايير وكل ما يتعلق بتدفق المعلومات وبانتقال السلعة من البائع إلى المشتري واستكمال المدفوعات[٧]. كما تشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن تسهيل التجارة يشمل الخطوات كلها التي يمكن اتخاذها لتسهيل تدفق التجارة، وأن عبارة تسهيل التجارة تستخدم على نطاق واسع لتغطي كافة أنواع الحواجز غير التعريفية للتجارة، بما في ذلك فحص المنتجات وعوائق انتقال العمالة. وتشير النقاشات في منظمة التجارة العالمية إلى تسهيل التجارة على أنه تبسيط وتنسيق لإجراءات التجارة الدولية[٨] التي تشمل كافة الأنشطة والتطبيقات المتعلقة بجمع وتقديم وانتقال البيانات والمستندات المطلوبة لنقل أو تحريك السلع موضع التجارة الدولية.

والهدف من تسهيل التجارة واضح هو تخفيض تكاليف الأعمال لكل طرف من الأطراف المشاركة، وذلك بإزالة الأعباء الإدارية غير الضرورية التي تصاحب انتقال السلع والخدمات عبر الحدود الدولية. ويتطلب إنجاز هذا الهدف تحديث وإنشاء معايير دولية يتم العمل بها في كل الدول كأساس حتى لا تكون هناك تباينات تشكل ثغرات يمكن من خلالها نقض القوانين والأعراف.

٣- الأطراف العاملة في مجال تسهيل التجارة: يمكننا القول إن الأطراف الرئيسية في تسهيل التجارة هي تلك العاملة في مجال تجارة الخدمات بوجه عام، بالإضافة إلى الإدارات والسلطات الحكومية. فهناك خدمات الاتصالات، وخدمات تكنولوجيا المعلومات، والخدمات المالية التي تشمل البنوك وشركات التأمين، والخدمات المهنية مثل المستشارين القانونيين والفنيين وغيرهم، وخدمات التوزيع، وخدمات النقل. وهناك السلطات الحكومية مثل سلطات الجمارك، والسلطات المعنية بالصحة والحجر البيطري، والسلطات المعنية بإصدار التصاريح، وسلطات الموانئ والمطارات، والإدارات الخاصة بالأمن والسلامة، والقنصليات. وبالطبع

---

(4) مصدر سبق ذكره United Nations- Economic and Social Commission for Asia and the Pacific.

(5) World Bank, *Trade Note, Trade Facilitation,Using WTO Disciplines to promote Development*, 10 May 2004.

(6) World Bank, *Development, Trade and the WTO, A Hank Book*, Washington, 2002.

(7) مصدر سبق ذكره، SWEPRO.

(8) Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), *Trade Facilitation: The Benefits of simpler more Transparent Border procedures*, 2003.

هناك المستوردون والمصدرون والمصنعون[٩] وممثلو غرف التجارة. ومن الواضح أن وجود شبكة كبيرة من الأطراف العاملة في مجال تسهيل التجارة يؤدي إلى تعقيدات كثيرة.

٤- الاتفاقيات الدولية والبرامج والمنظمات التي تتناول تسهيل التجارة: هناك عدد من الاتفاقيات الدولية التي لها تأثير مباشر على تسهيل التجارة. ونرى ذلك واضحا في الاتفاقيات المتعلقة بنظام الوصف المنسق للسلع والترميز أو ما يسمى بالنظام المنسق، وتحدد هذه الاتفاقيات تصنيف التعريفة الجمركية لأي منتج. وقد تم تطوير النظام المنسق من خلال منظمة الجمارك العالمية، في إطار معاهدة دولية في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨. وقد التزمت الأطراف المتعاقدة بتطبيق النظام المنسق عند مستوى ٦ أرقام تعطي ١٢٤١ عنوانا. أما بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية فقد عقدت عددا من الاتفاقات التي لها تأثير مباشر على تسهيل التجارة، وتشمل[١٠]:

(أ) اتفاقا بشأن إجراءات تراخيص الاستيراد صمم للتأكيد على أن تكون عمليات إدارة نظام تراخيص الاستيراد غير تمييزية وطبيعية ولا تعيق التجارة؛

(ب) إتفاق التخمين الجمركي؛

(ج) إتفاقا بشأن قواعد المنشأ؛

(د) اتفاقا بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة؛

(•) الإتفاق الخاص بإجراءات الصحة والصحة النباتية؛

(و) اتفاقا بشأن الفحص قبل الشحن؛

(ز) الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات؛

(ح) اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية؛

(ط) اتفاقية الجات ١٩٩٤، التي ورثت عن الجات ١٩٤٧ بعض المواد التي لها علاقة مباشرة بتسهيل التجارة وإن لم تدرج تحت عنوان تسهيل التجارة، وهذه المواد هي[١١]:

(١) المادة الخامسة: وتأتي تحت عنوان "حرية العبور" للسلع والسفن ووسائط النقل الأخرى، وذلك في إطار العبور على الحدود بين الدول؛

---

(9) محمد رضوان، تسهيل التجارة - إطار عام بالإشارة إلى المنطقة العربية، ورشة العمل الإقليمية حول تسهيل التجارة، الإسكوا، حزيران/يونيو ٢٠٠٤.

(10) مصدر سبق ذكره World Bank, *Development, Trade and the WTO,*.

(11) WTO, *The Results of the Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations, The legal Text*, Geneva, Switzerland, 1994.

(٢) المادة الثامنة: وتأتي تحت عنوان "الرسوم والإجراءات ذات العلاقة بالتصدير والاستيراد"؛

(٣) المادة العاشرة: وتأتي تحت عنوان "نشر وإدارة التشريعات التجارية". وكانت هذه المواد الثلاث موضع نقاش في منظمة التجارة العالمية منذ عام ١٩٩٧ وحتى آب/أغسطس ٢٠٠٤ حين صدرت صفقة تموز/يوليو التي نصت على استبعاد ثلاث من قضايا سنغافورة من المفاوضات على أجندة الدوحة، ووضعت طريقة للتفاوض على تسهيل التجارة يجري التفاوض بموجبها حاليا.

أما بالنسبة لمنظمة الجمارك العالمية فغالبا ما تتمحور مهمتها الرسمية وأنشطتها حول تسهيل التجارة. وهناك في إطار المنظمة عدة اتفاقيات في هذا المجال، مثل[١٢]:

(أ) اتفاقية كيوتو: وهي الاتفاقية الدولية لـ "تبسيط وتنسيق إجراءات الجمارك" التي تهدف إلى زيادة كفاءة وفعالية إدارة الجمارك حول العالم، وذلك بواسطة مراجعة الخصائص الفنية لبرامج الجمارك. وقد اعتمدت هذه الاتفاقية عام ١٩٧٣ ونقحت فيما بعد؛

(ب) برنامج إصلاح وتحديث الجمارك؛

(ج) الاعلان الخاص للمنظمة الجمركية العالمية بخصوص الاستقامة في المعاملات الجمركية أو ما يسمى بإعلان أروشا، الذي يهدف إلى تحقيق النزاهة في الخدمات التجارية بمكافحة الفساد في إدارات الجمارك.

وهناك برامج أخرى تتعلق بتسهيل التجارة في منظمة الجمارك العالمية والبنك الدولي.

كما أن هناك منظمات دولية أخرى تهتم بتسهيل التجارة، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا التي لا تزال تبذل جهودا كثيرة في مجال تسهيل التجارة منذ عام ١٩٦٠، ومركز التجارة الدولية، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، بالإضافة إلى لجان الأمم المتحدة الأخرى مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا (الإيكا)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (الإسكاب)، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (الإكلاك)، وكذلك الاتحاد الأوروبي، واتفاق التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (النافتا)، وجامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ (أبيك)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوروبا، وغيرها.

٥- تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية: أصبح تسهيل التجارة موضوعا للمناقشة في منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٧، وهو العام الذي تلى عقد المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٦ في سنغافورة ونتجت عنه أربع قضايا، سميت قضايا سنغافورة، هي: العلاقة بين التجارة والاستثمار، والتجارة وسياسة المنافسة، وتسهيل التجارة، والشفافية في المشتريات الحكومية. وقد أوصى المؤتمر الوزاري بضرورة إجراء دراسات استطلاعية ومناقشات (وليس مفاوضات) حول هذه القضايا الأربع. وقد جرى مثل هذه الدراسات والمناقشات وقدمت مقترحات على كل من هذه الموضوعات.

---

(12) Brian Rankin Staples, *Trade Facilitation*, 19 October 1998, Draft.

واستمرت هذه المناقشات حتى جاء المؤتمر الوزاري الثاني الذي عقد في جنيف عام ١٩٩٨ ولم يتم تناول هذه القضايا فيه. كذلك فشل المؤتمر الوزاري الثالث الذي عقد في سياتل في نهاية عام ١٩٩٩ في اتخاذ أية قرارات تتعلق بموضوعات التجارة العالمية. ثم جاء المؤتمر الوزاري الرابع الذي عقد في مدينة الدوحة في قطر عام ٢٠٠١، ونجم عنه ما سمي بأجندة الدوحة للتنمية. وقد تضمن الإعلان الوزاري لمؤتمر الدوحة الموضوعات الأربعة. وفيما يتعلق بتسهيل التجارة نصت الفقرة ٢٧ من الإعلان الوزاري على إجراء مراجعة للجوانب المتصلة بتسهيل التجارة في المواد الخامسة والثامنة والعاشرة من اتفاقية الجات ١٩٩٤؛ راجع الإطار ١.

الإطار ١- تسهيل التجارة(*)

البند ٢٧- إننا، إذ نعترف بأهمية تسهيل حركة البضائع، ومعاملات تخليصها والإفراج عنها، وبالحاجة إلى تحسين المساعدة الفنية وبناء القدرات في هذا المجال، نتفق على إجراء مفاوضات بعد عقد الدورة الخامسة للمؤتمر الوزاري بناء على قرار يتخذ في تلك الدورة، بالتوافق الصريح، بشأن أساليب المفاوضات. وخلال الفترة التي تفصلنا عن عقد الدورة الخامسة للمؤتمر الوزاري، يعمل الفريق المعني بتيسير التجارة على مراجعة الجوانب المتصلة بتيسير التجارة في المواد الخامسة والثامنة والعاشرة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات ١٩٩٤)، وتوضيحها وتحسينها حسب الاقتضاء، ويتبين احتياجات الأعضاء وأولوياتهم في مجال تيسير التجارة، ولا سيما احتياجات وأولويات البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. ونتعهد بتقديم المساعدة والدعم الفنيين اللازمين لبناء القدرات في هذا المجال.

(*) نتائج المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، الدوحة، ٩-١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

وقد استؤنفت المناقشات حول قضايا سنغافورة الأربع في شباط/فبراير ٢٠٠٢ واستمرت حتى انعقاد المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٣. وفي هذه المناقشات قدم عدد من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية مقترحات على المواد الثلاث السالفة الذكر، وسوف نتطرق إلى هذه المقترحات بالتفصيل في جزء لاحق من هذه الدراسة. ولم تحدث تطورات تتعلق بتسهيل التجارة أو غيرها من الموضوعات في مؤتمر كانكون الذي فشل نتيجة تصادم الآراء حول قضايا تهم الدول المتقدمة، مثل قضايا سنغافورة الأربع، وقضايا تهم الدول النامية، مثل قضايا الزراعة ومشكلة القطن في الدول الفقيرة، عبرت عنها مجموعة الدول العشرين.

وبعد مؤتمر كانكون توقفت المفاوضات في منظمة التجارة العالمية حتى جاءت مبادرات من مجموعات من الدول تدعو إلى العودة إلى مائدة المفاوضات، وطرحت أفكار من دول متقدمة تنادي بإهمال ثلاث من قضايا سنغافورة والإبقاء على قضية تسهيل التجارة فقط. وتم التوصل إلى ما سمي بصفقة تموز/يوليو ٢٠٠٤ التي تركز على طرق المفاوضات وعلى استئنافها مرة أخرى. وفي نهاية تموز/يوليو ٢٠٠٤، صدر عن المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية مشروع قرار تناول قضايا الزراعة والقطن والتنمية والمعاملة الخاصة والتفضيلية والمساعدات الفنية والتنفيذ والخدمات والقواعد (مثل مواجهة سياسات الإغراق، والدعم، والإجراءات المضادة) وتسوية المنازعات وتسهيل التجارة. وأسقطت القضايا الثلاث الأخرى من أجندة الدوحة ومن طرق المفاوضات. وقد قرر المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بدء المفاوضات التي تستهدف توضيح وتحسين الجوانب ذات الصلة من المواد الخامسة والثامنة والعاشرة من اتفاقية الجات ١٩٩٤، وذلك بهدف زيادة تدفق التجارة الدولية؛ راجع الإطار ٢.

الإطار ٢- طرائق للمفاوضات المتعلقة بتسهيل التجارة(*)

١- ستهدف المفاوضات إلى توضيح وتحسين الجوانب ذات الصلة من المواد الخامسة والثامنة والعاشرة من اتفاق الغات لعام ١٩٩٤ بغية زيادة تعجيل حركة السلع والإفراج عنها وتخليصها، بما في ذلك السلع العابرة بالترانزيت. وستهدف المفاوضات أيضا إلى تحسين المساعدة الفنية والدعم لبناء القدرات في هذا المجال. وسترمي المفاوضات أيضا إلى تحديد تدابير لضمان تعاون فعال بين الجمارك والسلطات المختصة الأخرى فيما يخص مسألة تسهيل التجارة واحترام القوانين الجمركية.

٢- وستراعي نتائج المفاوضات تماما مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية وأقل البلدان نموا. ويعترف الأعضاء بأن هذا المبدأ ينبغي أن يتجاوز نطاق منح فترات انتقالية تقليدية لتنفيذ الالتزامات. وعلى الخصوص، يجب أن يكون مدى وتوقيت الالتزامات التي تضطلع بها البلدان النامية وأقل البلدان نموا متوافقين مع قدرات تلك البلدان في مجال التنفيذ. ونتفق كذلك على ألا ترغم تلك البلدان على القيام باستثمارات في مشاريع البنية التحتية تفوق إمكانياتها.

٣- ولن يطلب من أقل البلدان نموا الاضطلاع إلا بالتزامات تتلاءم مع احتياجاتها الإنمائية والمالية والتجارية أو قدراتها الإدارية والمؤسسية.

٤- وكجزء لا يتجزأ من المفاوضات، سيسعى الأعضاء إلى تحديد احتياجاتهم وأولوياتهم في مجال تسهيل التجارة، وبخاصة احتياجات وأولويات البلدان النامية وأقل البلدان نموا، وسيعالجون أيضا شواغل هذه البلدان المتعلقة بتكاليف التدابير المقترحة.

٥- ونقر بأن تقديم المساعدة الفنية والدعم من أجل بناء القدرات أمر حاسم الأهمية بالنسبة للبلدان النامية، وأقل البلدان نموا، إذ أن ذلك يمكنها من المشاركة مشاركة كاملة في المفاوضات والاستفادة منها. وبالتالي، تلتزم البلدان الأعضاء، ولاسيما منها البلدان المتقدمة، بتوفير القدر الكافي من الدعم والمساعدة أثناء المفاوضات.

٦- وينبغي أيضا تقديم الدعم والمساعدة لمساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نموا في تنفيذ الالتزامات الناتجة عن المفاوضات، وفقا لطبيعة تلك الالتزامات ونطاقها. وفي هذا السياق، نعترف بأن المفاوضات يمكن أن تؤدي إلى بعض الالتزامات التي قد يتطلب تنفيذها دعما لتطوير البنية التحتية. وفي هذه الحالات المحدودة، ستبذل البلدان المتقدمة كل ما في وسعها لضمان توفير الدعم والمساعدة اللذين يكونان لهما صلة مباشرة بطبيعة ونطاق الالتزامات حتى يمكن تنفيذها. غير أنه من المفهوم أنه في الحالات التي لا يتوفر فيها الدعم والمساعدة اللازمين لتطوير البنية التحتية ويفتقر أي بلد نام أو بلد من أقل البلدان نموا إلى القدرة اللازمة، لا يكون التنفيذ مطلوبا. ومع أنه سيبذل كل جهد ممكن لتأمين الدعم والمساعدة اللازمين، فمن المفهوم أن الالتزامات التي قطعتها البلدان المتقدمة بتوفير هذا الدعم مشروطة.

٧- ويتفق الأعضاء على استعراض فعالية الدعم والمساعدة المقدمين وقدرته على دعم نتائج المفاوضات.

٨- ومن أجل زيادة فعالية المساعدة الفنية وبناء القدرات وضمان مستوى أفضل من التنسيق، يدعو الأعضاء المنظمات الدولية المعنية، بما في ذلك صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والمنظمة الجمركية العالمية والبنك الدولي إلى القيام بجهود متضافرة في هذا الصدد.

٩- وسيؤخذ في الاعتبار العمل الذي تقوم به في هذا المجال المنظمة الجمركية العالمية والمنظمات الدولية المعنية الأخرى.

١٠- الفقرات ٤٥-٥١ من إعلان الدوحة الوزاري تنطبق على هذه المفاوضات. وستنشئ لجنة المفاوضات التجارية، في اجتماعها الأول بعد دورة المجلس العام في تموز/يوليو، فريقا تفاوضيا بشأن تسهيل التجارة وستعين رئيسا له. وسيتفق الفريق التفاوضي في اجتماعه الأول على خطة عمل وجدول للاجتماعات.

(*) برنامج عمل الدوحة: قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

ثانيا- تحديات تسهيل التجارة والتوجه إلى إصلاحها

قبل أن نعرض لهذه التحديات يجدر أن نشير إلى أن هناك سلسلة من العمليات، يطلق عليها سلسلة الإمدادات الدولية، ينبغي أن تجري حتى تتم التجارة الدولية في السلع بنجاح. وتبدأ هذه السلسلة بتحديد المستورد للسلعة أو الشريك التجاري، في إطار ما يعرف بالتسويق الدولي، ثم تعقد اتفاقيات الأعمال بين الشركاء التجاريين، ويلي ذلك عمل الترتيبات اللازمة للتصدير من تعبئة وتغليف، ثم شحن السلعة إلى الخارج. وتشمل هذه العملية أمورا ثلاثة هي التأمين على الشحنة؛ واختيار وسيلة النقل (برا أو بحرا أو جوا)، وغالبا ما يكون النقل من القطاع الخاص متمثلا بالشركات الصغيرة والمتوسطة؛ وإجراء الترتيبات المتعلقة بالهيئات المختلفة، مثل سلطة الجمارك والسلطات الصحية والحجر البيطري وسلطة التراخيص والغرف التجارية والقنصليات. ثم تأتي المرحلة الأخيرة وهي عملية دفع الأموال من المستورد إلى المصدر من خلال البنوك.

١- التحديات

وقد أشرنا إلى بعض منها فيما سبق، ويمكن تلخيصها بما يلي[١٣]:

(أ) الإفراط في عدد الوثائق المطلوبة والبيانات المتعلقة بالتجارة وبالسلع، وهو ما نوهنا عنه سابقا. وتشير دراسة لمنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ إلى أن برامج تسهيل التجارة يمكن أن تؤدي إلى مكاسب بنحو ٠,٢٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء في المنظمة، وهذا ما يوازي تقريبا ضعفي المكاسب من تحرير التعريفة الجمركية، وأن الانخفاض في أسعار الواردات للدول في منطقة آسيا والمحيط الهادئ يمكن أن يكون ١-٢ في المائة[١٤]؛

إن الإفراط في عدد الأوراق والوثائق المطلوبة باب للفساد يجب إغلاقه، فحتى يحصل التاجر على التوقيعات والأختام يقوم بدفع رشاوى. وقد تنبهت دول كثيرة إلى هذه المشكلة وبدأت في تنفيذ برامج ونظم للمساهمة في مكافحة الفساد سنتطرق إليها لاحقا، مثل نظام "النافذة الواحدة " وتبادل البيانات والوثائق إلكترونيا.

(ب) الافتقار إلى الشفافية والوضوح، وهو أمر أصبح موضع اهتمام منظمة التجارة العالمية، وتهتم به المادة العاشرة، "نشر وإدارة التشريعات التجارية"، من مواد الجات ١٩٩٤. وقد جرت مناقشات بين الدول الأعضاء في المنظمة بشأن تحسين هذه المادة، وقدمت مقترحات حولها تؤكد على نشر القوانين والمعلومات التجارية وكافة القضايا التي تواجه التجارة في كل دولة. وسنوضح المقترحات التي قدمتها هذه الدول لتحسين هذه المادة في جزء لاحق من هذه الدراسة؛

(ج) الافتقار إلى استخدام أساليب تقييم المخاطر المصاحبة للتجارة؛

(د) الحاجة الملحة إلى ميكنة الإجراءات واستخدام تكنولوجيا المعلومات في الموانئ والمطارات وعلى الحدود الدولية، وسنرى أهمية ذلك فيما بعد؛

(•) الافتقار إلى تحديث نظم الجمارك، والافتقار كذلك إلى التعاون ما بين الجمارك والوكالات والسلطات الحكومية؛

(و) تحديات تتعلق بالأمن، وخاصة بعد أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد برز هاجس الأمن فيما يتعلق باحتمال تهريب الأسلحة ضمن شحنات التجارة. وهذا يعني

(13) مصدر سبق ذكره، SWEPRO- National Board of Trade.

(14) Indian Council for Research on International Economic Relations, *Trade Facilitation in the WTO: Implications for India*, Working paper No. 128, New Delhi, April 2004.

أنه يجب أن تفتش كل شاحنة أو سفينة أو طائرة بدقة، ما قد يؤدي إلى إضافة تأخير آخر إلى التأخير الناجم عن تعقيد الإجراءات والوثائق.

إن التجارة الخارجية محرك أساسي للنمو، ويمكنها أن تساعد الدول النامية على التغلب على جزء من المشاكل التي تواجهها المتعلقة بمعدلات النمو الاقتصادي والبطالة والفقر. ولذا ينبغي التركيز على تسهيل وانسياب وتدفق التجارة بين الدول والتغلب على التحديات التي تواجه ذلك.

٢- إصلاح الجمارك

يجب أن نشير هنا إلى أن تسهيل التجارة لا يتناول بصورة منفصلة، فهو يتصل بالسياسات والبرامج المتعلقة بالتنمية الاقتصادية. ويشير ويلسون[١٥] إلى أنه جزء مكمل لسياسة التنمية في أية دولة، ولا شك في أن الالتزام السياسي، والأهداف الواضحة والمتميزة للسياسات، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتعاون بين المنظمات الدولية، لازمة كلها لنجاح إجراءات تسهيل التجارة.

يتناول الإصلاح بشكل عام البنية الأساسية لتسهيل التجارة، مثل قطاع خدمات الاتصالات والنقل والخدمات المهنية وخدمات التوزيع وتحرير تلك القطاعات. وكذلك إصلاح الجمارك وما يتعلق بها، وإصلاح القوانين والمؤسسات، ومحاربة الفساد والتهريب، وميكنة الإجراءات الجمركية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات، وتحقيق الشفافية ونشر المعلومات عن نظم التجارة الخارجية. وقد أصبحت هذه الأمور معروفة لدى الدول، وبدأ العديد منها يجري إصلاحات انعكست إيجابيا على إجراءات الجمارك، مما ساهم في تخفيض الوقت والتكاليف.

٣- خدمات البنية الأساسية

هناك أربعة قطاعات للخدمات تؤثر كثيرا على تسهيل التجارة، هي خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وخدمات النقل، والخدمات المهنية، والخدمات المالية.

(أ) خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

تلعب هذه الخدمات دورا رئيسيا في التجارة الدولية، وخاصة في تسهيل التجارة، من بداية سلسلة الإمدادات الدولية، أي منذ الاتفاق ما بين المصدر والمستورد، ومرورا بتحديد الجهة الناقلة للسلع، وكيفية مواجهة المشكلات على الحدود الدولية. ولا يمكن إغفال الدور الذي لعبته تكنولوجيا المعلومات في تسهيل التجارة، فقد أدى تبادل المعلومات والوثائق إلكترونيا إلى خفض التكاليف وخفض الوقت والتعامل بدون أوراق. كذلك أدى تحرير خدمات الاتصالات في عديد من الدول وزيادة المنافسة إلى انخفاض جذري في تكاليفها، وسوف ينعكس ذلك إيجابيا على تسهيل التجارة في المستقبل[١٦].

(ب) خدمات النقل

---

(15) John S. Wilson, *Trade Facilitation and Customs Reform: The Post Doha Development Agenda*, World Bank Institute and Asian Development Bank Institute, Trade Policy Issues Workshop, Singapore, 25 February - 1 March 2002, Draft.

(16) لمزيد من المعلومات حول تحرير خدمات الاتصالات راجع: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التجارة في الخدمات-الاتصالات (دراسة حالة مصر، والأردن ولبنان)، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠١.

لا جدال في أن البنية الأساسية الفقيرة للنقل والخدمات التي لا تتسم بالكفاءة تنعكس سلبا على تسهيل التجارة. فذلك يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وزيادة الوقت المخصص للنقل وتوصيل السلع. وتشير إحدى الدراسات[١٧] إلى أن تكاليف الشحن ترتفع في الدول النامية بنحو ٧٠ في المائة عنها في الدول المتقدمة، وهي أعلى ما تكون في أفريقيا، إذ تصل إلى نحو ١٢,٧ في المائة من قيمة الواردات، وتصل في منطقة المحيط الهادئ إلى نحو ١١,٧ في المائة.

الجدول ١- تكاليف الشحن في أقاليم العالم (في المائة من قيمة الواردات)

متوسط العالم	٦,١
الدول المتقدمة	٥,١
الدول النامية	٨,٧
أفريقيا	١٢,٧
أمريكا اللاتينية	٨,٦
آسيا	٨,٤
منطقة الهادئ	١١,٧

المصدر: WTO, *World Trade Report, 2004*.

والنقل البحري أحد وسائط النقل الهامة في التجارة الدولية. وتشير منظمة التجارة العالمية[١٨] إلى أن نحو ٥,٩ بليون طن شحنت عن طريق النقل البحري في عام ٢٠٠٢. وقد بلغت صادرات الدول النامية التي شحنت بالنقل البحري نحو ٤٩,٤ في المائة من إجمالي صادراتها، أما في الدول المتقدمة فقد بلغت نحو ٤٠,٤ في المائة في عام ٢٠٠٢. وترتفع هذه النسبة في عدد من الدول، لانخفاض تكاليف النقل البحري، فنلاحظ من الجدول ٢ أن ٧٨ في المائة من صادرات الولايات المتحدة تشحن بواسطة النقل البحري، أما في اليابان فترتفع هذه النسبة إلى ٩٩,٨ في المائة.

الجدول ٢- التجارة السلعية الأمريكية واليابانية طبقا لوسائط النقل في عام ٢٠٠١ (في المائة من إجمالي حجم التجارة)

	الولايات المتحدة الأمريكية		اليابان	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات
النقل البحري	٧٨,٧	٧٥,١	٩٩,٨	٩٩,٢
النقل الجوي	٠,٣	٠,٦	٠,٢	٠,٨
النقل البري	٢٠,٨	٢٣,٩	٠,٠	٠,٠
نقل متنوع	٠,٢	٠,٨	٠,٠	٠,٠

المصدر: WTO: *World Trade Reports, 2004*.

ويسبب التأخير في الشحن والإفراج الجمركي مشاكل كثيرة. وتوضح منظمة التجارة العالمية أن كل يوم تأخير في الشحن يضيف ٠,٥ في المائة إلى تكاليف السلع المتاجر بها، وهذا ما يعادل التكاليف الأخرى ٣٠ مرة تقريبا. ويشكل الوقت اللازم لنقل السلع حاجزا إضافيا للتجارة إذا كان مبالغا فيه، وتؤدي مضاعفة الوقت اللازم للنقل إلى تخفيض في حجم التجارة الدولية بنحو الربع، كما تؤدي الزيادة في عدد الأيام اللازمة للإفراج الجمركي عن الشحنة من ٥ إلى ٧ أيام إلى تخفيض التجارة بنحو ٤ في المائة.

(17) مصدر سبق ذكره، WTO, *World Trade Report*,2004.

(18) مصدر سبق ذكره، WTO, *World Trade Report*, 2004.

ويعني التقدم التكنولوجي الذي يؤدي إلى تخفيض وقت الشحن تخفيض الحواجز أمام التجارة. وتشير إحدى الدراسات إلى أن تطور النقل السريع (البحري والجوي) أدى إلى تخفيض التعريفة الجمركية من ٢٠ في المائة إلى ٥،٥ في المائة فقط بين عامي ١٩٥٠ و١٩٩٨[١٩]. ويوضح الجدول ٣ الفروق الشاسعة في عدد الأيام اللازمة للإفراج الجمركي على الحدود في ٢٠ دولة، ويعود ذلك إلى عنصر الكفاءة. ولا يحتاج هذا الأمر إلى تعليق، فشتان ما بين دولة يتم الإفراج الجمركي على السلع فيها في يوم واحد وبين أخرى يستغرق فيها ذلك ٣٠ يوما، فأية خسارة تلك التي يتحملها المصدرون والمستوردون.

الجدول ٣- عدد الأيام اللازمة للإفراج الجمركي على الحدود (أرقام متوسطة)

دول ذات كفاءة مرتفعة	عدد الأيام	دول ذات كفاءة منخفضة	عدد الأيام
أستونيا	١	أثيوبيا	٣٠
ليتوانيا	١	الكاميرون	٢٠
كرواتيا	٢	نيجيريا	١٨
جمهورية التشيك	٢	مالاوي	١٧
جورجيا	٢	الإكوادور	١٥
إيطاليا	٢	هايتي	١٥
سنغافورة	٢	كينيا	١٤
سلوفاكيا	٢	تانزانيا	١٤
سلوفينيا	٢	أوغندا	١٤
السويد	٢	فنزويلا	١١

المصدر: WTO, *World Trade Report, 2004*.

(ج) الخدمات المالية

ونعني تلك التي لها علاقة بالتجارة الدولية. فالخدمات المصرفية تلعب دورا أساسيا في العمليات المتعلقة بالدفع والائتمان، وتنعكس كفاءتها على إنجاز التجارة. ولا تقل خدمات التأمين أهمية. وتجدر الإشارة إلى أن قيمة التأمين تكون طبقا للمسافات ونوعية السلع المشحونة وحالة الأمن، وغير ذلك من العوامل. وتفيد دراسة أعدتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا[٢٠] أن رسوم التأمين تكون، في المتوسط، حوالي ٢ في المائة من قيمة التجارة وتمثل نحو ١٥ في المائة من رسوم النقل البحري. وترتفع رسوم التأمين إذا كانت السلع موضع التجارة ذات قيمة مرتفعة. وهناك شروط خاصة ببعض المناطق، مثل أفريقيا، التي ترتفع رسوم التأمين على السلع موضع التجارة معها لانخفاض درجة الاستقرار السياسي وضعف البنية الأساسية. وهناك متغير آخر أدى إلى ارتفاع رسوم التأمين هو الأمن ومكافحة الإرهاب، خاصة بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

(د) الخدمات المهنية

وهي من القطاعات التي تؤثر على تسهيل التجارة، نظرا لأنها الخدمات التي يقدمها الخبراء والمستشارون في مجالات مختلفة، مثل الشؤون القانونية وغيرها من المهن التي تساعد كثيرا في مجال التصدير والاستيراد.

---

(19) المصدر السابق.

(20) United Nations- Economic Commission for Africa (ECA), African Trade Policy (ATPC), *Trade Facilitation to integrate Africa into the World Economy*, 2004.

وقد أصبح تحرير الخدمات السابقة أمرا ضروريا للمساهمة في زيادة التدفقات التجارية بين الدول المختلفة. وهناك أمور كثيرة تتعلق بتحرير قطاعات التجارة في الخدمات، خاصة في مجالات النقل والاتصالات. وقد يتطلب الأمر ذلك خصخصة تلك القطاعات، إما بنقل ملكيتها إلى القطاع الخاص أو بنقل إدارتها إلى القطاع الخاص مع الإبقاء على الملكية العامة، لزيادة كفاءتها.

٤- التحديث واستخدام تكنولوجيا المعلومات

ظهرت طرق جديدة لتحديث الجمارك وتطوير أدائها وإجراءاتها في محاولة للتبسيط وتخفيض التكاليف والوقت. ومن بين هذه الطرق نظام "النافذة الواحدة" الذي ثبت أن له تأثير إيجابي على تسهيل التجارة فيما يتعلق بتجميع ونشر المعلومات وتبادلها. ويعني نظام "النافذة الواحدة" مكانا للوثائق والبيانات المتعلقة بالأطراف المختلفة العاملة في مجال التجارة الخارجية له نقطة دخول واحدة لكل المستلزمات التنظيمية التي تتعلق بالتصدير والاستيراد وعبور الحدود الدولية. وهناك ثلاثة نماذج لنظام "النافذة الواحدة"[٢١]:

(أ) النموذج الأول

يعتمد على مفهوم السلطة الواحدة. وهو يتناول المعلومات كلها، ورقية كانت أم إلكترونية. وتوزع هذه المعلومات على كافة السلطات والهيئات الحكومية ذات العلاقة (مثل السلطات الصحية، والحجر الزراعي، والحجر البيطري، ومتعهدي النقل والشركات العاملة في مجال نقل البضائع دوليا، بالإضافة إلى سلطة الجمارك). وقد تقوم هيئة واحدة (مثل الجمارك في السويد، على سبيل المثال) بأداء مهام نيابة عن بعض الهيئات والسلطات (مثل إدارة الضرائب القومية، وإحصائيات التجارة الخارجية، والزراعة، وتراخيص الاستيراد).

(ب) النموذج الثاني

يعرف باسم "النظام الواحد". وهو نظام خاص لتجميع وتوزيع المعلومات يكمل التجميع الإلكتروني للمعلومات سواء كانت عامة أو خاصة، وكل ما يتعلق باستخدام ونشر وتخزين البيانات المتعلقة بالتجارة العابرة للحدود. فمثلا أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية برنامجا يسمح للمصدرين والمستوردين بإرسال بيانات مرة واحدة فقط، ويقوم البرنامج بتوزيع البيانات على الهيئات المعنية بالتبادل التجاري.

(ج) النموذج الثالث

هو النظام المميكن الذي يمكن للتاجر إرسال بيانات تجارية إلكترونية عبره إلى عدد من الهيئات لمعالجتها أو الموافقة عليها في طلب واحد. وترسل الموافقات من خلال هذا النظام إلكترونيا إلى الحاسوب. ويستخدم هذا النظام في سنغافورة وموريشيوس. وتحسب الرسوم والضرائب في نظام سنغافورة أوتوماتيكيا وتخصم من حساب التاجر في البنك.

تختلف الهيئة المسؤولة عن إنشاء وتشغيل النافذة الواحدة بين دولة وأخرى تبعا لاعتبارات قانونية وسياسية وتنظيمية. وينبغي أن تكون هذه الهيئة منظمة جيدا ولديها رؤية واضحة، وأن يكون لديها سلطة قانونية

(21) تمت ترجمة هذه النماذج من المصدر التالي: United Nations- Economic and Social Council, *The Single Window Concept*, Committee for Trade , Industry and Enterprise Development, Six Session, 28-31 May 2002.

وغطاء سياسي وموارد مالية وبشرية. ولمزيد من توضيح نظام النافذة الواحدة، سنتناول فيما يلي حالات أربع دول نفذت هذا النظام[٢٢]:

(١) موريشيوس

يسمح نظام "النافذة الواحدة" في موريشيوس بإرسال البيانات الجمركية إلكترونيا من خلال شبكة التجارة. وقد طورت هذا النظام شبكة خدمات موريشيوس بالتعاون مع شبكة خدمات سنغافورة. ويقوم هذا النظام على التبادل الإلكتروني للمعلومات والوثائق، ويعتمد على شبكة للمعلومات حول تصدير واستيراد البضائع، ويسمح بإرسال إلكتروني للوثائق بين الجهات والأطراف المختلفة المشمولة في التجارة الخارجية، وهي الجمارك، وقسم الضرائب، والقائمون على الشحن، ووكلاء النقل البحري، ومخلصو الجمارك، ووزارة التجارة، ومشغلو خدمات الموانئ، والمصدرون والمستوردون. أما بالنسبة للبنوك، فسترتبط مع شبكة التجارة في المستقبل للسماح بالدفع الإلكتروني للرسوم والضرائب عبر نظام التسوية والدفع في بنك موريشيوس.

(٢) السويد

يعرف نظام "النافذة الواحدة" في السويد باسم "مكتب الجمارك الافتراضي". وهو يسمح بالتناول الإلكتروني لبيانات مصلحة الجمارك وتطبيق رخص الاستيراد والتصدير وكذلك رخص المنتجات الإستراتيجية. ويمكن أن يكون متكاملا مع نظام الأعمال للتجار، وأن يقوم بعملية تحديث أوتوماتيكية للتغييرات في أسعار الصرف ورموز التعريفة الجمركية ومعدلات الرسوم. ويشمل نظام "النافذة الواحدة" أيضا كافة النظم المتعلقة بالتجارة بما يمكنه من تزويد التجار بالتغيرات أو الخدمات عبر الإنترنت. هذا ويعرض نظام "النافذة الواحدة" في السويد نحو ١٥٠ خدمة إلكترونية.

(٣) هولندا

يسمح نظام "النافذة الواحدة" في مطار شيبول بإرسال بيانات الحمولة المشحونة بالطائرات إلكترونيا إلى سلطة الجمارك. وهذا النظام عبارة عن تبادل إلكتروني للوثائق يعتمد على شبكة للتطبيق تسمح بإرسال بيانات حول أية رسالة مشحونة إلكترونيا. وقد وضع نظام "النافذة الواحدة"، الذي نتج عنه ما يسمى بنقطة تخليص الشحنة، في عام ١٩٩٤ بالتعاون مع هيئات أخرى تشمل الوكالة المعنية بالهجرة، والحجر الصحي، وأقسام مفتشي النقل، والعمالة، وإدارة المياه، ومفتشي الصحة، والحجر البيطري، والتفتيش على النباتات.

(٤) الولايات المتحدة الأمريكية

يعرف نظام "النافذة الواحدة" في الولايات المتحدة باسم نظام بيانات التجارة الدولية. وهو يستخدم كنظام حكومي متسع ومتكامل ومأمون لمواجهة مستلزمات القطاع الخاص والقطاع الفيدرالي للتجميع الإلكتروني واستخدام ونشر البيانات المتعلقة بالنقل والتجارة والجمارك والحماية على الحدود، ويكمل نظام التجارة الدولية والبيئة كنظام محسن لتفادي الازدواجية. وقد حدد هذا النظام المستفيدين الرئيسيين على أنهم

(22) United Nations, Economic Commission for Europe (ECE), *Recommendation and Guidelines on Establishing A Single Window, to enhance the efficient exchange of information between trade and government*, Geneva, October 2004.

الهيئات أو الوكالات العاملة على الحدود الدولية؛ والهيئات المهتمة بالتراخيص؛ والهيئات الخاصة بالإحصاء؛ والهيئات الخاصة بتشجيع التجارة؛ بالإضافة إلى التجار.

ونود هنا الإشارة إلى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في التجارة أصبح اليوم ضروريا جدا. وقد أصبح تداول البيانات والمعلومات إلكترونيا يسيرا، وتستخدم تكنولوجيا المعلومات حكومات دول كثيرة، ضمن ما يدعى بالحكومة الإلكترونية. وبما أن قطاع الجمارك أحد القطاعات الهامة في الدول وعامل أساسي في تحفيز أو تثبيط التجارة، فلم لا يصبح إلكترونيا في كل ما يتعلق بالبيانات والمعلومات والوثائق، والرسوم الجمركية، وتكاليف الخدمات في الموانئ والمطارات، والعمالة والأجور، والإجراءات القضائية، والأمن وغيرها. وليس تأكيدنا على تكنولوجيا المعلومات لأنها ستوفر التكاليف وتخفض الوقت وتسرع إنجاز المعاملات فحسب، بل لأنها ستؤدي أيضا إلى تحقيق أمل نرجوه جميعا هو محاربة الفساد، وخاصة في مرحلة التخليص الجمركي. ففي عدد من الدول يكثر تقديم الرشوة لإنهاء إجراءات التخليص والإفراج الجمركي. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الأمم المتحدة تقوم حاليا بتنفيذ مشروع ضخم لتسهيل التجارة باستخدام تكنولوجيا المعلومات، وتقوم الإسكوا بتنفيذ هذا المشروع في منطقة غرب آسيا.

٥- تجارب من العالم

دروس يستفاد بها في تسهيل التجارة:

يتناول هذا الجزء تجارب عدد من الدول في تبسيط الإجراءات وتخفيض التكاليف واختصار الوقت اللازم للتخليص والإفراج عن السلع. وقد يساعد ذلك الدول العربية في التعرف على هذه التجارب ومحاولة تطبيق بعض منها.

(أ) جمهورية كوريا (١٩٩٨)[٢٣]

(١) قامت بإصلاح نظام السماح بالاستيراد وتحويله إلى نظام بيانات استيراد يسمح للمستورد بتعبئة نموذج طلب الإفراج عن الشحنة قبل وصولها. وتم تغيير النظام من الدفع قبل التخليص على البضاعة إلى الدفع بعد التخليص. ويمكن للمستورد إرسال بيان الاستيراد بواسطة نظام إلكتروني للبيانات؛

(٢) تتم إجراءات التقييم من خلال تطوير وتنفيذ نظام له أثر أكبر على تقييم السلع، ويدعى "نظام ما بعد التدقيق على الأعمال"، يسمح بتقييم السلع المستوردة بعد التخليص؛

(٣) يجري فحص السلع المستوردة المقدمة في البيان الذاتي بعد دخولها ويتم تداول البيانات إلكترونيا، كما يتم استخدام نظام التسليم الفوري على رصيف الميناء؛

(٤) تجري حوسبة إجراءات الجمارك، باستخدام تبادل البيانات إلكترونيا للتخليص على الصادرات والواردات؛

---

(23) WTO, Korea, 25 September 1998, (G/C/W/123).

(٥) بالإضافة لما حققته الجمهورية الكورية من تطوير وإصلاح لتسهيل التجارة في عام ١٩٩٨، قامت عام ٢٠٠٠ بتنفيذ نظام تخليص على الواردات دون استخدام أوراق (إذ ربطت وكالات حكومية ومنظمات عديدة على شبكة الإنترنت كما وحدت الوثائق المطلوبة المختلفة في شكل إلكتروني)[٢٤]؛

(٦) تم تنفيذ نظام التسليم الفوري على رصيف الميناء، وهو يسمح للمستورد بالإفراج عن السلع المستوردة بعد دخولها الميناء مباشرة.

(ب) هونغ كونغ (١٩٩٨)[٢٥]

(١) تم تحسين نوعية الخدمات المقدمة للتجار عن طريق الإعلان عن هذه الخدمات للجمهور العام؛

(٢) تم تبسيط إجراءات التراخيص والمستلزمات بتبني إجرائين هما: نظام تسجيل تاجر المنسوجات (١٩٩٣)، الذي يستثني الصادرات والواردات من منتجات المنسوجات لغير المقيمين من مستلزمات الترخيص، والتخلي عن مستلزمات شهادة المنشأ لدعم صادرات المنسوجات للولايات المتحدة (١٩٩٨)، بالإضافة إلى إجراءات أخرى تتعلق بتبسيط مستلزمات التوثيق؛

(٣) زيادة الشفافية في إجراءات الجمارك (إرشادات إدارية للجمارك وإجراءات خاصة لتمكين النفاذ إلى العامة من خلال وثيقة على صفحة على شبكة الإنترنت)؛

(٤) زيادة الشفافية في إجراءات التراخيص، بتقديم نظام الإجابة الصوتية (خدمة الهاتف ٢٤ ساعة)، وعمل صفحة على شبكة الإنترنت، وإنشاء مركزين لخدمة العملاء؛

(٥) تقديم خدمة التبادل الإلكتروني للوثائق الحكومية الخاصة بالتجارة؛

(٦) باستثناء بعض السلع الإستراتيجية، حسنت مستلزمات التراخيص الخاصة بالشحن الجوي؛

(٧) تنفيذ نظام عبور الحدود والتخليص قبل الوصول لتسريع الإفراج الجمركي، وتشجيع التعاون بين الوكالات الجمركية والإدارات.

(ج) كندا (١٩٩٨)[٢٦]

يتم التعاون بين الوكالات المختلفة من خلال ما يسمى "إيرادات كندا". ويستخدم القسم المسؤول عن الإدارات الحكومية تكنولوجيا المعلومات للتخليص على السلع التي تستلزم وكالات أخرى.

(د) النرويج (٢٠٠٠)[٢٧]

---

(24) WTO, Korea , 6 June 2000, (G/C/W/212).

(25) WTO, Hong Kong- China, 28 September 1998, (G/C/W/125).

(26) WTO, Canada, 30 September 1998, (G/C/W/126).

(27) WTO, Norway, 2 November 2000, (G/C/W/221/Add.1).

(١) تم وضع نظام تخليص إلكتروني تجري من خلاله معالجة وفحص البيانات أوتوماتيكيا؛

(٢) أنشيء نظام العبور المحوسب الذي طور مع دول أخرى للسماح بعدم استخدام الأوراق، وهو نظام رائع يجري استخدامه في أوروبا للتجارة السلعية (وهو أكثر أمنا لتبادل المعلومات بين السلطات).

(•) المالديف (٢٠٠٠)[٢٨]

(١) قامت بادخال خدمة تبادل الوثائق إلكترونيا لجعل الخدمات تتوافق مع المعيار الدولي. كما قامت بتزويد خدمة التخليص السريع لتكون مصدر ربح للتجار، وتم تسهيل أشكال البيانات الجمركية أيضا بإنشاء مركز تبادل وثائق إلكتروني عند باب الوصول لتسهيل عملية التخليص للمسافرين. ويتم العمل على إنشاء قاعدة بيانات؛

(٢) تم تطبيق النظام المنسق للتعريفة الجمركية؛

(٣) تم إنشاء صفحة على شبكة الإنترنت.

(و) استراليا (٢٠٠٠)[٢٩]

(١) تجري معظم معاملات الشحن مع التخليص الجمركي فورا بعد أن يكون التجار قد استلموا البيانات إلكترونيا؛

(٢) استخدام وسائل إدارة المخاطر لاستهداف السلع والأشخاص الذين يعتقد أنهم يشكلون مخاطرة مرتفعة، والتدقيق بعد تسليم الشحنة، والإشراف على السلع عند الوصول بناء على معلومات مسبقة عنها؛

(٣) تحقيق الشفافية، وإمكانية التنبؤ، والتناسق، والتشاور مع التجار؛

(٤) وسيتم في المستقبل التركيز على إدارة الشحن وشراكة الأعمال بين الحكومة والصناعة.

(ز) سويسرا (٢٠٠٠)[٣٠]

(١) تم ترتيب الخطوات المتعلقة بالإجراءات، وتبني مرسوم يتعلق بالمواعيد النهائية للإسراع كلما أمكن؛

(٢) تنسيق أحسن للإجراءات واستخدام نظام "النافذة الواحدة"؛

(٣) تطوير نظام معلومات مركزي وهواتف دولية وإنشاء موقع على شبكة الإنترنت.

---

(28) WTO, Maldives, 20 October 2000, (G/C/W/232).

(29) WTO, Australia, 23 October 2000, (G/C/W/233).

(30) WTO, Switzerland, 23 October 2000, (G/C/W/234).

(ح) تشيلي (٢٠٠٣)[٣١]

(١) بالنسبة لنشر وإتاحة المعلومات، يتم نشر القوانين والتعليمات الخاصة بالجمارك، بالإضافة إلى بعض القرارات، في الجريدة الرسمية ونشرات شهرية تحتوي على أحكام ذات علاقة. ويجري تحديث مستمر للموقع أو الصفحة على شبكة الإنترنت ولإحصاءات التجارة الخارجية ومركز الميناء؛

(٢) وفيما يتعلق بإجراءات التحكيم، يخضع أي قرار من الجمارك يحدد تعريفات ورسوما للتحكيم. ويجب أن تقدم الادعاءات إلى مدير الجمارك الإقليمي، ويمكن تقديم طلب استئناف إلى مدير خدمة الجمارك الوطني، على أن يتم البت فيه خلال ١٥ يوم من تقديم الدليل. كما تجدر الإشارة إلى أنه يمكن الطعن في قرارات مدير خدمة الجمارك الوطني أمام محكمة العدل العليا؛

(٣) بالنسبة لمعالجة البيانات، أضيفت منذ عام ١٩٩٦ شبكة قيمة مضافة للمستخدمين. ومنذ عام ٢٠٠٠، وقر نظام إلكتروني لعمليات وقواعد الجمارك يسمح بمعالجة البيانات واستخدام وسائل إدارة المخاطر على مدى ٢٤ ساعة كل يوم، ما أدى إلى تخفيض الوقت الذي يحتاجه الإعلان في المتوسط من ساعة في عام ٢٠٠٠ إلى ٣ ثوان في عام ٢٠٠٣، وأدى ذلك إلى توفيرات في معالجة وثائق التصدير بلغت قيمتها ٦٧٨,٣ مليون دولار، أي ما يعادل نحو ٤,٥ في المائة من ميزانية الجمارك السنوية. وسيسمح النظام الجديد في المستقبل بقبول التوقيع الإلكتروني.

تنمو التجارة الدولية في تشيلي بمعدلات مرتفعة، فبعد توقيعها اتفاقيات تجارة حرة مع كندا وأمريكا الوسطى والاتحاد الأوروبي والمكسيك والولايات المتحدة، زادت عمليات الجمارك زيادة كبيرة، فنشأت الحاجة إلى تنظيمها وتبسيطها باستخدام تكنولوجيا المعلومات وغيرها.

(ط) غواتيمالا (٢٠٠١)[٣٢]

(١) تم إنشاء مكتب لإدارة الضرائب، وهو مكتب لامركزي للسلطات المسؤولة عن عوائد التجارة الداخلية والخارجية؛

(٢) تم إعداد مسودة قانون يهدف إلى إرساء قواعد وشروط قانونية لتحديث خدمات الجمارك؛

(٣) تم إعداد تجهيزات حديثة للحاسوب ونظام للاتصالات في إطار التسهيلات.

(ي) جمهورية التشيك (٢٠٠١)[٣٣]

---

(31) Evdokia Moise, *The Costs of Introducing and Implementing Trade Facilitation Measures: Interim Report*. OECD Trade Policy Working Paper No. 8 (TD/TC/WP(2004)36/Final), 10 November 2004.

(32) WTO, Guatemala, 14 February 2001, (G/C/W/248).

(33) WTO, Czech Republic, 1 February 2001, (G/C/W/247).

(١) تم استخدام التكنولوجيا الرقمية لتبادل البيانات (بيانات الاستيراد والتصدير، وعبور الحدود الدولية، وكلها متاحة للعامة). كما تمت الموافقة على التوقيع الإلكتروني الذي يؤكد على قانونية الوثائق الإلكترونية؛

(٢) تم إنشاء نظام جمركي جديد للعبور يتضمن التعاون بين سلطات وأنظمة الجمارك؛

(٣) تم تقديم إجراءات جمركية مبسطة للتجار؛

(٤) تم وضع نظام للتخليص الجمركي الإلكتروني على أساس التبادل الإلكتروني بين سلطات الجمارك والتجار.

(ك) كوستاريكا (٢٠٠١)[٣٤]

(١) انتهى برنامج تحديث الجمارك في عقد التسعينات؛

(٢) تبسيط إجراءات الجمارك باستخدام نظام "النافذة الواحدة"؛

(٣) تم إنشاء نظام الرقابة الذي وضع على أساس طرق تقييم المخاطر؛

(٤) السماح بتقديم بيانات الجمارك المتعلقة بالصادرات والواردات قبل وصول البضاعة إلى الميناء؛

(٥) السماح للشركات باستلام المنتجات الصناعية المتعلقة بها مباشرة في المستودعات والتخليص الجمركي عليها مباشرة؛

(٦) ميكنة إجراءات التخليص الجمركي (باستخدام نظام المعلومات الجمركية)؛

(٧) إنشاء لجنة وطنية تعني بالإجراءات التجارية؛

(٨) تطبيق الشفافية وإمكانية التنبؤ، وذلك من خلال إنشاء صفحة على شبكة الإنترنت وإصدار مطبوعات تتعلق بالوثائق والمعلومات والبيانات ووضع كتيبات للمستثمرين؛

(٩) تضمين فقرات خاصة بتسهيل التجارة في اتفاقية التجارة الحرة ما بين كندا وكوستاريكا.

(ل) نيوزيلندا(٢٠٠٣)[٣٥]

(١) نشر وإتاحة المعلومات من خلال صفحة على شبكة الإنترنت ومجلة أسبوعية؛

(٢) تم إنشاء نظام استشاري، ومنتدى يتيح النقاش بين الحكومة ومنظمات الأعمال، وبرنامج شراكة للأعمال؛

---

(34) WTO, Costa Rica ,17 May 2001, (G/C/W/265).

(35) WTO, NewZealand, 10 March 2003, (G/C/W/449).

(٣) التأكيد على فترات زمنية بحد أدنى قبل دخول النظم الجديدة حيز التنفيذ وذلك لإعطاء فرصة لدراسة هذه النظم قبل تطبيقها؛

(٤) تم إنشاء نقاط للاستفسار؛

(٥) تتم مراجعة إجراءات التحكيم وتقديم الالتماس؛

(٦) تم إعداد شروط أو فقرات محددة تتعلق بالبيانات والوثائق والإجراءات واستخدام المعايير الدولية، واستخدام نظم تقييم المخاطر، وميكنة الإجراءات؛

(٧) التعاون والتنسيق بين السلطات المختلفة.

(م) لاتفيا (٢٠٠٣)[٣٦]

(١) يشكل الجهاز الوطني للجمارك مع الجهاز الوطني للضرائب ما يسمى بخدمة الدخل الرسمية في لاتفيا. ويتم نشر المعلومات في موقع على شبكة الإنترنت. وتدفع رسوم بسيطة للحصول على معلومات ذات طبيعة معينة، وينطبق ذلك على الشهادات المطلوبة والقرارات؛

(٢) ويقوم الجهاز الاستشاري للجمارك بتنظيم اجتماعات مع الممثلين التجاريين شهريا؛ وتم تضمين إجراء جديد في القانون الإداري مؤخرا يقضي بأن تستشير مصلحة الجمارك المجتمع التجاري مسبقا بخصوص أي اقتراح تشريعي أو أية إجراءات جديدة أو تعديلات على الممارسات والإجراءات المعمول بها حاليا. والمجال مفتوح لكل من الجمارك والتجار لإبداء الرأي؛

(٣) وتتم مراجعة البيانات عن طريق الحاسوب الخاص بمصلحة الجمارك، الذي أنشئ منذ ٥ سنوات. أما بالنسبة للرسوم والضرائب، فيمكن تأجيلها بحد أقصى لمدة ٣٠ يوما. وفيما يتعلق بتقييم المخاطر، فإن إدارة وتحليل المخاطر كانت تنفذ من خلال برنامج إدارة المعلومات التجارية (قاعدة بيانات للمخاطرة) الذي أدخل في عام ١٩٩٦.

من العرض السابق لتجارب الدول، يمكن القول إنها تحاول تطبيق تكنولوجيا المعلومات وتبني أساليب لاختصار الوقت والتكاليف، وتعمل على تبسيط الإجراءات. ولكل حالة ظروفها وبيئتها الخاصة، إلا أن هناك بوجه عام توجه نحو إصلاح وتيسير المعاملات لتسهيل التجارة.

(36) مصدر سبق ذكره، Evdokia Moise, *The Costs of Introducing and Implementing Trade Facilitation Measures: Interim Report*.

ثالثا- المفاوضات الحالية في منظمة التجارة العالمية على تسهيل التجارة

تهدف المفاوضات الحالية إلى إيضاح وتحسين المواد الخامسة والثامنة والعاشرة من اتفاقية الجات ١٩٩٤. وتشمل هذه المواد كل ما يتصل بتسهيل التجارة، مثل الشفافية، ونشر ما يتعلق بالقوانين والنظم والإجراءات، والرسوم، واستخدام تكنولوجيا المعلومات، والتجارة العابرة، والتعاون والتنسيق بين الجهات العاملة في مجال تسهيل التجارة، وغيرها. وقد تقدم العديد من الدول الأعضاء بمقترحات للتفاوض إلى المجموعة التفاوضية لتسهيل التجارة في إطار لجنة المفاوضات في المنظمة. وقامت سكرتارية المنظمة بتجميع هذه المقترحات، وأعدت وثيقة[٣٧] قسمت فيها كل مادة من المواد الثلاث إلى عدد كبير من البنود يضم تفاصيل دقيقة عن كل ما يتعلق بها. فقسمت المادة العاشرة إلى ١٣ بندا، والمادة الثامنة إلى ٢٦ بندا، والمادة الخامسة إلى ١٨ بندا، وقسم كل بند إلى ٦ بنود فرعية هي: الإجراءات المقترحة من الدول الأعضاء، والوسائل المقترحة، والمستفيدين، والاستثناءات والمرونة، والمعاملة الخاصة والتفضيلية، والمساعدات الفنية وبناء القدرات. ويتناول هذا الجزء من الدراسة أحدث التطورات في المفاوضات في منظمة التجارة حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وقد أوردنا المقترحات بكافة تفاصيلها، وأوضحنا رقم وثيقة منظمة التجارة العالمية الخاصة بكل مقترح. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك مقترحات تقدمت بها دول كل بمفردها وأخرى تقدمت بها مجموعة من الدول. ونحن نعتقد ان الدخول في التفاصيل في المفاوضات الحالية أمر في غاية الأهمية للمفاوض التجاري العربي ولمتخذي القرار في الدول العربية.

ألف- نشر وإتاحة المعلومات

١- نشر وإتاحة النظم: المادة المعنية: العاشرة

(أ) الإجراءات الرئيسية المقترحة

مقترح من الاتحاد الأوروبي، ومقترح من كوريا، ومقترح مشترك من اليابان ومنغوليا وتايوان-الصين وباكستان وبيرو، ومقترح من الصين، ومقترح من هونغ كونغ-الصين، ومقترح من بيرو، ومقترح من تركيا.

يقترح الاتحاد الأوروبي[٣٨] نشر وإتاحة المعلومات على أسس غير تمييزية، على أن تشمل كل القواعد والقرارات والنظم والقوانين، ومعلومات عن مصلحة الجمارك وغيرها من الهيئات مثل المطارات والموانئ وأية منافذ أخرى، وإجراءات الاستئناف، وكذلك الرسوم المطلوبة المتعلقة بإجراءات التصدير والاستيراد، ونشر كافة الاتفاقيات مع أية دولة أو أية دول أخرى، وكل ما يتعلق بإدارة الجمارك والسلطات الحكومية الأخرى ذات العلاقة. هذا بالإضافة إلى نشر وإتاحة أية تعديلات على الإجراءات والقوانين والنظم والرسوم، وغيرها. ويتضمن مقترح كوريا[٣٩] نشر وإتاحة القواعد والقرارات والقوانين والأحكام القضائية والقرارات الإدارية، كما هو محدد في المادة العاشرة من الجات ١٩٩٤، ونشر أية اتفاقيات مع دولة أو دول أخرى تتعلق بالنظم والقوانين ذات العلاقة ويدعو المقترح إلى إتاحة المعلومات على نطاق واسع، وإلى مطالبة الأعضاء بإخطار منظمة التجارة العالمية بأية استثناءات أو تغييرات للبنود وذلك لتحسين الشفافية.

---

(37) وثيقة منظمة التجارة العالمية (TN/TF/W/43/Rev.1).

(38) مقترح الاتحاد الأوروبي TN/TF/W/6.

(39) مقترح كوريا TN/TF/W/7.

ويشير مقترح مشترك لليابان ومنغوليا وتايوان والصين وباكستان وبيرو[٤٠] بنشر كل النظم بما فيها الاتفاقيات والإجراءات الحكومية وقواعد إدارة الهيئات الحدودية والقرارات الخاصة بالجمارك. وقدم المقترح مثالا على القوانين غير المنشورة: إذا كانت الشركة (أ) في الدولة (س) تخطط لتصدير منتجاتها إلى الدولة (ص)، لكن المعلومات التفصيلية عن إجراءات التجارة والقوانين والنظم المطبقة في الدولة (ص) ليست متاحة لأن هذه الدولة تعتبرها معلومات داخلية، فإن هذا يؤثر سلبا على التجارة بين الدولتين. وقد نص مقترح الصين[٤١] على نشر كل القوانين والنظم والقواعد والرسوم. كما قدمت بيرو[٤٢] مقترحا ينادي بنشر كل المعلومات والتشريعات ذات العلاقة بالتجارة وبنظام الجمارك. أما هونغ كونغ[٤٣]، فتنادي بنشر الإجراءات المشار إليها في الفقرة ١ من المادة العاشرة (وهي القوانين والأحكام القضائية والإدارية والرسوم والضرائب وغيرها). وتدعو تركيا في مقترحها[٤٤] إلى نشر النظم الواردة في الفقرة ١ من المادة العاشرة، مثلها في ذلك مثل هونغ كونغ.

(ب) <u>الوسائل المقترحة</u>

(١) النشر على موقع إلكتروني مباشرة (مقترح الاتحاد الأوروبي)[٤٥]؛

(٢) نشر المعلومات على نطاق واسع، ويتعين على الدول الأعضاء إخطار منظمة التجارة العالمية بهذه المعلومات، ثم تعميمها على الدول الأعضاء والأطراف صاحبة المصلحة (مقترح كوريا)[٤٦]؛

(٣) نشر المعلومات في الجريدة الرسمية، أو الصحف أو على شبكة الإنترنت ونشر ملخص (ترجمة كاملة إذا كان ذلك ممكنا) للنظم التجارية في لغة رسمية واحدة على الأقل من تلك المعمول بها في منظمة التجارة العالمية على صفحة الإنترنت (مقترح اليابان ومنغوليا وتايوان-الصين وباكستان وبيرو)[٤٧]؛

(٤) نشر المعلومات في الإعلام الرسمي (الجريدة الرسمية) أو الصحف أو صفحة على الإنترنت، على أن يكون النشر على الإنترنت هو الخيار الأول (مقترح الصين)[٤٨]؛

(٥) استخدام الإعلام الرسمي والجريدة الرسمية والنشر الإلكتروني (مقترح بيرو)[٤٩]؛

---

(40) مقترح اليابان ومنغوليا وتايوان وباكستان وبيرو TN/TF/W/8.

(41) مقترح الصين TN/TF/W/26.

(42) مقترح بيرو TN/TF/W/30.

(43) مقترح هونج كونج-الصين TN/TF/W/32.

(44) مقترح تركيا TN/TF/W/45.

(45) مقترح الاتحاد الأوروبي TN/TF/W/6.

(46) مقترح كوريا TN/TF/W/7.

(47) مقترح اليابان ومنغوليا وتايوان وباكستان وبيرو TN/TF/W/8.

(48) مقترح الصين TN/TF/W/26.

(٦) يكون النشر على نطاق واسع مجانا أو برسوم تتناسب مع الخدمة (مقترح هونغ كونغ)[٥٠].

(ج) المستفيدون

(١) أية أطراف صاحبة مصلحة (مقترح الاتحاد الأوروبي وهونغ كونغ-الصين)[٥١]؛
(٢) الدول الأعضاء الأخرى في منظمة التجارة والأطراف صاحبة المصلحة (مقترح كوريا)[٥٢]؛
(٣) الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية (مقترح بيرو)[٥٣].

(د) الاستثناءات/المرونة

(١) النفاذ الإلكتروني للمعلومات (مقترح الاتحاد الأوروبي)[٥٤]؛

(٢) ترجمة كاملة لنظم التجارة لتكون متاحة ومنشورة (مقترح اليابان ومنغوليا وتايوان-الصين وباكستان وبيرو)[٥٥]؛

(٣) نشر وإتاحة المعلومات في صورة إلكترونية (مقترح بيرو)[٥٦].

(●) المعاملة الخاصة والتفضيلية

(١) منح الدول النامية وخاصة الدول الأقل نموا بينها، مرونة في الوقت اللازم للتطبيق، بالإضافة إلى مساعدتها ماليا، كما يجب أن تكون هناك التزامات تتعلق بذلك[٥٧]؛
(٢) معاملة تفضيلية أكثر للدول النامية، ومرونة في تنفيذ المقترحات في فترة زمنية أطول، وخاصة فيما يتعلق بالإخطارات وإبداء الملاحظات على القوانين وتعديلاتها وإنشاء نقاط الاتصال (مقترح كوريا)[٥٨]؛

---

(49) مقترح بيرو TN/TF/W/30.

(50) مقترح هونج كونج-الصين TN/TF/W/32.

(51) مقترح الاتحاد الأوروبي وهونج كونج-الصين N/TF/W/6 and TN/TF/W/32.

(52) مقترح كوريا TN/TF/W/7.

(53) مقترح بيرو TN/TF/W/30.

(54) مقترح الاتحاد الأوروبي TN/TF/W/6.

(55) مقترح اليابان ومنغوليا وتايوان وباكستان وبيرو TN/TF/W/8.

(56) مقترح بيرو TN/TF/W/30.

(57) مقترح الاتحاد الأوروبي TN/TF/W/6.

(58) مقترح كوريا TN/TF/W/7.

(٣) نشر النظم التجارية على الأقل في لغة واحدة من اللغات الرسمية في منظمة التجارة العالمية، ومنح فترة انتقالية للدول النامية (مقترح اليابان ومنغوليا وتايوان-الصين وباكستان وبيرو)[٥٩]؛

(٤) منح فترة أطول للتنفيذ للدول النامية (مقترح الصين)[٦٠]؛

(٥) بالإضافة إلى المساعدات الفنية، منح فترة تنفيذ أطول للدول النامية (مقترح هونغ كونغ-الصين)[٦١].

(و) المساعدات الفنية وبناء القدرات

(١) تحديد احتياجات الدول النامية والأقل نموا من المساعدات الفنية، وهي بوجه عام تتعلق بنشر القواعد والإجراءات وإنشاء نقاط استفسار والاستئناف. وعلى الدول النامية والأقل نموا تقديم طلبات لتلقي المساعدات الفنية (مقترح الاتحاد الأوروبي)[٦٢]؛

(٢) تكون المساعدات الفنية وبناء القدرات لاحتياجات محددة، وتكون لكل دولة نامية على حدة (اقتراح الصين)[٦٣]؛

(٣) تقديم المساعدات الفنية للدول التي تحتاج لها، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ المقترحات (مقترح هونغ كونغ-الصين)[٦٤]؛

(٤) يجب أن تكون المساعدات الفنية والمالية لتطوير إمكانيات البنية الأساسية في الدولة (مقترح بيرو)[٦٥].

٢- النشر للشروط الجزائية: المادة المعنية: الثامنة

الإجراءات الرئيسية المقترحة

---

(59) مقترح اليابان ومنغوليا وتايوان وباكستان وبيرو TN/TF/W/8.

(60) مقترح الصين TN/TF/W/26.

(61) مقترح هونج كونج-الصين TN/TF/W/32.

(62) مقترح الاتحاد الأوروبي TN/TF/W/6.

(63) مقترح الصين TN/TF/W/26.

(64) مقترح هونج كونج-الصين TN/TF/W/32.

(65) مقترح بيرو N/TF/W/30.

نشر الشروط الجزائية ضد نقض أو خرق إجراءات التصدير والاستيراد الشكلية المتعلقة بالقواعد والقوانين والنظم التجارية، ويجب منع فرض جزاءات غير منشورة (مقترح اليابان ومنغوليا وتايوان-الصين وبيرو)[٦٦].

٣- النشر على شبكة الإنترنت: المادة المعنية: العاشرة

(أ) الإجراءات الرئيسية المقترحة

النشر الإلكتروني للعناصر الرئيسية للمادة العاشرة (مقترح الولايات المتحدة الأمريكية)[٦٧].

(ب) المعاملة الخاصة والتفضيلية

استخدام وسائل تشخيصية لتعطي تقييما للاحتياجات المحددة للدول، ومنح فترة انتقالية ملائمة (مقترح الولايات المتحدة الأمريكية)[٦٨].

(ج) المساعدات الفنية وبناء القدرات

أشارت الولايات المتحدة الأمريكية في مقترحها أن لديها خبرة في تقديم المساعدات الفنية، وخاصة في مجال إنشاء صفحات على شبكة الإنترنت لمصلحة الجمارك، مثل تلك التي تتعلق بتنفيذ شروط الفصل أو الجزء الخاص بالجمارك في اتفاقية التجارة مع أمريكا الوسطى (مقترح الولايات المتحدة الأمريكية)[٦٩].

٤- الإخطار عن نظم التجارة: المادتان المعنيتان هما الثامنة والعاشرة

(أ) الإجراءات الرئيسية المقترحة

(١) عند فرض أو تعديل إجراءات هامة يكون لها تأثير جوهري على تجارة الدول الأعضاء الأخرى، ينبغي إخطار الأطراف صاحبة المصلحة وسكرتارية منظمة التجارة العالمية في مرحلة مبكرة وقبل الانتهاء من إعداد الإجراءات المقترحة (مقترح كوريا)[٧٠]؛

(٢) إخطار منظمة التجارة العالمية بالنظم التجارية لكل دولة عضو بإحدى لغات المنظمة الرسمية، ونشر الإخطار على صفحة المنظمة على شبكة الإنترنت (مقترح اليابان، ومنغوليا وتايوان-الصين، وباكستان، والبيرو)[٧١].

(ب) الوسائل المقترحة

(١) يكون الإخطار في مرحلة مبكرة كلما أمكن (مقترح كوريا)[٧٢]؛

---

(66) مقترح اليابان ومنغوليا وتايوان-الصين وباكستان وبيرو TN/TF/W/17.

(67) مقترح الولايات المتحدة الأمريكية TN/TF/W/13.

(68) مقترح الولايات المتحدة الأمريكية TN/TF/W/13.

(69) مقترح الولايات المتحدة الأمريكية TN/TF/W/13.

(70) مقترح كوريا TN/TF/W/7.

(71) مقترح اليابان ومنغوليا وتايوان وباكستان وبيرو TN/TF/W/8.

(72) مقترح كوريا TN/TF/W/7.

(٢) يكون الإخطار بإحدى لغات منظمة التجارة الرسمية، وتنشأ لجنة في المنظمة للقيام بعملية الإخطار (مقترح اليابان ومنغوليا وتايوان-الصين، باكستان وبيرو)[٧٣].

(ج) المستفيدون

(١) الأطراف صاحبة المصلحة وسكرتارية منظمة التجارة العالمية (مقترح كوريا)[٧٤]؛

(٢) سكرتارية منظمة التجارة العالمية، فتكون المعلومات متاحة على صفحة منظمة التجارة العالمية على الإنترنت (مقترح اليابان ومنغوليا وتايوان-الصين وباكستان وبيرو)[٧٥].

(د) المساعدات الفنية وبناء القدرات

على سكرتارية منظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى (الأونكتاد ومركز التجارة الدولية وغيرها) تقديم خدمات الترجمة، خصوصا للدول الأقل نموا التي تواجه صعوبات في نشر نظمها التجارية على صفحة الإنترنت (مقترح اليابان ومنغوليا وتايوان-الصين وباكستان وبيرو)[٧٦].

٥- إنشاء نقاط استفسار/نقاط اتصال محلية فردية/مراكز معلومات:
المادة المعنية: العاشرة

(أ) الإجراءات الرئيسية المقترحة

(١) إنشاء نقاط استفسار وتزويد للمعلومات عن الإجراءات، مثل شروط اتفاقيات معينة في منظمة التجارة العالمية كالحواجز الفنية على التجارة وإجراءات الصحة والصحة النباتية (مقترح الاتحاد الأوروبي)[٧٧]؛

(٢) إنشاء نقاط استفسار وطنية فردية كمراكز للاتصالات مع السلطات المحلية، خلال فترة زمنية معقولة (مقترح كوريا)[٧٨]؛

(٣) إنشاء نقاط استفسار لتزويد المعلومات أو الوثائق المتعلقة بإجراءات التجارة (مقترح اليابان ومنغوليا وتايوان-الصين وباكستان وبيرو)[٧٩]؛

---

(73) مقترح اليابان ومنغوليا وتايوان-الصين وباكستان وبيرو TN/TF/W/8.

(74) مقترح كوريا TN/TF/W/7.

(75) مقترح اليابان ومنغوليا وتايوان-الصين وباكستان وبيرو TN/TF/W/8.

(76) مقترح اليابان ومنغوليا وتايوان-الصين وباكستان وبيرو TN/TF/W/8.

(77) مقترح الاتحاد الأوروبي TN/TF/W/6.

(78) مقترح كوريا TN/TF/W/7.

(79) مقترح اليابان ومنغوليا وتايوان-الصين وباكستان وبيرو TN/TF/W/8.

(٤) إنشاء نقاط استفسار أو مراكز اتصال مع المسؤولين للرد على الاستفسارات (مقترح تايوان-الصين)[٨٠]؛

(٥) على كل دولة عضو إنشاء واحدة أو أكثر من نقاط الاستفسار، بحيث يمكن الحصول على البيانات المطلوبة بناء على طلب أي فرد أو منشأة أو منظمة التجارة العالمية (مقترح الصين)[٨١]؛

(٦) إنشاء وتشغيل نقطة استفسار محلية تعمل ٢٤ ساعة يوميا مجانا، يمكن أن تكون في شكل صفحة إنترنت تقدم معلومات واسعة تتعلق بالجمارك وصفحات أخرى ذات علاقة (مقترح بيرو)[٨٢]؛

(٧) إنشاء نقاط استفسار وطنية، بالتوازي مع إنشاء بوابة إلكترونية كبرى في منظمة التجارة العالمية (مقترح تركيا)[٨٣].

(ب) الوسائل المقترحة

(١) إنشاء نقاط الاستفسار على أسس غير تمييزية (مقترح الاتحاد الأوروبي وكوريا)[٨٤]؛

(٢) ينبغي أن يتولى إنشاء مراكز المعلومات أو نقاط الاستفسار مسؤولين يتسمون بالكفاءة، وأن تكون الإجابة على الاستفسارات كاملة (مقترح تايوان-الصين)[٨٥]؛

(٣) إنشاء نقاط الاستفسار وفقا لحالة كل عضو، ويجب أن تقدم الإجابات على الطلبات خلال فترة ٣٠ يوما، وأن تكون كاملة ودقيقة، وتقدم للأفراد والمنشآت وأعضاء منظمة التجارة العالمية (مقترح الصين)[٨٦]؛

(٤) توفير المعلومات مجانا، ٢٤ ساعة في اليوم، وإنشاء صفحة على الإنترنت (مقترح بيرو)[٨٧]؛

(٥) يمكن للدول المتقدمة أن تنشر التشريعات والنظم جميعا في واحدة من اللغات الرسمية لمنظمة التجارة العالمية، ولكن ليس عدلا فرض ذلك كله على الدول النامية والأقل نموا. لذا فإن النهج المفيد هو وضع صيغة تشمل اسم الدولة، واسم التشريع، والسلطة المسؤولة، وملخصا قصيرا، ويتضمن كلمات رئيسية مثل الجمارك والرسوم، والتفتيش، والتصدير والاستيراد، أو كلمات محددة قطاعية مثل: المنسوجات، والآلات وغيرها. ويمكن لأي تاجر يبحث عن معلومات حول

---

(80) مقترح تايوان-الصين TN/TF/W/10.

(81) مقترح الصين TN/TF/W/26.

(82) مقترح بيرو TN/TF/W/30.

(83) مقترح تركيا TN/TF/W/45.

(84) مقترح الاتحاد الأوروبي وكوريا TN/TF/W/6 and TN/TF/W/7.

(85) مقترح تايوان-الصين TN/TF/W/10.

(86) مقترح الصين TN/TF/W/26.

(87) مقترح بيرو TN/TF/W/30.

سياسة التفتيش مثلا الوصول إلى الوثائق من نقطة الاستفسار في الدولة المعنية (مقترح تركيا)[٨٨].

(ج) المستفيدون

(١) الحكومات والتجار (مقترح الاتحاد الأوروبي)[٨٩]؛
(٢) أعضاء منظمة التجارة العالمية والأطراف صاحبة المصلحة (مقترح كوريا)[٩٠]؛
(٣) الأفراد والمنشآت وأعضاء منظمة التجارة العالمية (مقترح الصين)[٩١].

(د) الاستثناءات/المرونة

في حالات استثنائية، يمكن تقديم الإجابات أو الردود خلال ٤٥ يوما من استلام الطلب (مقترح الصين)[٩٢].

٦- إجراءات أخرى لتحفيز إتاحة المعلومات: المادة المعنية: العاشرة

(أ) الإجراءات الرئيسية المقترحة

إنشاء صفحة رئيسية في موقع منظمة التجارة العالمية على الإنترنت حول تسهيل التجارة ووصل هذه الصفحة بالدول الأعضاء جميعا، وبصفحات محلية لمجالات أخرى مختلفة (مقترح الأرجنتين)[٩٣].

(ب) الوسائل المقترحة

على كل عضو في منظمة التجارة العالمية أن يقوم بتزويد سكرتارية المنظمة بقائمة الصفحات على الإنترنت التي تحتوي معلومات تفصيلية في إطار المادة العاشرة (مقترح الأرجنتين)[٩٤].

(ج) المساعدات الفنية وبناء القدرات

يمكن للدول الأعضاء التي لا تملك قاعدة بيانات محوسبة أن تطلب مساعدات فنية خلال وقت محدد. ويمكن للدول النامية والأقل نموا أو التي لغتها ليست ضمن اللغات الرسمية في المنظمة، طلب المساعدة الفنية الضرورية من الدول المتقدمة ومن منظمة التجارة العالمية ومن هيئات أخرى تعرض خدماتها، على أن يكون هناك تصور واضح للاحتياجات وأن تكون النظم التجارية مترجمة إلى واحدة من لغات المنظمة الرسمية على

(88) مقترح تركيا TN/TF/W/45.
(89) مقترح الاتحاد الأوروبي TN/TF/W/6.
(90) مقترح كوريا TN/TF/W/7.
(91) مقترح الصين TN/TF/W/26.
(92) مقترح الصين TN/TF/W/26.
(93) مقترح الأرجنتين TN/TF/W/40.
(94) مقترح الأرجنتين TN/TF/W/40.

الأقل. ويمكن لسكرتارية منظمة التجارة العالمية أو أية هيئة تعرض المساعدة الفنية أن تكون بمثابة نقطة اتصال للدول التي تطلب مساعدة فنية فيما يتعلق بالموضوعات في إطار المادة العاشرة (مقترح الأرجنتين)[٩٥].

٧- الفترة الزمنية الفاصلة بين النشر والتنفيذ: المادة المعنية: العاشرة

(أ) الإجراءات الرئيسية المقترحة

(١) أن تكون هناك فترة ملائمة بين نشر القواعد والقوانين وبين التنفيذ (مقترح الاتحاد الأوروبي)[٩٦] و(مقترح كوريا)[٩٧]؛

(٢) أن يكون الوقت المحدد بين النشر والتنفيذ ٣٠ يوما (مقترح الصين)[٩٨]؛

(٣) تحديد حد أدنى من الوقت قبل تنفيذ قوانين جديدة (مقترح بيرو)[٩٩].

(ب) الاستثناءات/المرونة

(١) يمكن تخفيض الفترة الفاصلة بين النشر والتنفيذ، أو حتى إغفالها، إذا كان هناك تهديد للأمن القومي أو الصحة العامة (مقترح كوريا)[١٠٠]؛

(٢) يمكن إغفال الفترة الفاصلة في حالة القوانين والنظم والإجراءات التي تتعلق بالأمن القومي وكذلك في حالة إجراءات محددة تتعلق بسعر الصرف والسياسة النقدية (مقترح الصين)[١٠١].

٨- التشاور والملاحظات على القواعد الجديدة أو المعدلة: المادة المعنية: العاشرة

(أ) الإجراءات الرئيسية المقترحة

(١) التشاور بين المجموعات صاحبة المصلحة، وخاصة بين الحكومة والقطاع الخاص على القواعد الجديدة والإجراءات المطبقة لإدارة التصدير والاستيراد والتجارة العابرة (مقترح الاتحاد الأوروبي)[١٠٢]؛

---

(95) مقترح الأرجنتين TN/TF/W/40.

(96) مقترح الاتحاد الأوروبي TN/TF/W/6.

(97) مقترح كوريا TN/TF/W/7.

(98) مقترح الصين TN/TF/W/26.

(99) مقترح بيرو TN/TF/W/30.

(100) مقترح كوريا TN/TF/W/7.

(101) مقترح الصين TN/TF/W/26.

(٢) إعطاء الأطراف صاحبة المصلحة فرصة لإرسال ملاحظات مكتوبة على الإجراءات المقترحة أو التعديلات، وعلى الدول الأعضاء أن تأخذ في الاعتبار هذه الملاحظات قبل وضع الصيغة النهائية للإجراءات المقترحة (مقترح كوريا)[١٠٣]؛

(٣) إعطاء الأطراف صاحبة المصلحة، ومنها القطاع الخاص، فرصة للتعليق على القوانين والنظم والقواعد المتوقعة (مقترح اليابان ومنغوليا وتايوان-الصين، وباكستان وبيرو)[١٠٤]؛

(٤) إعطاء الدول الأعضاء والتجار الحق في التعليق على قواعد الجمارك المقترحة، وكذلك على الإجراءات والسياسات والتأثيرات التجارية والتعديلات المقترحة، وتقديم شرح للتجارة، وأخذ الملاحظات والتعليقات في الاعتبار (مقترح نيوزيلندا)[١٠٥]؛

(٥) على الدول الأعضاء أن تسمح بوقت معقول تقوم من خلاله الدول الأعضاء الأخرى بتقديم ملاحظات مكتوبة، وذلك بدون تمييز، وينبغي أن تؤخذ هذه الملاحظات المكتوبة في الاعتبار بعد أن تكون القوانين والإجراءات والنظم قد نشرت ولكن قبل تنفيذها (مقترح الصين)[١٠٦]؛

(٦) على كل دولة إنشاء نظم فعالة للتفاعل مع التجار، وأخذ آرائهم في الاعتبار فيما يتعلق بالإجراءات المشار إليها في الفقرة ١ من المادة العاشرة في اتفاقية الجات ١٩٩٤، و توفير فرص للتشاور معهم (مقترح هونغ كونغ)[١٠٧].

(ب) <u>الوسائل المقترحة</u>

(١) يقتضي التشاور المسبق على القواعد والإجراءات الجديدة أو المعدلة إنشاء نظام دوري للتشاور مع ممثلي القطاع الخاص، يشمل المستوردين والمصدرين والناقلين للسلع وغرف التجارة (مقترح الاتحاد الأوروبي)[١٠٨]؛

(٢) ينبغي أن تكون هناك فترات زمنية كافية لإبداء الملاحظات على القواعد والإجراءات المقترحة، ويمكن أن يجري التشاور في المرحلة التي تناقش فيها الملاحظات الواردة (مقترح الاتحاد الأوروبي)[١٠٩]؛

(٣) ينبغي أن يجري التشاور في مرحلة مبكرة كلما أمكن (مقترح كوريا)[١١٠]؛

---

(102) مقترح الاتحاد الأوروبي TN/TF/W/6.

(103) مقترح كوريا TN/TF/W/7.

(104) مقترح اليابان ومنغوليا وتايوان-الصين وباكستان وبيرو TN/TF/W/8.

(105) مقترح نيوزيلندا TN/TF/W/24.

(106) مقترح الصين TN/TF/W/26.

(107) مقترح هونج كونج TN/TF/W/32.

(108) مقترح الاتحاد الأوروبي TN/TF/W/6.

(109) مقترح الاتحاد الأوروبي TN/TF/W/6.

(110) مقترح كوريا TN/TF/W/7.

(٤) ينبغي أن تكون المشاورات مكتوبة (مقترح كوريا والصين)[١١١]؛

(٥) ينبغي أن تكون الإجراءات التجارية المطلوبة والمتعلقة بالقوانين والنظم واضحة (مقترح اليابان ومنغوليا وتايوان-الصين وباكستان وبيرو)[١١٢]؛

(٦) ينبغي مراعاة عدم التمييز (مقترح الصين)[١١٣]؛

(٧) السماح بوجود أنظمة فردية لها أشكال مختلفة تبعا لحالة كل دولة عضو على حدة. فمثلا قد يكون هناك مجلس استشاري مشترك مع قطاع الأعمال، أو مع منظمات المستهلكين أو مع أكاديميين أو هيئات للخبراء أو أية أطراف صاحبة مصلحة (مقترح هونغ كونغ)[١١٤].

(ج) المستفيدون

الأطراف صاحبة المصلحة، وخصوصا الحكومات والقطاع الخاص (المصدرون والمستوردون والناقلون وغرف التجارة) (مقترح الاتحاد الأوروبي)[١١٥] و(مقترح كوريا)[١١٦] و(مقترح اليابان ومنغوليا، وتايوان-الصين، وباكستان وبيرو)[١١٧].

(د) الاستثناءات/المرونة

(١) لا حاجة لفترة زمنية دنيا لإبداء الملاحظات، إذ قد تظهر مشاكل طارئة أو مهمة (مقترح الاتحاد الأوروبي)[١١٨]؛

(٢) يشترط كشف أو إفشاء معلومات سرية تعيق تنفيذ قانون أو تناقض المصلحة العامة، أو تلحق ضررا بمصلحة تجارية شرعية لمنشآت معينة، سواء كانت عامة أو خاصة. (مقترح هونغ كونغ)[١١٩].

(•) المعاملة الخاصة والتفضيلية

---

(111) مقترح كوريا والصين TN/TF/W/7 and TN/TF/W/26.

(112) مقترح اليابان ومنغوليا وتايوان-الصين وباكستان وبيرو TN/TF/W/8.

(113) مقترح الصين TN/TF/W/26.

(114) مقترح هونج كونج-الصين TN/TF/W/32.

(115) مقترح الاتحاد الأوروبي TN/TF/W/6.

(116) مقترح كوريا TN/TF/W/7.

(117) مقترح اليابان ومنغوليا وتايوان-الصين وباكستان وبيرو TN/TF/W/8.

(118) مقترح الاتحاد الأوروبي TN/TF/W/6.

(119) مقترح هونج كونج-الصين TN/TF/W/32.

يجب أن تؤخذ المعاملة الخاصة والتفضيلية في الاعتبار بالنسبة للدول النامية والأقل نموا (مقترح نيوزيلندا)[١٢٠].

٩- معلومات عن أهداف السياسة: المادة المعنية: العاشرة

(أ) الإجراءات المقترحة

(١) ينبغي أن تكون القواعد والإجراءات المقترحة مرفقة بإفادة عن أهداف السياسة التجارية (مقترح الاتحاد الأوروبي)[١٢١]؛

(٢) نشر الغرض التشريعي للنظم والقوانين المتوقعة (مقترح اليابان ومنغوليا، وتايوان-الصين وباكستان وبيرو)[١٢٢]؛

(٣) نشر الأسس القانونية للقرارات الإدارية (مقترح بيرو)[١٢٣].

١٠- شرط القرارات المسبقة: المادة المعنية: العاشرة

(أ) الإجراءات الرئيسية المقترحة

(١) إنشاء وتطوير نظام القرارات المسبقة (مقترح اليابان ومنغوليا، وتايوان-الصين وباكستان وبيرو)[١٢٤]؛

(٢) تطوير ضوابط تتعلق بشرط القرارات المسبقة على تصنيف التعريفة إلى فئات (الرسوم القابلة للتطبيق أو الضرائب على الواردات) (مقترح كندا واستراليا)[١٢٥]؛

(٣) يسري شرط القرارات المسبقة على تصنيف التعريفة (مقترح تايوان-الصين)[١٢٦]؛

(٤) إتاحة الربط (الإلزام) في مجالات محددة بناء على طلب يتقدم به التاجر في وقت سابق للعملية التجارية، (وهذا ما يعني تصنيف التعريفة وتقييم الجمارك والرسوم المؤجلة) (مقترح الولايات المتحدة الأمريكية)[١٢٧]؛

---

(120) مقترح نيوزيلندا TN/TF/W/24.

(121) مقترح الاتحاد الأوروبي TN/TF/W/6.

(122) مقترح اليابان ومنغوليا وتايوان-الصين وباكستان وبيرو TN/TF/W/8.

(123) مقترح بيرو TN/TF/W/30.

(124) مقترح اليابان ومنغوليا وتايوان-الصين وباكستان وبيرو TN/TF/W/8.

(125) مقترح كندا وأستراليا TN/TF/W/9.

(126) مقترح تايوان-الصين TN/TF/W/10.

(127) مقترح الولايات المتحدة الأمريكية TN/TF/W/12.

(٥) إصدار القرارات المسبقة على أمور مثل تصنيف التعريفة والرسوم القابلة للتطبيق والتقييمات بناء على طلب مكتوب وخلال فترة زمنية معينة، وتكون هذه القرارات ملزمة لسلطات الجمارك. على أن تظل الحالات التي اتخذت القرارات المسبقة على أساسها دون تغيير (مقترح سنغافورة)[١٢٨]؛

(٦) تغطي القرارات المسبقة العناصر الرئيسية لمستلزمات الاستيراد مثل تصنيف التعريفة والرسوم القابلة للتطبيق والضرائب وأفضليات التعريفة. ويمكن أن يشكل شرط القرارات المسبقة في اتفاقية قواعد المنشأ كنموذج للتطبيق (مقترح تركيا)[١٢٩].

(ب) الوسائل المقترحة

(١) تصدر القرارات المسبقة بناء على طلب مكتوب من المستوردين المحليين والمستوردين الأجانب والمنتجين وخلال فترة زمنية محددة (بإرسال معلومات كافية بواسطة المجموعات صاحبة المصلحة)، ويجب أن تكون القرارات المسبقة ملزمة لسلطات الجمارك (أو أية سلطة أخرى) لفترة زمنية محددة. وأن تظل الحالات التي تكون القرارات المسبقة قد بنيت على أساسها دون تغيير (مقترح كندا واستراليا)[١٣٠]؛

(٢) يجب أن تكون القرارات المسبقة متاحة وواضحة قدر الإمكان، مع أخذ مستلزمات السرية بالاعتبار (مقترح كندا واستراليا)[١٣١]؛

(٣) يمكن للمستوردين أو أطراف مؤتمنة تطبيق جمارك الموانئ بإجراء تصنيف مبكر للسلع المستوردة قبل الاستيراد (مقترح تايوان-الصين)[١٣٢]؛

(٤) تصدر القرارات المسبقة بناء على طلب من التاجر (مقترح الولايات المتحدة الأمريكية)[١٣٣]؛

(٥) ينبغي أن تصدر القرارات المسبقة خلال فترة زمنية معينة، وذلك بناء على المعلومات الضرورية والوثائق المقدمة من صاحب الطلب. وينبغي على مقدم الطلب، أن يعتمد على القرارات المسبقة الصادرة عن مصلحة الجمارك في إفادة مكتوبة. وقد تكون القرارات المسبقة فعالة منذ تاريخ الإصدار، وتنطبق على الاستيراد بصرف النظر عن المستورد والمصدر والمنتج (مقترح سنغافورة)[١٣٤]؛

(٦) ينبغي على الجمارك إعطاء إشعار بأي تعديل أو إلغاء للقرارات ولوقت بدء سريان التعديل أو الإلغاء للشخص الذي أعطي القرارات المسبقة. ويمكن لمصلحة الجمارك أن تؤجل التاريخ

---

(128) مقترح سنغافورة TN/TF/W/38.

(129) مقترح تركيا TN/TF/W/45.

(130) مقترح كندا وأستراليا TN/TF/W/9.

(131) مقترح كندا وأستراليا TN/TF/W/9.

(132) مقترح تايوان-الصين TN/TF/W/10.

(133) مقترح الولايات المتحدة الأمريكية TN/TF/W/12.

(134) مقترح سنغافورة TN/TF/W/38.

الفعلي للتعديل أو الإلغاء لفترة زمنية. ويمكن أن ينطبق تعديل أو إلغاء القرارات المسبقة على السلع موضع القرار على أن تكون مستوردة وقت التعديل أو الإلغاء أو بعده، ولا يمكن تطبيقها على السلع التي استوردت قبل ذلك (مقترح سنغافورة)[١٣٥].

(ج) المستفيدون

المصدرون والمستوردون ووكلاؤهم (مقترح سنغافورة)[١٣٦].

(د) الاستثناءات/المرونة

هناك حالات واضحة، محددة يمكن لإدارة الجمارك فيها الامتناع عن إصدار قرار مسبق، كأن تكون السلع موضع مراجعة أو استئناف (مقترح كندا واستراليا)[١٣٧]؛

(١) ينبغي ان يكون لإدارة الجمارك خيار تعديل أو رفض القرارات المسبقة مباشرة، ويجب تغيير الحالات عندما تكون المعلومات التي تتعلق بها غير دقيقة أو خاطئة (مقترح كندا واستراليا)[١٣٨]؛

(٢) يمكن للقرارات المسبقة ألا تطبق إذا كانت السلع المستوردة تختلف ماديا عن السلع التي كانت موضع القرار أو إذا فشل الشخص الذي يطلب القرارات المسبقة في العمل وفقا لشروط وظروف القرار المسبق. هذا ويمكن تعديل أو إلغاء القرارات المسبقة إذا: أ- كانت هذه القرارات قد بنيت على خطأ قانوني؛ ب- حدث تغيير في القانون؛ ج- حدث تغيير في الحقائق المادية التي وضعت على أساسها القرارات (مقترح سنغافورة)[١٣٩]؛

(٣) يجب أن تكون القرارات المسبقة محددة وملزمة فقط بالدرجة التي تكون فيها البيانات المصرح بها صحيحة وطالما ظل التشريع دون تغيير (مقترح تركيا)[١٤٠].

(•) المعاملة الخاصة والتفضيلية

(١) يمكن أن تكون شروط المعاملة الخاصة والتفضيلية محددة في الالتزامات، وتعكس حالة كل عضو على حدة (مقترح استراليا وكندا)[١٤١]؛

(٢) ضرورة وضوح نظم إدراج الاحتياجات الخاصة والاستفادة من الخبرات في الدول الأعضاء (مقترح الولايات المتحدة الأمريكية)[١٤٢]؛

---

(135) مقترح سنغافورة TN/TF/W/38.

(136) مقترح سنغافورة TN/TF/W/38.

(137) مقترح كندا وأستراليا TN/TF/W/9.

(138) مقترح سنغافورة TN/TF/W/38.

(139) مقترح سنغافورة TN/TF/W/38.

(140) مقترح تركيا TN/TF/W/45.

(141) مقترح كندا وأستراليا TN/TF/W/9.

(142) مقترح الولايات المتحدة الأمريكية TN/TF/W/12.

(٣) يجب أن تكون المعاملة الخاصة والتفضيلية جزءا مكملا لأي التزام، وأن تحصل الدول النامية والأقل نموا على فترة زمنية أطول للتنفيذ (مقترح سنغافورة)[١٤٣].

(و) المساعدات الفنية وبناء القدرات

(١) تقديم المساعدة الفنية للدول التي تحتاجها، يساعد كثيرا سلطات الجمارك في هذا المجال (مقترح كندا واستراليا)[١٤٤]؛

(٢) أوضحت الولايات المتحدة الأمريكية أن لديها خبرة في تقديم مساعدات فنية في إنشاء نظم القرارات المسبقة، والمساعدة على وضع مسودات لتشريعات ونظم والتدريب عليها (مقترح الولايات المتحدة الأمريكية)[١٤٥].

١١- إجراءات الاستئناف: الحق في الاستئناف: المادة المعنية: العاشرة

(أ) الإجراءات الرئيسية المقترحة

(١) بالنسبة للصادرات والواردات والتجارة العابرة، يجب أن يكون هناك التزام بعدم التمييز والحق القانوني في الاحتكام أو تقديم التماس ضد الجمارك، وذلك إما لسلطة الجمارك أو لهيئة أخرى، وثم إلى القضاء أو إلى هيئة إدارية. ويجب أن يكون للشركات الحق في أن تكون ممثلة في كل مراحل الالتماس أو الاستئناف بوكيل أو ممثل قانوني (مقترح الاتحاد الأوروبي)[١٤٦]؛

(٢) يجب تطوير نظم الاستئناف الإدارية والقانونية لتقديم اعتراضات ضد الإدارة غير العادلة للإجراءات التجارية، وإنشاء مركز للشكاوى (مقترح اليابان ومنغوليا وتايوان-الصين وباكستان وبيرو)[١٤٧].

(ب) الوسائل المقترحة

(١) إجراءات غير تمييزية، تكون متاحة بسهولة وبتكاليف معقولة (مقترح الاتحاد الأوروبي)[١٤٨]؛

(٢) الإفراج عن البضائع في حالة الاستئناف.

حيث يعرض قرار موضع نزاع للاستئناف، يجب الإفراج عن البضائع بصورة عادية. وفي حالات الدفع النقدي، يجب الرجوع إلى التشريع المحلي، خاصة فيما يتعلق بالضمان (مقترح الاتحاد الأوروبي)[١٤٩].

---

(143) مقترح سنغافورة TN/TF/W/38.

(144) مقترح كندا وأستراليا TN/TF/W/9.

(145) مقترح الولايات المتحدة الأمريكية TN/TF/W/12.

(146) مقترح الاتحاد الأوروبي TN/TF/W/6.

(147) مقترح اليابان ومنغوليا وتايوان-الصين وباكستان وبيرو TN/TF/W/8.

(148) مقترح الاتحاد الأوروبي TN/TF/W/6.

(149) مقترح الاتحاد الأوروبي TN/TF/W/6.

١٢- إجراءات أخرى لتعزيز الحيادية وعدم التمييز: توحيد إدارة النظم التجارية: المادة المعنية: العاشرة

الإجراءات الرئيسية المقترحة

(١) العمل على إنشاء وظيفة مركزية داخل الحكومة، تضطلع بمسؤولية إيضاح النظم التجارية المتعلقة بتصنيف وتقييم الجمارك (مقترح اليابان ومنغوليا وتايوان-الصين وباكستان وبيرو)[١٥٠]؛

(٢) تجميع وتوزيع سجل لحالات وأمثلة على تصنيف وتقييم الجمارك (مقترح اليابان ومنغوليا وتايوان-الصين وباكستان وبيرو)[١٥١]؛

(٣) تدريب الموظفين على تصنيف الجمارك وتقييمها على أساس سجل الحالات (مقترح اليابان ومنغوليا وتايوان-الصين وباكستان وبيرو)[١٥٢].

١٣- صيانة الاستقامة ما بين الرسميين: المادة المعنية: العاشرة

الإجراءات الرئيسية المقترحة

(١) تطوير قواعد سلوك الموظفين في الوكالات الحدودية (مقترح اليابان ومنغوليا وتايوان-الصين وباكستان وبيرو)[١٥٣]؛

(٢) تعيين رسميين لتعليم العاملين، وتدريب المسؤولين ذوي العلاقة تدريبا كافيا. (مقترح اليابان ومنغوليا وتايوان-الصين وباكستان وبيرو)[١٥٤].

باء- الرسوم المرتبطة بالتصدير والاستيراد: الضوابط العامة على الرسوم المفروضة والمرتبطة بالتصدير والاستيراد

١- المعالم المحددة للرسوم: المادة المعنية: الثامنة

(أ) الإجراءات الرئيسية المقترحة

(١) تقوم الدول الأعضاء بوضع معالم محددة للرسوم المدفوعة في إطار المادة ٨ من الجات ١٩٩٤ (مقترح الولايات المتحدة الأمريكية)[١٥٥]؛

---

(150) مقترح اليابان ومنغوليا وتايوان-الصين وباكستان وبيرو TN/TF/W/8.

(151) مقترح اليابان ومنغوليا وتايوان-الصين وباكستان وبيرو TN/TF/W/8.

(152) مقترح اليابان ومنغوليا وتايوان-الصين وباكستان وبيرو TN/TF/W/8.

(153) مقترح اليابان ومنغوليا وتايوان-الصين وباكستان وبيرو TN/TF/W/8.

(154) مقترح اليابان ومنغوليا وتايوان-الصين وباكستان وبيرو TN/TF/W/8.

(٢) وضع ضوابط للمادة ٨ من اتفاقية الجات فيما يتعلق بالرسوم التي تفرضها سلطات الجمارك أو أية هيئة حكومية أخرى (مقترح الاتحاد الأوروبي واستراليا)[١٥٦]؛

(٣) التأكيد على ما يلي: أ- يجب أن تكون الخدمات المقدمة للسلع موضع الاعتبار، ب- يجب أن تكون الرسوم متناسبة مع التكاليف التقريبية للخدمات المقدمة، ج- يجب ألا تحسب الرسوم على أسس قيمية، د- يجب ألا تفرض التكاليف الإدارية والتشغيلية التي لا تشكل خدمة متعلقة بمعاملة الصادرات والواردات على هذه الصادرات والواردات، ●- عدم التمييز في إعداد وتطبيق الرسوم (مقترح الاتحاد الأوروبي واستراليا)[١٥٧]؛

(٤) يكون حساب التكاليف التقريبية للخدمات المقدمة بتقسيم التكاليف إلى: أ- تكاليف مباشرة متعلقة بخدمات محددة مقدمة مثل العمالة والمنافع والمواد والتجهيزات ب- تكاليف غير مباشرة تساهم في الخدمات المقدمة مثل تكاليف دعم العمالة والتجهيزات وإيجار المكتب (مقترح تايوان-الصين)[١٥٨]؛

(٥) وضع معيار معين لقيام الأعضاء بتطبيق الرسوم على الأعمال المرتبطة بالتصدير والاستيراد (مقترح بيرو)[١٥٩].

(ب) الوسائل المقترحة

سوف يساعد كثيرا إنشاء مكتب لتحليل التكاليف ذات العلاقة (مقترح تايوان-الصين)[١٦٠].

(ج) المعاملة الخاصة والتفضيلية

اختيار النظم الملائمة التي قد تكون ضرورية لإدراج احتياجات محددة (مقترح الولايات المتحدة الأمريكية)[١٦١].

(د) المساعدات الفنية وبناء القدرات

قيام الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات العلاقة بالمساعدة على تصميم وتنفيذ هيكل جديد للرسوم، (مقترح الاتحاد الأوروبي واستراليا)[١٦٢].

٢- النشر والإخطار عن الرسوم: المادة المعنية: الثامنة

---

(155) مقترح الولايات المتحدة الأمريكية N/TF/W/14.

(156) مقترح الاتحاد الأوروبي وأستراليا TN/TF/W/23.

(157) مقترح الاتحاد الأوروبي وأستراليا TN/TF/W/23.

(158) مقترح تايوان-الصين TN/TF/W/25.

(159) مقترح بيرو TN/TF/W/30.

(160) مقترح تايوان-الصين TN/TF/W/25.

(161) مقترح الولايات المتحدة الأمريكية TN/TF/W/14.

(162) مقترح الاتحاد الأوروبي وأستراليا TN/TF/W/23.

الإجراءات الرئيسية المقترحة

(١) نشر الرسوم (في إطار المادة ٨) على الإنترنت، وإخطار منظمة التجارة العالمية خلال فترة أيام محددة قبل التنفيذ (مقترح الولايات المتحدة الأمريكية)[١٦٣]؛

(٢) نشر الرسوم المفروضة أو المرتبطة بالتصدير والاستيراد (مقترح اليابان ومنغوليا وبيرو وتايوان-الصين)[١٦٤].

(ب) المعاملة الخاصة والتفضيلية

منح فترة انتقالية للدول النامية للتنفيذ، ودعم المساعدات المعتمدة على التنسيق ما بين المنظمات ذات العلاقة (صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية، والاونكتاد، ومنظمة الجمارك العالمية، والبنك الدولي) (مقترح اليابان ومنغوليا، وبيرو، وتايوان-الصين)[١٦٥].

٣- تحريم أو منع تجميع الرسوم غير المنشورة: المادة المعنية: الثامنة

الإجراءات الرئيسية المقترحة

(١) منع جباية الرسوم غير المنشورة، مثلا على شبكة الإنترنت، (مقترح باكستان وبيرو)[١٦٦]؛
(٢) منع جباية الرسوم غير المنشورة (مقترح اليابان ومنغوليا وبيرو وتايوان-الصين)[١٦٧].

٤- المراجعة الدورية للرسوم: المادة المعنية: الثامنة

(أ) الإجراءات الرئيسية المقترحة

(١) مراجعة دورية على نحو مناسب للمبالغ وعدد الرسوم المفروضة أو المرتبطة بالتصدير والاستيراد (مقترح اليابان ومنغوليا وبيرو وتايوان-الصين)[١٦٨]؛

(٢) مراجعة دورية لمستوى الرسوم المفروضة أو المرتبطة بالتصدير والاستيراد، مرة كل ٣ سنوات على الأقل (مقترح تايوان-الصين)[١٦٩]؛

---

(163) مقترح الولايات المتحدة الأمريكية TN/TF/W/14.

(164) مقترح اليابان ومنغوليا وبيرو وتايوان-الصين TN/TF/W/17.

(165) مقترح اليابان ومنغوليا وبيرو وتايوان-الصين TN/TF/W/17.

(166) مقترح باكستان وبيرو TN/TF/W/8.

(167) مقترح اليابان ومنغوليا وبيرو وتايوان-الصين TN/TF/W/17.

(168) مقترح اليابان ومنغوليا وبيرو وتايوان-الصين TN/TF/W/17.

(169) مقترح تايوان-الصين TN/TF/W/25.

(٣) على كل دولة عضو القيام بمراجعة منتظمة للرسوم التي تفرضها (مقترح هونغ كونغ-الصين)[١٧٠].

(ب) الوسائل المقترحة

يجب أن تأخذ الدولة العضو في الاعتبار المعلومات الجديدة والتطبيقات الحديثة والتكنولوجيا الجديدة (مقترح هونغ كونغ)[١٧١].

٥- الدفع المميكن: المادة المعنية: الثامنة

الإجراءات الرئيسية المقترحة

دفع مميكن أو آلي للرسوم (مقترح بيرو)[١٧٢].

٦- تخفيض أو تقليل عدد وتنوع الرسوم: المادة المعنية: الثامنة

(أ) الإجراءات الرئيسية المقترحة

(١) على الدول الأعضاء مراجعة الرسوم بهدف تخفيض عددها وتنوعها. ويجب أن تكون الرسوم مخطرا عنها ومنشورة ويسهل الوصول إليها. ويجب أن تكون هناك فترة زمنية ما بين نشر الرسوم الجديدة أو المعدلة وبين دخولها حيز التنفيذ (مقترح الاتحاد الأوروبي واستراليا)[١٧٣]؛

(٢) النظر في طرق عملية لتخفيض الرسوم (مقترح نيوزيلندا)[١٧٤]؛

(٣) ألا تمثل الرسوم تقييدا للتجارة (مقترح هونغ كونغ)[١٧٥].

(ب) الاستثناءات/المرونة

دمج الرسوم وتخفيض عددها وأنواعها إذا كان ذلك ضروريا (مقترح الاتحاد الأوروبي واستراليا)[١٧٦].

(ج) الشكليات (أو الإجراءات الشكلية) المرتبطة بالتصدير والاستيراد

ضوابط على الشكليات/الإجراءات والبيانات/مستلزمات التوثيق المرتبطة بالتصدير والاستيراد.

---

(170) مقترح هونج كونج-الصين TN/TF/W/31.

(171) مقترح هونج كونج-الصين TN/TF/W/31.

(172) مقترح بيرو TN/TF/W/30.

(173) مقترح الاتحاد الأوروبي وأستراليا TN/TF/W/23.

(174) مقترح نيوزيلندا TN/TF/W/24.

(175) مقترح هونج كونج-الصين TN/TF/W/31.

(176) مقترح الاتحاد الأوروبي وأستراليا TN/TF/W/23.

٧- عدم التمييز: المادة المعنية: الثامنة

(أ) الإجراءات الرئيسية المقترحة

(١) عدم التمييز عند تصميم وتطبيق إجراءات التصدير والاستيراد وكذلك الإجراءات الشكلية المفروضة على السلع لكل الدول (مقترح الاتحاد الأوروبي)[١٧٧]؛

(٢) يجب أن يكون هناك التزام بعدم التمييز فيما يتعلق بالإجراءات التي تطبق على المنتجات بصرف النظر عن وسائط النقل (مقترح الاتحاد الأوروبي)[١٧٨].

(ب) الاستثناءات/المرونة

ينبغي ألا يكون مبدأ عدم التمييز مجالا للتداخل بين حقوق الدول الأعضاء، وذلك بناء على معايير موضوعية لتقييم المخاطر (مقترح الاتحاد الأوروبي)[١٧٩].

(ج) المعاملة الخاصة والتفضيلية

يجب أن تكون الدول الأقل نموا مستثناة من الشروط الخاصة بتبسيط الإجراءات من خلال نظام مميكن، وشرط إصلاح الجمارك الذي يستلزم موارد مالية. كما يجب توجيه مساعدات مالية للدول النامية والأقل نموا وتحديد احتياجات كل دولة على حدة (مقترح الاتحاد الأوروبي)[١٨٠].

(د) المساعدات الفنية وبناء القدرات

إعطاء الأولوية للدول التي تكون حاجتها للمساعدة الفنية مبنية على أسس موضوعية. وعلى منظمة التجارة العالمية والمنظمات الأخرى (مثل البنك الدولي والاونكتاد، وغيرها) التنسيق فيما بينها لتقديم المساعدات الفنية. ويجب كذلك إنشاء منبر للتعاون والتنسيق في مجال المساعدات الفنية، يجمع الدول المانحة والدول المستقبلة والمنظمات الحكومية (مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولجان الأمم المتحدة الإقليمية) والاتحادات التجارية، لتكون لتقديم المساعدات آثار إيجابية (مقترح الاتحاد الأوروبي)[١٨١].

٨- المراجعة الدورية للإجراءات والمستلزمات الشكلية: المادة المعنية: الثامنة

(أ) الإجراءات الرئيسية المقترحة

(177) مقترح الاتحاد الأوروبي TN/TF/W/46.

(178) مقترح الاتحاد الأوروبي TN/TF/W/46.

(179) مقترح الاتحاد الأوروبي TN/TF/W/46.

(180) مقترح الاتحاد الأوروبي TN/TF/W/46.

(181) مقترح الاتحاد الأوروبي TN/TF/W/46.

(١) ينبغي أن تكون هناك مراجعة دورية لشكليات التصدير والاستيراد ومستلزمات التوثيق (مقترح اليابان ومنغوليا وبيرو وتايوان-الصين)[١٨٢]؛

(٢) ينبغي على كل دولة عضو أن تراجع بانتظام الرسوم والشكليات والمستلزمات، آخذة في الاعتبار المعلومات الجديدة ذات العلاقة والتطبيقات والوسائل الحديثة وتكنولوجيا جديدة (مقترح هونغ كونغ-الصين)[١٨٣]؛

(٣) يجب أن تقوم الدول الأعضاء بمراجعة دورية للإجراءات والمستلزمات على ألا تشكل الإجراءات تقييدا للتجارة (مقترح الاتحاد الأوروبي)[١٨٤].

(ب) الوسائل المقترحة

لا يمكن تحديد فترة زمنية فاصلة في هذا الخصوص، لاختلاف الحالات و الإجراءات بين الدول. وينبغي ألا يؤثر نظام المراجعة المقترح على حقوق والتزامات الدول الأعضاء في ظل الفقرة ٢ من المادة ٨ (مقترح هونغ كونغ-الصين)[١٨٥].

(ج) المعاملة الخاصة والتفضيلية

بعض الدول الأعضاء غير قادر على مراجعة الشكليات والمستلزمات لديه، ولذا فإن منح فترة زمنية معقولة لتلك الدول يمكنها من إتمام المراجعة الأولى (مقترح هونغ كونغ)[١٨٦].

٩- تخفيض الحد من الإجراءات الشكلية والبيانات/مستلزمات التوثيق-
المادة المعنية: الثامنة

(أ) الإجراءات الرئيسية المقترحة

(١) تحديد شكليات ومستلزمات التوثيق للتصدير والاستيراد عند المستوى الأقل تقييدا للتجارة (مقترح اليابان ومنغوليا وبيرو وتايوان-الصين)[١٨٧]؛

(٢) مراعاة قدر أكبر من الدقة والعمل على عدم الإفراط في الوثائق (مقترح نيوزيلندا)[١٨٨]؛

---

(182) مقترح اليابان ومنغوليا وبيرو وتايوان-الصين TN/TF/W/17.

(183) مقترح هونج كونج-الصين TN/TF/W/31.

(184) مقترح الاتحاد الأوروبي TN/TF/W/46.

(185) مقترح هونج كونج-الصين TN/TF/W/31.

(186) مقترح هونج كونج-الصين TN/TF/W/31.

(187) مقترح اليابان ومنغوليا وبيرو وتايوان-الصين TN/TF/W/17.

(188) مقترح نيوزيلندا TN/TF/W/24.

(٣) يجب على الدول الأعضاء أن تقوم بتبسيط شكليات ومستلزمات التصدير والاستيراد، ويجب ألا تكون الإجراءات والمستلزمات مقيدة للتجارة (مقترح هونغ كونغ-الصين)[١٨٩]؛

(٤) تبسيط مستلزمات التوثيق والبيانات إلى الحد الأدنى الضروري (مقترح نيوزيلندا، والنرويج وسويسرا)[١٩٠]؛

(٥) تجنب الحواجز غير الضرورية للتجارة عند تصميم وتطبيق إجراءات التصدير والاستيراد، ويجب ألا تكون هذه الإجراءات مقيدة للتجارة (مقترح الاتحاد الأوروبي)[١٩١]؛

(٦) يجب أن تكون هناك التزامات خاصة بتبسيط وتخفيض مستلزمات التوثيق والبيانات إلى الحد الأدنى (مقترح الاتحاد الأوروبي)[١٩٢].

(ب) الوسائل المقترحة

(١) إجراء الاختبارات اللازمة وإعادة الوثائق الضرورية إلى التجار دون تأخير وتسريع حركة السلع (مقترح اليابان ومنغوليا وبيرو وتايوان-الصين)[١٩٣]؛

(٢) على الأعضاء استخدام طرق عملية لتخفيض الرسوم والشكليات، ومستلزمات التوثيق (مقترح نيوزيلندا)[١٩٤]؛

(٣) الحاجة إلى قياسات تتعلق بتطبيق الشكليات والمستلزمات، والعمل على تخفيض التكاليف والتبسيط، حتى يكون تسهيل التجارة واضحا (مقترح هونغ كونغ-الصين)[١٩٥].

(ج) الاستثناءات/المرونة

(١) تبسيط وتخفيض المستلزمات الخاصة بالبيانات والتوثيق إلى الحد الأدنى الضروري بما يتفق والحاجة إلى تنفيذ أهداف قانونية تشمل تقييم وتجميع الرسوم والضرائب، وتجميع الإحصائيات والتأكيد على التوافق مع اتفاقية الحواجز الفنية أمام التجارة واتفاقية إجراءات الصحة والصحة النباتية (مقترح نيوزيلندا)[١٩٦]؛

---

(189) مقترح هونج كونج-الصين TN/TF/W/31.

(190) مقترح نيوزيلندا والنرويج وسويسرا TN/TF/W/36.

(191) مقترح الاتحاد الأوروبي TN/TF/W/46.

(192) مقترح الاتحاد الأوروبي TN/TF/W/46.

(193) مقترح اليابان ومنغوليا وبيرو وتايوان-الصين TN/TF/W/17.

(194) مقترح نيوزيلندا TN/TF/W/24.

(195) مقترح هونج كونج TN/TF/W/31.

(196) مقترح نيوزيلندا والنرويج وسويسرا TN/TF/W/36.

(٢) تبسيط وتخفيض مستلزمات التوثيق والبيانات (مقترح الاتحاد الأوروبي)[١٩٧].

(د) المعاملة الخاصة والتفضيلية

وضع قائمة بالخيارات لإعطاء مرونة تبعا لتباين طريقة التنفيذ، وإعطاء الدول النامية وقتا أطول للتنفيذ (مقترح نيوزيلندا)[١٩٨].

(●) المساعدات الفنية وبناء القدرات

(١) تكون المساعدات الفنية في بعض الحالات أمرا ضروريا فيما يتعلق بالشكليات ومستلزمات التوثيق، ولذا تجب مساعدة الدول النامية في هذا المجال (مقترح نيوزيلندا)[١٩٩]؛

(٢) ضرورة تقديم المساعدات الفنية من الوكالات المحلية والدولية كافة، وكذلك على مستوى ثنائي (مقترح نيوزيلندا والنرويج وسويسرا)[٢٠٠].

١٠- استخدام المعايير الدولية- المادة المعنية: الثامنة

(أ) الإجراءات الرئيسية المقترحة

(١) استخدام المعايير الدولية كلما أمكن، بالنسبة لتخفيض الشكليات وتبسيط مستلزمات التوثيق المتعلقة بالتصدير والاستيراد (مقترح اليابان ومنغوليا وبيرو وتايوان-الصين)[٢٠١]؛

(٢) تناسق أشكال الوثائق باستخدام وثائق تراعي حجم الأوراق والعبارات العامة للمعلومات، ويمكن اتخاذ شكل التصميم الأساسي لوثائق الأمم المتحدة للتجارة (مقترح كوريا)[٢٠٢]؛

(٣) على الدول الأعضاء الانضمام إلى المعاهدات التي تديرها منظمة الجمارك العالمية، والتي تتناول تنسيق وتبسيط إجراءات الجمارك، مثل معاهدة كيوتو ومعاهدة اسطنبول ومعاهدة بروكسل (مقترح بيرو)[٢٠٣]؛

(٤) استخدام المعايير الدولية كأساس لمستلزمات التوثيق، على أن تكون مفيدة للتجارة (مقترح نيوزيلندا والنرويج وسويسرا)[٢٠٤]؛

---

(197) مقترح الاتحاد الأوروبي TN/TF/W/46.

(198) مقترح نيوزيلندا TN/TF/W/24.

(199) مقترح نيوزيلندا TN/TF/W/24.

(200) مقترح نيوزيلندا والنرويج وسويسرا TN/TF/W/36.

(201) مقترح اليابان ومنغوليا وبيرو وتايوان-الصين TN/TF/W/17.

(202) مقترح كوريا TN/TF/W/18.

(203) مقترح بيرو TN/TF/W/30.

(204) مقترح نيوزيلندا والنرويج وسويسرا TN/TF/W/36.

(٥) يمكن استخدام المعايير الدولية في إطار اتفاقية منظمة التجارة العالمية لتقييم الجمارك وكذلك معاهدة كيوتو لمنظمة الجمارك العالمية. ويجب استخدام الوثائق الإلكترونية. (مقترح تركيا)[٢٠٥]؛

(٦) يجب أن توافق الدول الأعضاء على استخدام المعايير الدولية كأساس لإجراءات التصدير والاستيراد (مقترح الاتحاد الأوروبي)[٢٠٦]؛

(٧) استخدام المعايير الدولية كأساس للتوثيق ومستلزمات البيانات (مقترح الاتحاد الأوروبي)[٢٠٧]؛

(٨) تنفيذ الإجراءات المبسطة والمتسقة لإجراءات التصدير والاستيراد (مقترح الاتحاد الأوروبي)[٢٠٨].

(ب) الوسائل المقترحة

(١) يجب أن تؤخذ في الاعتبار العلاقة مع المنظمات الدولية ذات الصلة (مقترح اليابان ومنغوليا وبيرو وتايوان-الصين)[٢٠٩]؛

(٢) حتى يكون هناك تنسيق للشكل والتصميم للوثائق، يجب أن تكون هناك قائمة مصنفة بالبيانات التي تجمعها الحكومات، وتصنيفها وأسمائها. ويمكن استخدام نموذج منظمة الجمارك العالمية في هذا الشأن (مقترح كوريا)[٢١٠]؛

(٣) يمكن استخدام تصميم الأمم المتحدة لوثائق التجارة، أو الوثائق الإدارية للاتحاد الأوروبي، أو بيانات السلع الخطرة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، والنظام العامل للأفضليات (مقترح نيوزيلندا والنرويج وسويسرا)[٢١١]؛

(٤) استخدام برنامج كمبيوتر في التصميم خاص بإجراءات الجمارك (مقترح تركيا)[٢١٢]؛

(٥) يمكن تطوير البيانات من نموذج بيانات منظمة الجمارك العالمية وتبادل البيانات إلكترونيا (مقترح الاتحاد الأوروبي)[٢١٣].

(ج) الاستثناءات/المرونة

---

(205) مقترح تركيا TN/TF/W/45.

(206) مقترح الاتحاد الأوروبي TN/TF/W/46.

(207) مقترح الاتحاد الأوروبي TN/TF/W/46.

(208) مقترح الاتحاد الأوروبي TN/TF/W/46.

(209) مقترح اليابان ومنغوليا وبيرو وتايوان-الصين TN/TF/W/17.

(210) مقترح كوريا TN/TF/W/18.

(211) مقترح نيوزيلندا والنرويج وسويسرا TN/TF/W/36.

(212) مقترح تركيا TN/TF/W/45.

(213) مقترح الاتحاد الأوروبي TN/TF/W/46.

(١) استخدام المعايير الدولية كلما أمكن (مقترح اليابان ومنغوليا وبيرو وتايوان-الصين)[٢١٤]؛
(٢) تخفيض عدد الوثائق الضرورية (مقترح نيوزيلندا والنرويج وسويسرا)[٢١٥].

(د) المساعدات الفنية وبناء القدرات

يجب أن تكون المساعدات بواسطة الوكالات الدولية ذات العلاقة مثل البنك الدولي ومنظمة الجمارك العالمية (مقترح كوريا)[٢١٦].

١١- توحيد قواعد الجمارك- المادة المعنية: الثامنة

الإجراءات الرئيسية المقترحة

تقدم كل دولة عضو أو اتحاد جمركي قواعد الجمارك أو تعمم تشريع الجمارك لديها، والأمر كذلك بالنسبة لبيانات التصدير والاستيراد (مقترح الاتحاد الأوروبي)[٢١٧].

١٢- الموافقة على معلومات متاحة تجاريا وإصدار نسخ منها- المادة المعنية: الثامنة

(أ) الإجراءات الرئيسية المقترحة

(١) الموافقة على صور الوثائق المطلوبة كلما أمكن، خصوصا حيث هناك سلطات متعددة (مقترح اليابان ومنغوليا وبيرو وتايوان-الصين)[٢١٨]؛
(٢) يجب أن تمتنع سلطات الجمارك عن طلب مستلزمات توثيق معينة عندما تكون هذه متعلقة بمعلومات (مثل اسم المشتري واسم البائع ودولة المنشأ وكمية ووصف السلع وقيمتها) (مقترح كوريا)[٢١٩]؛

(٣) على الجمارك أن تقبل صور الوثائق (مقترح نيوزيلندا والنرويج وسويسرا)[٢٢٠]؛

(٤) قبول صورا لوثائق معينة (مقترح تركيا)[٢٢١]؛

(٥) يجب تحديد الحالات التي تكون فيها صور الوثائق وليس الأصل مقبولة والأهم هنا هو التبسيط (مقترح الاتحاد الأوروبي)[٢٢٢].

---

(214) مقترح اليابان ومنغوليا وبيرو وتايوان-الصين TN/TF/W/17.
(215) مقترح نيوزيلندا والنرويج وسويسرا TN/TF/W/36.
(216) مقترح كوريا TN/TF/W/18.
(217) مقترح الاتحاد الأوروبي TN/TF/W/46.
(218) مقترح اليابان ومنغوليا وبيرو وتايوان-الصين TN/TF/W/17.
(219) مقترح كوريا TN/TF/W/18.
(220) مقترح نيوزيلندا والنرويج وسويسرا TN/TF/W/36.
(221) مقترح تركيا TN/TF/W/45.

(ب) الوسائل المقترحة

قد تساعد الوثائق الإلكترونية الموقعة إلكترونيا (مقترح نيوزيلندا والنرويج وسويسرا)[٢٢٣].

١٣- الميكنة- المادة المعنية: الثامنة

الإجراءات الرئيسية المقترحة

ميكنة الجمارك وغيرها من الهيئات المتعلقة بإجراءات التصدير والاستيراد واستخدام الإرسال الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني (مقترح بيرو)[٢٢٤].

١٤- النافذة الواحدة/إرسال البيانات مرة واحدة- المادة المعنية:الثامنة

(أ) الإجراءات الرئيسية المقترحة

(١) إجراءات للسماح بإرسال وثائق التصدير والاستيراد مرة واحدة وإلى سلطة واحدة، عن طريق التنسيق في التوقيت والمكان بين السلطات ذات العلاقة، وذلك بقدر الإمكان (مقترح اليابان ومنغوليا وبيرو وتايوان-الصين)[٢٢٥]؛

(٢) الموافقة على إرسال الوثيقة مرة واحدة إذا المنتج نفسه مكررا (مقترح اليابان ومنغوليا وبيرو وتايوان-الصين)[٢٢٦]؛

(٣) على الدول أن تنشئ نافذة واحدة لكل الوثائق والبيانات (مقترح كوريا)[٢٢٧]؛

(٤) العمل على إنشاء نظام "النافذة الواحدة" على الحدود أو الموانئ (مقترح بيرو)[٢٢٨]؛

(٥) يجب أن تكون هناك جهود نحو "الخدمة في اتجاه واحد" لتسهيل خدمات الإفراج عن الشحنات. كذلك تجب مراعاة أن تتضمن أية اتفاقية لتسهيل التجارة شروطا لإنشاء نظام "النافذة الواحدة" كي يقوم الأعضاء بتنفيذ هذا النظام (مقترح تركيا)[٢٢٩]؛

---

(222) مقترح الاتحاد الأوروبي TN/TF/W/46.

(223) مقترح نيوزيلندا والنرويج وسويسرا TN/TF/W/36TN/TF/W/36.

(224) مقترح بيرو TN/TF/W/30.

(225) مقترح اليابان ومنغوليا وبيرو وتايوان-الصين TN/TF/W/17.

(226) مقترح اليابان ومنغوليا وبيرو وتايوان-الصين TN/TF/W/17.

(227) مقترح كوريا TN/TF/W/18.

(228) مقترح بيرو TN/TF/W/30.

(229) مقترح تركيا TN/TF/W/45.

(٦) على سلطة الجمارك أن تقوم بإنشاء نظام "النافذة الواحدة" وتقديم البيانات مرة واحدة (مقترح الاتحاد الأوروبي)[٢٣٠].

(ب) الوسائل المقترحة

الإفراج عن السلع على الحدود بسرعة كلما أمكن، على أساس الموافقة على الوثائق والبيانات عبر الوكالات الحدودية وذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات.

١٥- إزالة التفتيش قبل الشحن- المادة المعنية: الثامنة

(أ) الإجراءات الرئيسية المقترحة

إزالة اتفاقية التفتيش قبل الشحن.

(ب) الوسائل المقترحة

يجب على الأعضاء تحديد موعد نهائي لإزالة اتفاقية التفتيش قبل الشحن لأن خدمات الجمارك ستحل محلها، واستخدام الوقت المتاح للتأكيد على أن تكون الإدارات المحلية للجمارك على درجة عالية من الكفاءة. وفي أثناء الفترة الانتقالية، على الأعضاء الالتزام بعدم وضع ترتيبات جديدة للتفتيش قبل الشحن (مقترح الاتحاد الأوروبي)[٢٣١].

١٦- الإزالة التدريجية لتفويض استخدام سماسرة الجمارك- المادة المعنية: الثامنة

الإجراءات الرئيسية المقترحة

يجب تطبيق قواعد عدم التمييز بالنسبة لرخص سماسرة الجمارك، مع الأخذ في الاعتبار إزالة التفويض باستخدامهم (مقترح الاتحاد الأوروبي)[٢٣٢].

١٧- ما يتصل بالقنصليات: تحريم المطلب الخاص بالقنصليات- المادة المعنية: الثامنة

(أ) الإجراءات الرئيسية المقترحة

(١) تحريم المعاملات القنصلية، في كل ما يتعلق بالرسوم الخاصة على السلع (مقترح أوغندا والولايات المتحدة)[٢٣٣]؛

---

(230) مقترح الاتحاد الأوروبي TN/TF/W/46.

(231) مقترح الاتحاد الأوروبي TN/TF/W/46.

(232) مقترح الاتحاد الأوروبي TN/TF/W/46.

(233) مقترح أوغندا والولايات المتحدة الأمريكية TN/TF/W/22.

(٢) يجب وقف االمعاملات المتعلقة بالرسوم القنصلية أو بالفاتورة القنصلية (مقترح الاتحاد الأوروبي وأستراليا)[٢٣٤]؛

(٣) غالبا ما نسمع شكاوى من التجار على فرض رسوم مرتفعة مقابل خدمات قنصلية وشهادات تدفع بواسطة الدولة المستوردة، لذا يجب وقف أو تحريم الرسوم التي يتم تحصيلها بواسطة القنصليات (مقترح تايوان، الصين)[٢٣٥]؛

(٤) على الدول الأعضاء الموافقة على إزالة مستلزمات التوثيق، والأمر كذلك بالنسبة لفواتير القنصلية (مقترح نيوزلندا والنرويج وسويسرا)[٢٣٦]؛

(٥) يوفر اشتراك عدة هيئات في الرقابة ضمانات أفضل مما لو قامت بذلك هيئة واحدة، ومن الضروري إنجاز ذلك في مكان واحد ووقت واحد كلما أمكن (مقترح الاتحاد الأوروبي)[٢٣٧].

(ب) المعاملة الخاصة والتفضيلية

اختبار ما إذا كانت هناك ضرورة لمعاملة خاصة فيما يتعلق بالمستلزمات القنصلية (مقترح أوغندا والولايات المتحدة الأمريكية)[٢٣٨].

(ج) المساعدات الفنية وبناء القدرات

يجب أن يكون هناك تقييم للتنفيذ الذي تقدم المساعدات الفنية على أساسه (مقترح أوغندا والولايات المتحدة الأمريكية)[٢٣٩].

١٨- التنسيق بين وكالات الحدود: التنسيق في الأنشطة والمستلزمات للوكالات الحدودية- المادة المعنية: الثامنة

الإجراءات الرئيسية المقترحة

(١) يمكن أن تركز الإجراءات على الأهداف التالية: (١) التوافق والتناسق بين مستلزمات بيانات الاستيراد والتصدير للوكالات المتعددة ما يسمح للمصدرين والمستوردين بتقديم كل البيانات المطلوبة لوكالة واحدة. (٢) التنسيق في الإجراءات والشكليات التي تشمل الاتفاقيات (عبر الحدود إذا كان ذلك ضروريا) والتأكد من التعاون بين السلطات الجمركية والسلطات الأخرى ذات العلاقة (مقترح كندا)[٢٤٠]؛

---

(234) مقترح الاتحاد الأوروبي وأستراليا TN/TF/W/23.

(235) مقترح تايوان والصين TN/TF/W/25.

(236) مقترح نيوزيلندا والنرويج وسويسرا TN/TF/W/36.

(237) مقترح الاتحاد الأوروبي TN/TF/W/46.

(238) مقترح أوغندا والولايات المتحدة الأمريكية TN/TF/W/22.

(239) مقترح أوغندا والولايات المتحدة الأمريكية TN/TF/W/22.

(240) مقترح كندا TN/TF/W/20.

(٢) التعاون في الرقابة على الحدود، وتنسيق النظم بين السلطات المتعددة على منافذ الدخول والخروج للدولة (مقترح بيرو)[٢٤١]؛

(٣) مشاركة عدة هيئات في الرقابة كلما أمكن (مقترح الاتحاد الأوروبي)[٢٤٢].

١٩- الإفراج عن السلع: تسريع وتبسيط التخليص والإفراج عن السلع- المادة المعنية: الثامنة

(أ) الإجراءات الرئيسية المقترحة

(١) يمكن التخليص المسبق قبل وصول البضاعة لإنهاء الإجراءات بسرعة (مقترح تايوان والصين)[٢٤٣]؛

(٢) تبني إجراءات للموافقة على المستندات والوثائق قبل وصول البضاعة (مقترح اليابان ومنغوليا وبيرو وتايوان-الصين)[٢٤٤]؛

(٣) الاستفادة من إنجاز العمليات المختلفة قبل وصول البضاعة (مقترح كوريا)[٢٤٥]؛

(٤) وضع ضوابط للتخليص قبل وصول البضاعة (مقترح بيرو)[٢٤٦]؛

(٥) يجب أن تلزم كل دولة بتبني نظام تخليص جمركي مبسط وإجراءات تخليص تشمل إمكانية تقديم المستندات والوثائق قبل وصول البضاعة (مقترح الاتحاد الأوروبي)[٢٤٧].

(ب) الاستثناءات/المرونة

تبني إجراءات سريعة لتكون ذات جدوى للدول (مقترح كوريا)[٢٤٨].

٢٠- الإسراع بالإجراءات للشحنات السريعة- المادة المعنية: الثامنة

---

(241) مقترح بيرو TN/TF/W/30.

(242) مقترح الاتحاد الأوروبي TN/TF/W/46.

(243) مقترح تايوان والصين TN/TF/W/10.

(244) مقترح اليابان ومنغوليا وبيرو وتايوان-الصين TN/TF/W/17.

(245) مقترح كوريا TN/TF/W/18.

(246) مقترح بيرو TN/TF/W/30.

(247) مقترح الاتحاد الأوروبي TN/TF/W/46.

(248) مقترح كوريا TN/TF/W/18.

(أ) الإجراءات الرئيسية المقترحة

(١) يجب أن يكون تناول الشحنات السريعة مبسطا وذلك باستخدام إرشادات الجمارك لمنظمة الجمارك العالمية (مقترح تايوان-الصين)[٢٤٩]؛

(٢) ينبغي أن تكون هناك إجراءات لتسريع الشحنات السريعة (مقترح الولايات المتحدة الأمريكية)[٢٥٠]؛

(٣) وضع إجراءات محددة وقابلة للتطبيق للشحنات السريعة لتسهيل التجارة دون تدخل رقابة الجمارك (مقترح بيرو)[٢٥١]؛

(٤) تشجيع تنفيذ إجراءات منظمة الجمارك العالمية المتعلقة بالضمانات مثل إجراءات المعايير الدولية للتخليص على السلع السريعة، ويجب أن يكون ذلك مشمولا في اتفاقية لتسهيل التجارة (مقترح تركيا)[٢٥٢].

(ب) الوسائل الممكنة

الالتزام بتزويد إجراءات للتسريع، مثل بيانات الاستيراد التي ترسل قبل وصول السلعة وغياب القيود المتعلقة بالوزن أو القيمة وتأمين تخليص سريع (مقترح الولايات المتحدة الأمريكية)[٢٥٣].

(ج) المعاملة الخاصة والتفضيلية

التأكيد على الحاجة إلى فترات انتقالية، وإنشاء نظم لإدراج الاحتياجات الخاصة (مقترح الولايات المتحدة الأمريكية)[٢٥٤].

(د) المساعدات الفنية وبناء القدرات

يجب أن يكون هناك وعد بمشاركة القطاع الخاص في جهود المساعدات الفنية (مقترح الولايات المتحدة الأمريكية)[٢٥٥].

٢١- تحليل إدارة المخاطر- المادة المعنية: الثامنة

(249) مقترح تايوان-الصين TN/TF/W/10.

(250) مقترح الولايات المتحدة الأمريكية TN/TF/W/15.

(251) مقترح بيرو TN/TF/W/30.

(252) مقترح تركيا TN/TF/W/45.

(253) مقترح الولايات المتحدة الأمريكية TN/TF/W/15.

(254) مقترح الولايات المتحدة الأمريكية TN/TF/W/15.

(255) مقترح الولايات المتحدة الأمريكية TN/TF/W/15.

(أ) الإجراءات الرئيسية المقترحة

(١) تطبيق أساليب إدارة المخاطر وتخفيض تدخل الجمارك في تدفق السلع (مقترح تايوان الصين)[٢٥٦]؛

(٢) إجراء فحص يعتمد على إدارة المخاطر وتبني إجراءات للتصدير والاستيراد مبسطة (مقترح اليابان ومنغوليا وبيرو وتايوان-الصين)[٢٥٧]؛

(٣) تطبيق إدارة المخاطر وإدارة المنتجين (مقترح كوريا)[٢٥٨]؛

(٤) وضع ضوابط على تطبيق معيار تقييم المخاطر (مقترح بيرو)[٢٥٩]؛

(٥) استخدام أساليب إدارة المخاطر في التخليص الجمركي (مقترح تركيا)[٢٦٠]؛

(٦) استخدام طرق تحليل المخاطر المبنية على معايير دولية وتقديم التزامات تتعلق بالتجار المرخص لهم (مقترح الاتحاد الأوروبي)[٢٦١]؛

(٧) تبني إدارة وتحليل المخاطر المتضمنين في الخطوط الإرشادية لمعاهدة كيوتو المنقحة لمنظمة الجمارك العالمية. ويجب تبني تكنولوجيا المعلومات في هذا الشأن (مقترح الصين وكوريا)[٢٦٢].

(ب) الوسائل المقترحة

(١) ينبغي ألا تعيق إجراءات تحليل المخاطر التجارة، ويجب أن تكون موضوعية ومطبقة لأغراض قانونية. كما يجب أن تتسم نظم التجار المرخص لهم بالشفافية والموضوعية وعدم التمييز. وينبغي ألا تستثنى المنشآت الصغيرة والمتوسطة (مقترح الاتحاد الأوروبي)[٢٦٣]؛

(٢) يمكن أن تقدم المعلومات المتاحة بشكل مشترك، ليس فقط بين مسؤولي الجمارك والمشمولين في تقييم المخاطر، ولكن أيضا بين الوكالات الحدودية. وعلى مسؤولي الجمارك تحليل بيانات المخاطر (مقترح الصين وكوريا)[٢٦٤].

---

(256) مقترح تايوان-الصين TN/TF/W/10.

(257) مقترح اليابان ومنغوليا وبيرو وتايوان-الصين TN/TF/W/17.

(258) مقترح كوريا TN/TF/W/18.

(259) مقترح بيرو TN/TF/W/30.

(260) مقترح تركيا TN/TF/W/45.

(261) مقترح الاتحاد الأوروبي TN/TF/W/46.

(262) مقترح الصين وكوريا TN/TF/W/49.

(263) مقترح الاتحاد الأوروبي TN/TF/W/46.

(264) مقترح الصين وكوريا TN/TF/W/49.

(ج) الاستثناءات/المرونة

(١) يجب تبني الإجراءات بالسرعة اللازمة (مقترح كوريا)[٢٦٥]؛

(٢) يجب أن توازن وسائل إدارة المخاطر بين تسهيل التجارة ومستلزمات مراقبة الحدود (مقترح تركيا)[٢٦٦]؛

(٣) يجب استخدام طرق تحليل المخاطر التي تعتمد المعايير والتطبيقات الدولية جميعا (مقترح الاتحاد الأوروبي)[٢٦٧]؛

(٤) يمكن أن يتكيف تصنيف المنشآت إلى مستويات مخاطر مختلفة أو يعدل طبقا للشكاوى المستقبلية (مقترح الصين وكوريا)[٢٦٨].

(د) المعاملة الخاصة والتفضيلية

يمكن أن تواجه الدول النامية صعوبات في تنفيذ إدارة المخاطر، ولذا يجب أن تكون هناك مرونة بمنح هذه الدول فترات زمنية طويلة للتنفيذ (مقترح الصين وكوريا)[٢٦٩].

(•) المساعدات الفنية وبناء القدرات

(١) إن تقديم المساعدة الفنية للدول النامية والأقل نموا سيمكنها من تحليل المخاطر. ما سيعود عليها بالفائدة فيما بعد (مقترح كوريا)[٢٧٠]؛

(٢) على الدول النامية والأقل نموا تحديد الصعوبات والمستلزمات والأولويات في تنفيذ إدارة المخاطر من خلال تقييم ذاتي. وعلى الدول المتقدمة والمنظمات الدولية ذات العلاقة تقديم المساعدات لتلك الدول (مقترح الصين وكوريا)[٢٧١].

٢٢- التدقيق بعد التخليص- المادة المعنية: الثامنة

الإجراءات الرئيسية المقترحة

---

(265) مقترح كوريا TN/TF/W/18.

(266) مقترح تركيا TN/TF/W/45.

(267) مقترح الاتحاد الأوروبي TN/TF/W/46.

(268) مقترح الصين وكوريا TN/TF/W/49.

(269) مقترح الصين وكوريا TN/TF/W/49.

(270) مقترح كوريا TN/TF/W/18.

(271) مقترح الصين وكوريا TN/TF/W/49.

(١) في ظل نظام التدقيق بعد التخليص، يمكن لمصلحة الجمارك أن تفرج عن معظم الودائع بالأمانة ثم تقوم بمراجعة الوثائق بعد التخليص (مقترح تايوان-الصين)[٢٧٢]؛

(٢) استخدام التدقيق بعد دخول السلع (مقترح كوريا)[٢٧٣]؛

(٣) وضع ضوابط على الرقابة بعد التخليص على السلع، والدول الأعضاء مطالبة بمنح سلطة كافية لإدارة الجمارك فيما يتعلق بالتدقيق بعد التخليص (مقترح بيرو)[٢٧٤]؛

(٤) على الجمارك أن تنجز التدقيق بعد التخليص بناء على سجلات محاسبية وإيصالات ووثائق تجارية وغيرها. وينبغي أن توضع على النتيجة التي يتوصل إليها التدقيق بعد التخليص ملاحظات دورية من مسؤولي الجمارك المشاركين في عملية التخليص، وذلك لاتخاذ إجراءات إضافية ولضمان الرقابة الجمركية الفعالة (مقترح الصين وكوريا)[٢٧٥].

٢٣- فصل إجراءات التخليص عن الإفراج الجمركي- المادتان المعنيتان: الثامنة والعاشرة

(أ) الإجراءات الرئيسية المقترحة

(١) على الدول الأعضاء أن تأخذ في الاعتبار التزامات التخليص على السلع بشكل منفصل عن الجمارك قبل الدفع، إذ يكون التاجر قد قدم ضمانات كافية بشأن مدفوعات الرسوم والضرائب، ولذا وجب إجراء التخليص مباشرة (مقترح استراليا وكندا)[٢٧٦]؛

(٢) استخدام نظام قيمة السلع التي يمكن التخليص عليها قبل الدفع النهائي للرسوم بشكل منفصل عن قرار الجمارك المتعلق بالتصنيف والتقييم (مقترح الولايات المتحدة)[٢٧٧]؛

(٣) إرساء نظام للتخليص بشروط آمنة (مثل السندات والضمانات المالية) أو بأي شكل ضمان إضافي لضمان التزامات المستوردين نحو سلطات الجمارك (مقترح بيرو)[٢٧٨].

(ب) الوسائل المقترحة

على التاجر الذي يرغب في السؤال عن تخليص السلعة ما قبل الدفع أن يودع ضمانا لدى سلطات الجمارك على شكل ضمان نقدي أو شيك أو سندات أو بموافقة مؤسسة مالية أو سندات صادرة وموافق عليها وذلك طبقا لقيمة السلعة (مقترح أستراليا وكندا)[٢٧٩].

---

(272) مقترح تايوان-الصين TN/TF/W/10.

(273) مقترح كوريا TN/TF/W/18.

(274) مقترح بيرو TN/TF/W/30.

(275) مقترح الصين وكوريا TN/TF/W/49.

(276) مقترح أستراليا وكندا TN/TF/W/19.

(277) مقترح الولايات المتحدة الأمريكية TN/TF/W/21.

(278) مقترح بيرو TN/TF/W/30.

(279) مقترح أستراليا وكندا TN/TF/W/19.

(ج) المعاملة الخاصة والتفضيلية

(١) يجب أن تكون شروط المعاملة الخاصة والتفضيلية محددة وتعكس كيفية توصيل خدمات ضمان إضافية لسلطات الجمارك في كل دولة على حدة. ويمكن أن تكون مدمجة في التزامات من خلال شروط تتعلق بالتنفيذ (مقترح أستراليا وكندا)[٢٨٠]؛

(٢) يجب أن تكون هناك وسائل تشخيصية لتحديد حالة كل دولة على حدة فيما يتعلق بالاحتياجات والأولويات، وتحديد فترات زمنية انتقالية (مقترح الولايات المتحدة الأمريكية)[٢٨١].

(د) المساعدات الفنية وبناء القدرات

تركيز جهود المساعدات الفنية على التدريب على إدارة الجمارك، ويمكن أن يشمل ذلك تدريب عناصر لتحسين تجميع الإيرادات وتطبيق قانون الجمارك (مقترح أستراليا وكندا)[٢٨٢].

٢٤- إجراءات أخرى لتبسيط التخليص والإفراج عن السلع- المادة المعنية: الثامنة

الإجراءات الرئيسية المقترحة

الإجراءات السريعة للتخليص والوثائق المبسطة وما يتعلق بالرقابة على الصادرات والتدقيق الدوري ودفع الرسوم (مقترح الاتحاد الأوروبي)[٢٨٣].

٢٥- إنشاء ونشر أوقات التخليص والإفراج عن السلع- المادتان المعنيتان: الثامنة والعاشرة

(أ) الإجراءات الرئيسية المقترحة

(١) نشر الفترة القياسية للإجراءات التجارية الرئيسية (مقترح اليابان ومنغوليا وتايوان-الصين وباكستان وبيرو)[٢٨٤]؛

(٢) قيام الدول بنشر الوقت المتوسط المطلوب للتخليص والإفراج عن السلع (مقترح كوريا)[٢٨٥]؛

(٣) تحديد وقت معين للتخليص على السلع (مقترح تركيا)[٢٨٦]؛

---

(280) مقترح أستراليا وكندا TN/TF/W/19.

(281) مقترح الولايات المتحدة الأمريكية TN/TF/W/21.

(282) مقترح أستراليا وكندا TN/TF/W/19.

(283) مقترح الاتحاد الأوروبي TN/TF/W/46.

(284) مقترح اليابان ومنغوليا وتايوان-الصين وباكستان وبيرو TN/TF/W/8.

(285) مقترح كوريا TN/TF/W/18.

(286) مقترح تركيا TN/TF/W/45.

(٤) على كل دولة عضو أن توافق على تخفيض الوقت المحلي للتخليص، اعتمادا على معايير مشتركة مثل دراسة منظمة الجمارك العالمية على الوقت اللازم للتخليص (مقترح الاتحاد الأوروبي)[٢٨٧].

(ب) الوسائل المقترحة

في دراسة منظمة الجمارك العالمية، إرشاد لقياس الوقت اللازم للتخليص والإفراج عن السلع، وعلى أعضاء منظمة التجارة العالمية الموافقة على هذه الإجراءات ووضع شروط لذلك (مقترح كوريا)[٢٨٨].

(ج) الاستثناءات/المرونة

(١) يؤدي عدم انتظام الشحنات إلى التأخير في التخليص وهذا ما يجب أخذه في الاعتبار (مقترح كوريا)[٢٨٩]؛
(٢) تحدث ظروف خاصة على الحدود تتعلق بالأمن قد تؤدي إلى تأخير التخليص (مقترح تركيا)[٢٩٠].

٢٦- تصنيف التعريفة: المعايير الموضوعية لتصنيف التعريفة- المادة المعنية: الثامنة والعاشرة

(أ) الإجراءات الرئيسية المقترحة

(١) استخدام المعيار اللازم لتصنيف التعريفة (مقترح نيوزلندا)[٢٩١]؛
(٢) تطبيق معيار تصنيف التعريفة (مقترح الاتحاد الأوروبي)[٢٩٢].

(ب) الوسائل المقترحة

(١) الأعضاء مطالبون بتبني معاهدة منظمة الجمارك العالمية لوصف السلع المنسق ونظام التوفير، وإنشاء معيار لقرارات التصنيف (مقترح نيوزلندا)[٢٩٣]؛

(٢) استخدام التجار والدول للنظام المنسق في معاهدة منظمة الجمارك العالمية (مقترح الاتحاد الأوروبي)[٢٩٤].

---

(287) مقترح الاتحاد الأوروبي TN/TF/W/46.

(288) مقترح كوريا TN/TF/W/18.

(289) مقترح كوريا TN/TF/W/18.

(290) مقترح تركيا TN/TF/W/45.

(291) مقترح نيوزيلندا TN/TF/W/24.

(292) مقترح الاتحاد الأوروبي TN/TF/W/46.

(293) مقترح نيوزيلندا TN/TF/W/24.

(294) مقترح الاتحاد الأوروبي TN/TF/W/46.

(ج) المساعدات الفنية وبناء القدرات

يمكن أن تكون الدول التي تطبق النظام المنسق لأول مرة، خصوصا الدول الأقل نموا، في حاجة إلى مساعدات فنية (مقترح نيوزلندا)[٢٩٥].

جيم- موضوعات تتعلق بالتجارة العابرة

١- تعزيز مبدأ عدم التمييز- المادة المعنية: الخامسة

(أ) الإجراءات الرئيسية المقترحة

(١) التأكيد على عدم التمييز بين وسائط النقل المستخدمة في عبور السلع وبين ناقلي السلع. وتجب معاملة الدول النامية المغلقة (التي ليس لها منافذ بحرية) بمثل المعاملة الوطنية (مقترح بوليفيا ومنغوليا وباراجواي وجمهورية كيرجز واليابان)[٢٩٦].

(٢) التأكيد على عدم التمييز ما بين وسائل النقل وبين الناقلين فيما يتعلق بإجراءات العبور. ويشمل ذلك المنشآت الثابتة مثل خطوط الأنابيب التي تنقل من خلالها سلع (مقترح الاتحاد الأوروبي وباراجواي)[٢٩٧].

(ب) الوسائل المقترحة

يجب أن يكون لأية قيود أو رقابة أو مستلزمات أساس قانوني وأن تكون قابلة للتطبيق (مقترح الاتحاد الأوروبي وباراجواي)[٢٩٨].

(ج) المعاملة الخاصة والتفضيلية

(١) منح فترة انتقالية للدول النامية وذلك للتنفيذ والتنسيق ما بين المنظمات الدولية ذات العلاقة (صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والأونكتاد، ومنظمة الجمارك العالمية والبنك الدولي) والتشاور حول القدرات التنفيذية للدول النامية (مقترح بوليفيا ومنغوليا وباراجواي وجمهورية كيرجز واليابان)[٢٩٩]؛

(٢) أن يؤخذ مبدأ المعاملة التفضيلية والخاصة في الحسبان في نتائج المفاوضات (مقترح الاتحاد الأوروبي وباراجواي)[٣٠٠].

---

(295) مقترح نيوزيلندا TN/TF/W/24.

(296) مقترح بوليفيا ومنغوليا وباراجواي وجمهورية كيرجز واليابان TN/TF/W/28.

(297) مقترح الاتحاد الأوروبي وباراجواي TN/TF/W/35.

(298) مقترح الاتحاد الأوروبي وباراجواي TN/TF/W/35.

(299) مقترح بوليفيا ومنغوليا وباراجواي وجمهورية كيرجز واليابان TN/TF/W/28.

(300) مقترح الاتحاد الأوروبي وباراجواي TN/TF/W/35.

(د) المساعدات الفنية وبناء القدرات

(١) تعاون في الجهود المبذولة من المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الجمارك العالمية والبنك الدولي) وذلك في إطار المساعدات الفنية في مجالات تحسين الإجراءات، وتحسين الأعمال الحدودية، والتعاون في مكافحة التجارة غير المشروعة، وتبادل الخبرات لتحسين مراقبة البضائع المشحونة، وإجراء دراسات على العبور لتدقيق التكاليف ونقل التكنولوجيا (مقترح بوليفيا ومنغوليا وباراجواي وجمهورية كيرجز واليابان)[٣٠١]؛

(٢) قد يكون شرط المساعدات الفنية وبناء القدرات ضروريا لبعض الدول النامية لتمكينها من تنفيذ بعض الالتزامات المقترحة (مقترح الاتحاد الأوروبي وباراجواي)[٣٠٢].

٢- ضوابط على الرسوم: نشر الرسوم وتحريم الرسوم غير المنشورة: المادة المعنية: الخامسة

(أ) الإجراءات الرئيسية المقترحة

(١) نشر للرسوم المفروضة على العبور على نطاق واسع وتحريم فرض الرسوم ليس لها أساس قانوني (مقترح بوليفيا ومنغوليا وباراجواي وجمهورية كيرجز واليابان)[٣٠٣]؛

(٢) نشر المعلومات والمستلزمات التي تطبق على العبور (مقترح الاتحاد الأوروبي وباراجواي)[٣٠٤].

(ب) الوسائل المقترحة

يجب أن يعرض المسؤولون الرسميون (بالإنابة) الأسس القانونية للرسوم المفروضة (مقترح بوليفيا ومنغوليا وباراجواي وجمهورية كيرجز واليابان)[٣٠٥].

٣- المراجعة الدورية للرسوم- المادة المعنية: الخامسة

(أ) الإجراءات الرئيسية المقترحة:

مراجعة ذاتية دورية لمعرفة مدى ملاءمة قيمة الرسوم المفروضة والمتصلة بالعبور (مقترح بوليفيا ومنغوليا وباراجواي وجمهورية كيرجز واليابان)[٣٠٦].

---

(301) مقترح بوليفيا ومنغوليا وباراجواي وجمهورية كيرجز واليابان TN/TF/W/28.

(302) مقترح الاتحاد الأوروبي وباراجواي TN/TF/W/35.

(303) مقترح بوليفيا ومنغوليا وباراجواي وجمهورية كيرجز واليابان TN/TF/W/28.

(304) مقترح الاتحاد الأوروبي وباراجواي TN/TF/W/35.

(305) مقترح بوليفيا ومنغوليا وباراجواي وجمهورية كيرجز واليابان TN/TF/W/28.

(306) مقترح بوليفيا ومنغوليا وباراجواي وجمهورية كيرجز واليابان TN/TF/W/28.

(ب) الوسائل المقترحة

نظام المراجعة الدائم مثل تشكيل لجنة من ممثلين عن القطاعات ذات العلاقة بتجارة العبور (مقترح بوليفيا ومنغوليا وباراجواي وجمهورية كيرجز واليابان)[٣٠٧].

٤- ضوابط أكثر فاعلية على رسوم الترانزيت- المادة المعنية: الخامسة

(أ) الإجراءات الرئيسية المقترحة

(١) يجب أن تكون هناك شروط على رسوم العبور. وعلى الدول الأعضاء التأكد من أن كل الرسوم على العبور قد غطيت (مقترح الاتحاد الأوروبي وباراجواي)[٣٠٨]؛
(٢) الهدف هو إزالة رسوم العبور التي لا تتوافق مع الخدمات المقدمة. ويجب التأكد من تنفيذ القواعد المتعلقة بالعبور والأنشطة المرتبطة به من خلال إجراءات ملائمة (مقترح باراجواي ورواندا وسويسرا)[٣٠٩].

(ب) الوسائل المقترحة

التأكد، عبر إجراءات ملائمة من تنفيذ القواعد المتعلقة بالعبور والأنشطة المرتبطة به (مقترح باراجواي ورواندا وسويسرا)[٣١٠].

(ج) المعاملة الخاصة والتفضيلية

يجب أن يرتبط تقديم التزامات في هذا المجال بمدى قدرة الدول النامية والأقل نموا على التنفيذ (مقترح باراجواي ورواندا وسويسرا)(٣١١).

(د) المساعدات الفنية وبناء القدرات

في عديد من الحالات تظهر أهمية تقديم المساعدات الفنية والمالية لتمكين الدول النامية والأقل نموا من التنفيذ، خاصة إذا كانت هناك التزامات بذلك (مقترح باراجواي ورواندا وسويسرا)[٣١٢].

٥- التبادل الدوري مع السلطات في دول الجوار- المادة المعنية: الخامسة

الإجراءات الرئيسية المقترحة

---

(307) مقترح بوليفيا ومنغوليا وباراجواي وجمهورية كيرجز واليابان TN/TF/W/28.

(308) مقترح الاتحاد الأوروبي وباراجواي TN/TF/W/35.

(309) مقترح باراجواي ورواندا وسويسرا TN/TF/W/39.

(310) مقترح باراجواي ورواندا وسويسرا TN/TF/W/39.

(311) مقترح باراجواي ورواندا وسويسرا TN/TF/W/39.

(312) مقترح باراجواي ورواندا وسويسرا TN/TF/W/39.

أن يكون هناك اجتماع دوري للسلطات في دول الجوار بهدف مناقشة فرض رسوم جديدة على الترانزيت أو رسوم معدلة، وذلك قبل دخولها حيز التنفيذ (مقترح بوليفيا ومنغوليا وباراجواي وجمهورية كيرجز واليابان)[٣١٣].

٦- ضوابط على شكليات العبور ومستلزمات التوثيق والمراجعة الدورية- المادة المعنية: الخامسة

(أ) الإجراءات الرئيسية المقترحة

(١) مراجعة ذاتية دورية للإجراءات الشكلية المتعلقة بالعبور ومستلزمات التوثيق التي وضعت على أساس الملاحظات الواردة من القطاع الخاص وأطراف أخرى (مقترح بوليفيا ومنغوليا وباراجواي وجمهورية كيرجز واليابان)[٣١٤]؛
(٢) الدول الأعضاء ملتزمة بمراجعة إجراءات العبور لديها وذلك لضمان أن تكون إجراءات عبور السلع للحدود في الحد الأدنى (مقترح كوريا)[٣١٥].

(ب) الوسائل المقترحة

على الدول الأعضاء تخفيض مستلزمات التوثيق وبيانات عبور السلع، خاصة وأن الدول الأعضاء تستخدم وثائق تجارية أو وثائق نقل (مثل فواتير تجارية وقائمة بالبضائع) بموجب توصيات في معاهدة كيوتو (مقترح كوريا)[٣١٦].

(ج) الاستثناءات/المرونة

تخفيض عدد مستلزمات الحدود لعبور السلع كلما أمكن (مقترح كوريا)[٣١٧].

(د) المساعدات الفنية وبناء القدرات

السماح بمراجعة مستلزمات التوثيق ورسوم العبور وتقديم المساعدات من المنظمات الدولية خاصة منظمة الجمارك العالمية (مقترح كوريا)[٣١٨].

٧- التخفيض/التبسيط- المادة المعنية: الخامسة

الإجراءات الرئيسية المقترحة

(313) مقترح بوليفيا ومنغوليا وباراجواي وجمهورية كيرجز واليابان TN/TF/W/28.
(314) مقترح بوليفيا ومنغوليا وباراجواي وجمهورية كيرجز واليابان TN/TF/W/28.
(315) مقترح كوريا TN/TF/W/34.
(316) مقترح كوريا TN/TF/W/34.
(317) مقترح كوريا TN/TF/W/34.
(318) مقترح كوريا TN/TF/W/34.

(١) الحفاظ على شكليات معقولة للعبور ومستلزمات التوثيق، والتدقيق في التأخير غير الضروري وكذلك تدقيق القيود على العبور (مقترح بوليفيا ومنغوليا وباراجواي وجمهورية كيرجز واليابان)[٣١٩]؛

(٢) تبسيط شكليات الجمارك وزيادة استخدام البيئة الإلكترونية لفحص السلع عند الدخول وعند التوقف وعند الخروج من الدائرة الجمركية (مقترح بيرو)[٣٢٠]؛

(٣) تبسيط مستلزمات البيانات والإجراءات المتعلقة بالسلع ووسائل النقل في العبور، والعمل على إنشاء نظام "النافذة الواحدة"، وتخفيض الوقت اللازم للتخليص (مقترح الاتحاد الأوروبي وباراجواي)[٣٢١]؛

(٤) تبسيط الإجراءات للتجار والمصرح لهم (المخولين)، وتطوير تنفيذ الإجراءات المميكنة لتسليم وإرسال المعلومات ووسائل النقل، وتبسيط إجراءات الحدود (مقترح باراجواي ورواندا وسويسرا)[٣٢٢].

٨- استخدام المعايير الدولية- المادة المعنية: الخامسة

(أ) الإجراءات الرئيسية المقترحة

(١) استخدام المعايير الدولية المطبقة في معظم الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية كلما أمكن، والعمل على التدقيق في التأخير غير الضروري في العبور (مقترح بوليفيا ومنغوليا وباراجواي وجمهورية كيرجز واليابان)[٣٢٣]؛

(٢) تشجيع استخدام الآليات الدولية المتعلقة بالعبور والجمارك (مقترح بيرو)[٣٢٤]؛

(٣) استخدام الآليات الدولية المتعلقة بالعبور والجمارك وتنفيذها (مقترح باراجواي ورواندا وسويسرا)[٣٢٥].

(ب) الاستثناءات/المرونة

(١) استخدام المعايير الدولية كلما أمكن (مقترح بوليفيا ومنغوليا وباراجواي وجمهورية كيرجز واليابان)[٣٢٦]؛

---

(319) مقترح بوليفيا ومنغوليا وباراجواي وجمهورية كيرجز واليابان TN/TF/W/28.

(320) مقترح بيرو TN/TF/W/30.

(321) مقترح الاتحاد الأوروبي وباراجواي TN/TF/W/35.

(322) مقترح باراجواي ورواندا وسويسرا TN/TF/W/39.

(323) مقترح بوليفيا ومنغوليا وباراجواي وجمهورية كيرجز واليابان TN/TF/W/28.

(324) مقترح بيرو TN/TF/W/30.

(325) مقترح باراجواي ورواندا وسويسرا TN/TF/W/39.

(٢) تشجيع استخدام الوسائل الدولية المتعلقة بالعبور (مقترح بيرو)[٣٢٧].

٩- تشجيع الاتفاقيات الإقليمية للعبور- المادة المعنية: الخامسة

(أ) الإجراءات الرئيسية المقترحة

(١) تزويد إرشادات على العناصر الرئيسية لاتفاقيات العبور الإقليمية وتنفيذها وتحسين التعاون الإقليمي في مجال العبور. ويمكن للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وضع شروط تأخذ ذلك بالاعتبار (مقترح الاتحاد الأوروبي وباراجواي)[٣٢٨]؛

(٢) يجب أن يكون تشجيع الترتيبات الإقليمية للعبور جزءا من إيضاح وتحسين المادة الخامسة من اتفاقية الجات ١٩٩٤ (مقترح باراجواي ورواندا وسويسرا)[٣٢٩]؛

(٣) يجب تشجيع الدول الأعضاء على الاشتراك في مفاوضات على أسس إقليمية، ويمكن لمجموعة التفاوض أن تراعي ذلك، وأن يكون التفاوض على اتفاقيات إقليمية للعبور. وهناك أمور أخرى ينبغي التفاوض بشأنها مثل تنسيق الإشارات وتصاريح المرور على الطرق، والمستلزمات الفنية للسيارات، وشهادات الفحص والتأمين وغيرها (مقترح سنغافورة)[٣٣٠].

(ب) الاستثناءات/المرونة

استخدام نظم المرور المنسق على الطرق كلما أمكن (مقترح سنغافورة)[٣٣١].

(ج) المعاملة الخاصة والتفضيلية

تواجه الدول الأقل نموا وبعض الدول النامية صعوبات في تنفيذ بعض المقترحات المتعلقة بالمادة ٥، لذا ينبغي أن تكون المساعدات جزءا مكملا لأية التزامات. كذلك يجب منح فترة أطول للتنفيذ للدول النامية والأقل نموا (مقترح سنغافورة)[٣٣٢].

١٠- التخليص التفضيلي والمبسط لسلع معينة- المادة المعنية: الخامسة

(أ) الإجراءات الرئيسية المقترحة

---

(326) مقترح بوليفيا ومنغوليا وباراجواي وجمهورية كيرجز واليابان TN/TF/W/28.

(327) مقترح بيرو TN/TF/W/30.

(328) مقترح الاتحاد الأوروبي وباراجواي TN/TF/W/35.

(329) مقترح باراجواي ورواندا وسويسرا TN/TF/W/39.

(330) مقترح سنغافورة TN/TF/W/47.

(331) مقترح سنغافورة TN/TF/W/47.

(332) مقترح سنغافورة TN/TF/W/47.

(١) تقديم معاملة تفضيلية ومبسطة للسلع سريعة التلف أثناء العبور، كما تجب مراقبة هذه السلع بسرعة (مقترح بوليفيا ومنغوليا وباراجواي وجمهورية كيرجز واليابان)[٣٣٣]؛

(٢) يجب أن تكون هناك معاملة خاصة للسلع سريعة التلف في العبور (مقترح كوريا)[٣٣٤]؛

(٣) تكون معاملة السلع سريعة التلف طبقا للمخاطر التي تواجهها، فهذه تختلف عن السلع العادية. وهناك سلع خطرة، ويجب أخذ ذلك في الاعتبار (مقترح باراجواي ورواندا وسويسرا)[٣٣٥]؛

(٤) على الدول أن تستخدم أساليب إدارة المخاطر لتتمكن من التركيز على مراقبة وفحص السلع ذات الدرجة العالية من المخاطر في العبور(مقترح سنغافورة)[٣٣٦].

(ب) الوسائل المقترحة

وجود بيان بسيط للسلع ومجموعة بسيطة من الخدمات كاف لإجراءات العبور بالنسبة للسلع ذات الحد الأدنى من المخاطر، فهذه السلع يمكن التخليص عليها في دولة العبور وهناك حاجة لفحص إضافي وإجراءات أمن لسلع العبور لمنع تهريب البضائع إلى دولة العبور أو أية أنشطة أخرى غير قانونية. وفي هذا الخصوص يجب تخفيض عدد الأوراق ورسوم الخدمات للسلع في العبور (مقترح كوريا)[٣٣٧].

(ج) الاستثناءات/المرونة

تقديم معاملة تفضيلية ومبسطة للسلع سريعة التلف (مقترح بوليفيا ومنغوليا وباراجواي وجمهورية كيرجز واليابان)[٣٣٨].

١١- الحد من أو تقليص الرقابة والتفتيش- المادة المعنية: الخامسة

(أ) الإجراءات الرئيسية المقترحة

بناء على الثقة المتبادلة ما بين الحكومات والحكومات الفيدرالية وما بين الحكومات والقطاع الخاص، يجب الأخذ في الاعتبار أن الفحص المادي للسلع يعرضها للمخاطر. ويجب على سلطات الحدود تجنب الفحص والمراقبة أكثر من مرة واحدة ما لم يكن ذلك ضروريا (مقترح باراجواي ورواندا وسويسرا)[٣٣٩].

(ب) الاستثناءات/المرونة

---

(333) مقترح بوليفيا ومنغوليا وباراجواي وجمهورية كيرجز واليابان TN/TF/W28.

(334) مقترح كوريا TN/TF/W34.

(335) مقترح باراجواي ورواندا وسويسرا TN/TF/W/39.

(336) مقترح سنغافورة TN/TF/W/47.

(337) مقترح كوريا TN/TF/W/34.

(338) مقترح بوليفيا ومنغوليا وباراجواي وجمهورية كيرجز واليابان TN/TF/W/28.

(339) مقترح باراجواي ورواندا وسويسرا TN/TF/W/39.

لا رقابة على الجودة ولا رقابة بيطرية أو فحص للصحة والصحة النباتية للسلع في الترانزيت. باستثناء حالات تكون فيها مخاطر (مقترح باراجواي ورواندا وسويسرا)[٣٤٠].

١٢- سد المنافذ - المادة المعنية: الخامسة

(أ) الإجراءات الرئيسية المقترحة

تحديد أو تعريف السلع في ظل إجراءات العبور، وذلك لوقف أي احتيال على استيراد السلع. وكقاعدة عامة فإن تحديد أو تعريف السلع يضمن سد المنافذ. وبالإضافة إلى ذلك يمكن تطوير واستخدام السد الإلكتروني لاكتشاف واقتفاء أثر الشاحنات (مقترح باراجواي، ورواندا وسويسرا)[٣٤١].

(ب) الوسائل المقترحة

تجب مراجعة الملحق الوارد في معاهدة كيوتو بالنسبة لسد الجمارك (مقترح باراجواي ورواندا وسويسرا)[٣٤٢].

١٣- التعاون والتنسيق لمستلزمات التوثيق- المادة المعنية: الخامسة

الإجراءات الرئيسية المقترحة

تنسيق مستلزمات التوثيق بين كافة السلطات المشمولة في المرور للعبور داخل كل دولة (مقترح بوليفيا ومنغوليا وباراجواي وجمهورية كيرجز واليابان)[٣٤٣].

١٤- الرصد - المادة المعنية: الخامسة

(أ) الإجراءات الرئيسية المقترحة

رصد ترتيبات العبور لضمان تنفيذ حقيقي، ومن المهم أيضا ألا تفرض أطراف متعاقدة قواعد أحادية الجانب تؤثر على السلع في العبور، ويجب أن تسود النظم المشتركة (مقترح باراجواي ورواندا وسويسرا)[٣٤٤].

(ب) الوسائل المقترحة

(340) مقترح باراجواي ورواندا وسويسرا TN/TF/W/39.

(341) مقترح باراجواي ورواندا وسويسرا TN/TF/W/39.

(342) مقترح باراجواي ورواندا وسويسرا TN/TF/W/39.

(343) مقترح بوليفيا ومنغوليا وباراجواي وجمهورية كيرجز واليابان TN/TF/W/28.

(344) مقترح باراجواي ورواندا وسويسرا TN/TF/W/39.

تعيين منسقين محليين للعبور، وتقديم مؤشرات للإنجاز (الوقت المستهدف للتخليص) ولأوضاع المشاركة بين القطاعين العام والخاص. وينبغي عدم فرض قواعد من جانب واحد، وإدراجها في الاجتماعات المنتظمة بين منسقي العبور أو الأطراف المتعاقدة (مقترح باراجواي ورواندا وسويسرا)[٣٤٥].

١٥- الضمان بسندات لنظام النقل- المادة المعنية: الخامسة

الإجراءات الرئيسية المقترحة

(١) تقديم ضمان بسندات لنظام النقل للسماح للسلع بالعبور في أراضي الدولة العضو بدون دفع رسوم جمركية أو رسوم عبور أو أية رسوم تكون مرتبطة بشروط الأمن (مقترح بوليفيا ومنغوليا وباراجواي وجمهورية كيرجز واليابان)[٣٤٦]؛

(٢) تقديم ضوابط على مستوى وطبيعة وإدارة المشغلين للعبور تشمل قواعدا لضمان عدم استخدامه أداة لزيادة الإيراد (مقترح الاتحاد الأوروبي وباراجواي)[٣٤٧]؛

(٣) استخدام نظام ضمانات إقليمية أو دولية لتجنب ضرائب مشروطة وتأمين إيرادات (مقترح باراجواي ورواندا وسويسرا)[٣٤٨].

١٦- تحسين التعاون والتنسيق- المادة المعنية: الخامسة

(أ) الإجراءات الرئيسية المقترحة

(١) وضع نظام للتعاون عبر الحدود يمكن الدول المغلقة والدول المجاورة من التشاور والتعاون على قضايا المرور في العبور بما في ذلك إنشاء نقاط تفتيش مشتركة لتقليل الإزدواجية (مقترح بوليفيا ومنغوليا وباراجواي وجمهورية كيرجز واليابان)[٣٤٩]؛

(٢) تحسين التعاون والتنسيق بين كل الوكالات في كل دولة عضو في منظمة التجارة العالمية وعبر الحدود. وفي حالات عديدة تحل مشاكل العبور من خلال التعاون الإقليمي (مقترح الاتحاد الأوروبي وباراجواي)[٣٥٠]؛

(٣) التعاون والتنسيق بين السلطات، وقد يأخذ التعاون أشكالا مختلفة منها التعاون والتنسيق على الحدود وتنسيق ساعات العمل والمشاركة في البنية الأساسية على الحدود (مقترح باراجواي ورواندا وسويسرا)[٣٥١].

---

(345) مقترح باراجواي ورواندا وسويسرا TN/TF/W/39.

(346) مقترح بوليفيا ومنغوليا وباراجواي وجمهورية كيرجز واليابان TN/TF/W/28.

(347) مقترح الاتحاد الأوروبي وباراجواي TN/TF/W/35.

(348) مقترح باراجواي ورواندا وسويسرا TN/TF/W/39.

(349) مقترح بوليفيا ومنغوليا وباراجواي وجمهورية كيرجز واليابان TN/TF/W/28.

(350) مقترح الاتحاد الأوروبي وباراجواي TN/TF/W/35.

(351) مقترح باراجواي ورواندا وسويسرا TN/TF/W/39.

(ب) الاستثناءات/المرونة

إنشاء نقاط تفتيش مشتركة عبر الحدود كلما أمكن (مقترح بوليفيا ومنغوليا وباراجواي وجمهورية كيرجز واليابان)[٣٥٢].

١٧- التعاون ما بين السلطات والقطاع الخاص- المادة المعنية: الخامسة

الإجراءات الرئيسية المقترحة

تزويد القطاع الخاص بفرص لإبداء ملاحظاته على نظام العبور، وذلك للتدقيق في التأخير غير الضروري أو القيود على المرور في العبور (مقترح بوليفيا ومنغوليا وباراجواي وجمهورية الكيرجز واليابان)[٣٥٣].

١٨- تفعيل وتوضيح البنود- المادة المعنية: الخامسة

الإجراءات الرئيسية المقترحة

(١) تفعيل الالتزامات الموجودة في المادة (٥) لتحقيق حرية العبور من خلال أراضي كل دولة وذلك عبر طريق ملائم للعبور (مقترح الاتحاد الأوروبي وباراجواي)[٣٥٤]؛

(٢) توضيح وتحسين المصطلحات لتخفيض اللايقين، مثلا تعريف السلع (بما في ذلك الأمتعة في المادة (٥) فقرة (١) (مقترح الاتحاد الأوروبي وباراجواي)[٣٥٥]؛

(٣) تلافي التأخير غير الضروري أثناء العبور (مقترح سنغافورة)[٣٥٦]؛

(٤) إيضاح المصروفات الإدارية اللازمة للعبور، وعلى الدول الأعضاء وضع إرشادات تتعلق بفرض المصروفات الإدارية (مقترح سنغافورة)[٣٥٧]؛

(٥) إيضاح تكاليف الخدمات المقدمة التي يجب ألا تفرض على أسس قيمية (مقترح سنغافورة)[٣٥٨].

دال- موضوعات تتعلق بالمعاملة الخاصة والتفضيلية

(352) مقترح بوليفيا ومنغوليا وباراجواي وجمهورية كيرجز واليابان TN/TF/W/28.

(353) مقترح بوليفيا ومنغوليا وباراجواي وجمهورية كيرجز واليابان TN/TF/W/28.

(354) مقترح الاتحاد الأوروبي وباراجواي TN/TF/W/35.

(355) مقترح الاتحاد الأوروبي وباراجواي TN/TF/W/35.

(356) مقترح سنغافورة TN/TF/W/47.

(357) مقترح سنغافورة TN/TF/W/47.

(358) مقترح سنغافورة TN/TF/W/47.

رغم أننا تناولنا مسألة المعاملة الخاصة والتفضيلية بالعلاقة مع المواد ٥، ٨، ١٠، إلا أننا سنشير هنا إلى مقترحين قدمت أحدهما المجموعة الأفريقية وقدمت الثاني أمريكا اللاتينية:

١- مقترح المجموعة الأفريقية[٣٥٩]

تشير الفقرة الثانية من طرق المفاوضات المتعلقة بتسهيل التجارة (انظر في الإطار رقم ٢)، إلى أن نتائج المفاوضات ستراعي مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وقد قدمت جمهورية مصر العربية نيابة عن المجموعة الأفريقية مقترحا جاء فيه أن المعاملة الخاصة والتفضيلية لا تقتصر فقط على فترات زمنية أطول، بل ويجب أيضا أن تتضمن شروطا قانونية في إطار التزامات، وينبغي أن تكون:

(أ) دقيقة ومؤثرة وعملية؛

(ب) تزود إطارا لسياسات، ومرونة للبلدان النامية والأقل نموا، وأن يتم تحديد زمن وكيفية ودرجة تنفيذ مثل هذه الالتزامات (ويوضع ذلك على أساس تقييم للقدرات التنفيذية)؛

(ج) تضع الدول المتقدمة شروط تنفيذ الدول النامية والأقل نموا لمثل هذه الالتزامات، على أن تكون هذه الشروط ملائمة ولفترات أطول، وتقدم مساعدات مالية وفنية ومستدامة، ودعما لبناء القدرات فيما يتعلق بالهيكلية الممكنة أو بمشروعات قطاع محدد لتسهيل التجارة، أو ببرامج محددة تقوم بها الدول النامية أو الأقل نموا وتكون ضرورية لتتيح لتلك الدول تنفيذ إلتزامات جديدة.

٢- مقترح دول أمريكا اللاتينية[٣٦٠]

يجب أن تذهب المعاملة الخاصة والتفضيلية إلى أبعد من منح فترات انتقالية للتنفيذ، وأن تكون جزءا مكملا لإيضاح وتحسين المواد الثلاث، الخامسة والثامنة والعاشرة، من اتفاقية الجات ١٩٩٤، وأن تزود دعما ومساعدات فنية لبناء القدرات، وأن تأتي في إطار النتائج النهائية للمفاوضات.

وبعد هذا العرض التفصيلي للمقترحات التي قدمت إلى لجنة التفاوض على تسهيل التجارة، والتي تناولت الموضوعات المتعلقة بتبسيط وتسهيل التجارة بشكل تفصيلي، نود الإشارة هنا إلى أن المفاوضات مستمرة ولم يتم تحديد موعد نهائي لها. وسوف يتم تقديم مقترحات أخرى من الدول الأعضاء في المنظمة.

إن ما نود قوله من عرض هذا الجزء الهام هو أن على الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أن تراعي ما يلي:

(أ) أن تتقدم بمقترحات تبين وجهة نظرها في هذه المفاوضات؛

(ب) أن تبدأ في ترتيب أولوياتها واحتياجاتها من المساعدات الفنية في هذا الإطار؛

---

(359) مقترح المجموعة الأفريقية TN/TF/W/33 والمقترح رقم TN/TF/W/56.

(360) مقترح دول أمريكا اللاتينية TN/TF/W/41.

(ج) يجب أن يكون بينها تنسيق مسبق قبل انعقاد أية اجتماعات دولية تتناول موضوع التجارة وتبسيطها.

ومن قراءة المقترحات السابقة، يمكننا أن نتوقع اتفاقية دولية جديدة تتعلق بتسهيل التجارة، التي تحوي مواد كثيرة ستلتزم الدول الأعضاء بتطبيقها. ولذلك كان لزاما علينا أن نعرض المقترحات بالتفاصيل التي أوردناها.

الجزء الثاني

نحو تبسيط الإجراءات وسرعة الأداء في دول عربية(*)

**) قام بإعداد هذا الجزء السيد بدوي إبراهيم، والآراء الواردة في هذا الجزء هي آراء الكاتـب، وليسـت بالضـرورة آراء الإسكوا. هذا وقد تم تنقيح هذا الجزء في الإسكوا حتى يكون على نسق الأجزاء الأخرى للدراسة.

تمهيد

تناول الجزء الأول، الواقع الحالي لتسهيل التجارة في إطار عام، حيث أوضح حالات وتجارب كثيرة من الدول. كما تناول المقترحات المقدمة للمفاوضات الجارية على تسهيل التجارة في منظمة التجارة العالمية. وفي هذا الجزء يتم تناول حالات ٧ دول من المنطقة العربية، هي: مصر، والأردن، والمملكة العربية السعودية، وقطر، ولبنان، والمغرب، وتونس. ونعرض فيه بشكل موجز الملامح العامة للمحددات التي تواجه التجارة الخارجية في الدول العربية، ثم نعرض إطار عمل لتسهيل التجارة.

أولا- الملامح العامة للتحديات التي تواجه تسهيل التجارة في دول عربية

تواجه الدول العربية، مثل باقي الدول النامية، كثيرا من المشاكل والتحديات في مجال تسهيل التجارة، نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

١- تحديات تتعلق بالتكاليف المرتفعة التي لا توازي الخدمات المقدمة في بعض الموانئ.
٢- تحديات تتعلق بتغيير الشاحنات الواردة بشاحنات محلية.
٣- تحديات تتعلق بالتحويلات النقدية.
٤- تحديات تتعلق بتراخيص الاستيراد.
٥- الإفراط في عدد الوثائق والمستندات المطلوبة.
٦- التأخير في الإجراءات على الحدود.
٧- تحديات تتعلق بالتجارة العابرة.
٨- الافتقار إلى الشفافية التي تتعلق بالبيانات والمعلومات والتشريعات التجارية والسياسات والإجراءات.
٩- فرض رسوم لا جدوى لها وتعدد مسميات الضرائب والرسوم.
١٠- تحديات تتعلق بالافتقار إلى التنسيق والتعاون ما بين الهيئات العاملة في مجال التجارة الخارجية.
١١- تحديات تتعلق بشهادة المنشأ.
١٢- رفض بعض الدول لمنتجات دول أخرى دون مبررات قوية.

ثانيا- تجارب بعض الدول العربية في مجال الإصلاح وتبسيط الإجراءات

في إطار سعي الدول العربية إلى نحو إصلاح الجمارك والبنية الأساسية لتسهيل التجارة، بذلت جهود كثيرة في بعض الدول تمثلت في استخدام النظم الحديثة التي تم تبنيها واستخدامها في دول كثيرة، مثل نظام "النافذة الواحدة" واستخدام تكنولوجيا المعلومات فيما يتعلق بالوثائق والبيانات والإجراءات. وكانت لهذه الجهود نتائج إيجابية. وحيث أننا قد قدمنا في الجزء الأول من هذه الدراسة تجارب من العالم، فإن من الأهمية بمكان أن نعرض لحالات دول عربية. وقبل أن نقدم هذه الحالات، تجدر الإشارة هنا إلى أن معظم الدول العربية قد استجاب للإصلاحات في ميادين كثيرة، وهي تتجاوب حاليا مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في مجال تسهيل التجارة، وذلك في إطار تطبيق مشروع طموح يتم تنفيذه مع لجان الأمم المتحدة الأخرى في العالم الذي سنشير إليه في نهاية هذا الجزء.

ألف- جمهورية مصر العربية[٣٦١]

بالنسبة للمفاوضات الحالية في منظمة التجارة العالمية، نشير إلى موقف مصر بالنسبة للمادة الخامسة الخاصة بحرية النقل بالعبور (الترانزيت)، والمادة الثامنة الخاصة بالمصاريف والإجراءات المرتبطة بالاستيراد والتصدير، والمادة العاشرة الخاصة بنظم التجارة والإعلان عنها وتنظيمها. ونشير هنا إلى أن الجمارك المصرية حريصة على تفعيل هذه المواد، وأن النصوص الحالية لهذه المواد تسمح بالمرونة عند التطبيق. لكن المطلوب تفعيل تطبيق هذه المواد وأن تكون هناك فترات انتقالية للدول النامية تمكنها من التغلب على معيقات التطبيق، مع ضرورة أن تقوم الدول المتقدمة بتقديم المساعدات الفنية والتقنية والمالية والتدريبية وغيرها من المساعدات.

١- موقف مصر بالنسبة للمادة الخامسة

(أ) تسري الأحكام الخاصة بتقديم بيان جمركي على البضائع العابرة بنظام الترانزيت؛

(ب) لا يسمح باتخاذ الإجراءات المتعلقة بالبضائع العابرة إلا من خلال مكاتب الجمارك المخصصة لذلك؛

(ج) يقدم بيان جمركي يتضمن كل الإيضاحات والعناصر الخاصة بشحنة الترانزيت؛

(د) تقدر قيمة شحنة رسائل الترانزيت على أساس فعلي وطبقا لطرق التقييم المتبعة؛

(•) يودع ضمان بقيمة الضرائب والرسوم يتم استرداده في حالة وصول الشحنة إلى وجهتها النهائية؛

(و) تتم الإجراءات على الشحنات العابرة بنظام الترانزيت بأبسط الإجراءات وبأسرع ما يمكن؛

(ز) تفحص وتعاين رسائل الترانزيت في نقطة الإرسال ويكتفي بالعرض على جهاز الأشعة مع إمكانية الإفراج بالمسار الأخضر بضوابطه؛

(ح) لا تخضع البضائع العابرة لأية ضرائب أو رسوم جمركية إلا ما كان متعلقا منها بالنظام العام للدولة، وبالنفقات والرسوم الإدارية ونفقات الخدمات التي تقدم للترانزيت؛

(ط) تنقل رسائل الترانزيت عبر كل الطرق وبكافة وسائل النقل تحت مسؤولية متعهد الترانزيت وتختم البضائع العابرة أو وسيلة نقلها أو هذه كلها بالكيفية التي تحددها مصلحة الجمارك؛

وتجدر الإشارة إلى أن الإجراءات الجمركية المطبقة على رسائل الترانزيت متوافقة مع المعايير الواردة في اتفاقية كيوتو في منظمة الجمارك العالمية.

٢- موقف مصر بالنسبة للمادة الثامنة

(361) مصلحة الجمارك المصرية، ٢٠٠٥.

(أ) بالنسبة للرسوم

لا يفرض التشريع الجمركي المصري أية ضرائب أو رسوم على البضائع المستوردة أو المصدرة سوى:

(١) ضريبة الوارد فقط. ألغيت الرسوم، مقابل الخدمة للرسائل الواردة، التي كانت تحصل مقابل قيام الجمارك بأعمال الفحص والتفتيش، وذلك بالقرار الوزاري ١٢٣٠ لسنة ٢٠٠٤؛

(٢) تحصل الجمارك رسم تنمية الموارد على السيارات المستوردة ذات السعات من ١٠٠٠ سم^{3} حتى ٢٠٠٠ سم^{3} وكذلك الأتوبيسات السياحية وفق القانون ٩٠ لسنة ٢٠٠٤ (لا يتضمن ذلك حماية للصناعات المحلية، إذ أن مصلحة الضرائب تحصل الرسوم ذاتها على مبيعات السيارات المنتجة محليا)؛

(٣) مقابل خدمة آلية ١٠ عن كل بند بحد أدني ٢٠ جنيه عن البند الواحد؛

(٤) تحدد قرارات وزارية أثمان النماذج والمطبوعات الصادرة؛

(٥) تحصل بعض الرسوم على الصادرات وفق المادة الثامنة من قانون الاستيراد والتصدير ١١٨ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته والقرارات الوزارية المنفذة لها ٦٤٣ لسنة ٢٠٠٢، و٦٤٦ لسنة ٢٠٠٣، والقرارات ٨١، و٩٠، و٩١ لسنة ٢٠٠٤؛

(٦) تحصل المصاريف الإدارية لحساب قطاع التجارة الخارجية في حالات الإفراج المباشر وفق نص المادة ١٨ من اللائحة الاستيرادية ٢٧٥ لسنة ١٩٩١وتعديلاتها.

(ب) بالنسبة للإجراءات الجمركية

تنص الإجراءات الجمركية المطورة التي بدأت الجمارك المصرية في تطبيقها في المراكز الجمركية المطورة على:

(١) تبسيط الإجراءات الجمركية باختصار خطواتها وبتسهيلها؛

(٢) اتباع النظم الجمركية الحديثة مثل الإفراج المسبق وإتباع نظام إدارة المخاطر والمراجعة بعد الإفراج.

(٣) تحدد الإجراءات والمستندات والنماذج المطلوبة على سبيل الحصر.

(ج) المستندات الجمركية

إقرار الوارد المميكن، وإقرار الصادر المميكن.

(د) مستندات الجهات الحكومية

(١) بطاقة استيرادية للاتجار؛

(٢) بطاقة استيراد الاحتياجات؛
(٣) المستند الدال على النشاط للاستخدام الخاص؛
(٤) طلب التمويل؛
(٥) نموذج الاستخدام الخاص؛
(٦) بطاقة القيد في سجل المصدرين؛
(٧) النموذج الإحصائي للصادرات؛
(٨) الموافقات المسبقة للجهات الرقابية.

(•) الغرامات

(١) الغرامات الجمركية

لا يفرض قانون الجمارك المصرية أية غرامات على الأخطاء المادية غير المقصودة، فهذه تعدل دون تحصيل أية غرامات.

(٢) غرامات الجهات الحكومية

يسمح القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته ولائحته التنفيذية ٢٧٥ لسنة ١٩٩١ وتعديلاته باستيفاء المستندات الاستيرادية وتصحيحها بعد وصول البضاعة وقبل الإفراج دون أية غرامات، ولكن في حالة حدوث مخالفة استيرادية وطلب المستورد التصالح، يكون التعويض الذي يطلب للإفراج عن البضاعة مثل قيمتها مهما كان نوع المخالفة، أو تجري إعادة التصدير وسداد ربع القيمة أو دفعه بصفة أمانة لمدة سنة من اليوم التالي لتاريخ إعادة التصدير لحين استرداد القيمة أو استيراد البديل، وتتعين إعادة النظر في هذه التعويضات في ضوء الدراسات التي تجريها وزارة التجارة الخارجية والصناعة.

لا تحصل الجمارك المصرية ولا تطلب التكاليف والمصاريف الأخرى التي تحددها المادة الثامنة مثل القيود الكمية والمعاملات القنصلية ورسوم الفحص الرقابي الخ...، فالإجراءات الجمركية تنص على الاكتفاء بالتصديق على المستندات المقدمة للجمارك من الغرف التجارية ببلد التصدير، كما إن قرار وزير المالية ١٨٥٩ لسنة ٢٠٠٤ يقضي بعدم المطالبة بتصديق السفارات والقنصليات المصرية في الخارج على شهادات المنشأ المصاحبة لها بالنسبة للبضائع الواردة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقية السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الإفريقي (الكوميسا) واتفاقية المشاركة المصرية-الأوربية ومن دولتي الأردن ولبنان في إطار الاتفاقيات الثنائية، ويكتفي بالتحقق من صحة ونماذج وتوقيعات وأختام الجهات المصدرة لشهادات المنشأ.

(و) رسوم الفحص الرقابي

تفرض عند إجراء الفحص الرقابي على السلع رسوم ضئيلة جدا لا تمثل تكاليف بالمعنى المقصود ولا تمنح أية حماية للمنتجات المحلية. والرسوم الجمركية هي نظير العمل بعد مواعيد العمل الرسمية وتتمثل في تأدية جميع الأعمال داخل الدوائر الجمركية خلال ١٦ ساعة للواردات وعلى مدار ٢٤ ساعة للصادرات، دون تحصيل أية رسوم، وكذلك بالنسبة للمناطق الحرة والمستودعات الجمركية. وتؤدى الإجراءات الجمركية بعد مواعيد العمل الرسمية بناء على طلب أصحاب الشأن مقابل رسوم ضئيلة جدا.

٣- موقف مصر بالنسبة للمادة العاشرة

(أ) تنص المادة ١٨٨ من الدستور المصري على "نشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم إصدارها ويعمل بها بعد شهر من اليوم التالي لتاريخ نشرها إلا إذا حدد لذلك ميعاد آخر"؛

(ب) تنشر القوانين الجمركية وقرارات رئيس الجمهورية في الجريدة الرسمية؛

(ج) تنشر القرارات الوزارية وقرارات مجلس الوزراء في الوقائع المصرية وهي ملحق للجريدة الرسمية؛

(د) تنشر القرارات الإدارية والمنشورات الإجرائية في مجلة الجمارك وهي متاحة للجميع؛

(•) موقع الجمارك على الإنترنت[٣٦٢] ويحتوي على:

(١) جدول التعريفة الجمركية المنسقة المتكاملة؛

(٢) موسوعة التعريفة الجمركية التي تتيح الاستعلام عن كافة ما يتعلق بالبند الجمركي (فئة وارد، وضريبة مبيعات، والفئة في حالة تطبيق اتفاقية، واشتراطات الوارد، وجهات العرض. الخ)؛

(٣) الاتفاقيات الدولية والثنائية؛

(٤) أدلة الإجراءات الجمركية؛

(٥) القانون الجمركي واللائحة التنفيذية الخاصة به؛

(٦) قانون الإعفاءات واللائحة التنفيذية الخاصة به؛

(٧) الأنظمة الخاصة للإفراج المؤقت (سيارات وبضائع)؛

(٨) أنظمة الوارد الخاصة مثل السماح المؤقت؛

(٩) الإفراج المسبق عن البضائع؛

(١٠) القرارات والمنشورات الدورية الجمركية؛

(١١) تنص اللائحة الاستيرادية ٢٧٥ لسنة ١٩٩١ على ألا تسري أحكام القرارات التي تتضمن قيدا استيراديا على ما تم شحنه أو وصوله قبل تاريخ العمل به وكذلك الرسائل التي تم فتح اعتمادها المستندي قبل تاريخ العمل به؛

(١٢) تنص المادة ٩ من قانون الجمارك على أن تسري القرارات الجمهورية الصادرة بتعديل التعريفة الجمركية من وقت نفاذها على البضائع التي لم تكن قد أديت عليها الضرائب الجمركية؛

---

(362) www.customs.gov.eg.

(١٣) تتفق التشريعات الوطنية بشأن الاستئناف والتظلم وأحكام اتفاقيتي الجات وكيوتو؛

(١٤) ينص التشريع الوطني على حق الاستئناف وهو ما ورد في المواد ٥٧، ٥٨ من قانون الجمارك؛

(١٥) تتعدد خطوات ودرجات التقاضي كالآتي:

أ- يتقدم صاحب الشأن إلي مدير الجمرك المختص بطلب التظلم على النموذج المعد لذلك؛

ب- يقوم مدير الجمرك بتشكيل لجنة لفحص التظلم والرد كتابة على مقدم التظلم؛

ج- في حالة استمرار التظلم يعرض على الإدارات الفنية في القطاع المختص؛

د- في حالة استمرار التظلم، تحال الشهادة إلى لجنة التحكيم ويجري تحكيم ابتدائي ثم تحكيم عال في حالة استمرار التظلم. ولجان التحكيم جهة مستقلة عن الجمارك، وتتشكل من محكم عن الجمارك ومحكم عن صاحب الشأن، برئاسة عضو قضائي من وزارة العدل بدرجة رئيس محكمة أو مستشار؛

- يجوز للمتظلم بعد ذلك أن يلجأ إلي السلطة القضائية طبقا لأحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤.

٤- إصلاح وتطوير الجمارك المصرية

بدأت الجمارك المصرية بالفعل عملية تحديث وإصلاح لكافة الإجراءات والنظم الجمركية منذ عامين، أي في عام ٢٠٠٣. وتم القضاء بالفعل على تشابك الإجراءات وتعقيداتها وكثرة التوقيعات وعدم التنسيق بين مصلحة الجمارك والجهات الأخرى الرقابية، مما قلل من زمن ومعدل الإفراج عن الرسائل المستوردة إلى ٢-٦ ساعات بدلا من ٢٢ يوما، وذلك في حالة عدم خضوعها لأي من الجهات الرقابية. وتم تعديل هيكل التعريفة الجمركية بصدور القرارين الجمهوريين رقمي ٣٠٠ لسنة ٢٠٠٤، ٤١٠ لسنة ٢٠٠٤. ونتج عن هذا تخفيض فئات التعريفة الجمركية من (٢٧ فئة) إلى (٦ فئات) تدرجت من ٢-٤٠ في المائة (٢، ٥، ١٢، ٢٢، ٣٢، ٤٠ في المائة). كما تم القضاء على معظم تشوهات التعريفة الجمركية، وذلك بالتنسيق بين فئات المدخلات من المواد الخام والسلع الوسيطة والمنتج النهائي التام الصنع. وتقلص عدد حالات النزاع بين الجمارك والمتعاملين، إذ انخفض معدل اللجوء إلى التحكيم الجمركي من ٣٥ في المائة إلى أقل من ١ في المائة فقط.

(أ) أهم النظم الحديثة التي طبقتها الجمارك المصرية

(١) نظام "النافذة الواحدة": وهذا من شأنه أن يؤدى إلى تحسين وتبسيط دورة الإجراءات واختصار زمن الإفراج عن الرسائل المستوردة، ما يؤدى بدوره إلى تقليل تكاليف الأرضيات والتخزين وخلافه التي يتحملها المستوردون. ويعتمد هذا النظام على عدة برامج وهي:

أ- استخدام نظام إدارة المخاطر؛

ب- اتباع نظام المراجعة اللاحقة بعد الإفراج؛
ج- استخدام قاعدة بيانات ذات مستوى متقدم تحقق الشفافية بين المصلحة والمتعاملين.

(٢) وتتم الإجراءات المطورة بنظام الاتجاه الواحد، أي أن الإجراءات تتم في اتجاه واحد وذلك بتحديد مسارات للإفراج:

أ- مسار أخضر يعنى المراجعة المستندية وسداد مستحقات الخزانة العامة واستلام إذن الإفراج في حالة عدم وجوب العرض على أي من جهات العرض المقررة؛

ب- مسار أصفر يعنى استكمال المستندات المطلوبة؛

ج- مسار أحمر يعنى مراجعة ودراسة المستندات والتنسيق مع جهات العرض المقررة.

(ب) نظام الإفراج المسبق

يعتبر هذا النظام من أحدث النظم والممارسات العالمية التي تلبى احتياجات المستوردين العاجلة، مما يؤدي إلى تيسير حركة التجارة العالمية. وتقوم فلسفة هذا النظام على بدء الإجراءات المستندية على البضائع التي تم شحنها من الخارج قبل وصولها إلى البلاد، ويتم الإفراج عنها مستنديا. وعند الورود الفعلي يتم الإفراج عن البضائع من خلال نقاط الاتصال المتواجدة في القطاعات الجمركية. وبذلك يتم اختصار زمن الإفراج، وبالتالي تخفيض تكلفة السلع المستوردة، بما يعود في النهاية بالنفع على جموع المستهلكين.

(ج) الإجراءات الجمركية قبل وصول البضاعة

(١) إدراج البيانات بالحاسب الآلي؛

(٢) تقديم أصول المستندات المتحصل عليها من التوكيلات الملاحية والبنوك وخلافه والإقرار بسداد أية فروق مستحقة للمصلحة عند التسوية لاختلاف البيانات؛

(٣) تحديد مسار الإفراج (خط أخضر - أصفر - أحمر)؛
(٤) سداد الضرائب والرسوم المقررة؛

(٥) استخراج إذن إفراج مبدئي من ثلاث نسخ (نسخة لصاحب الشأن أو من ينوب عنه، نسخة للملف، ونسخة على المنفذ)؛

(٦) إرسال صورة إذن الإفراج والفواتير وكشوف العبوة إلى نقطة الاتصال في جمرك الإفراج بواسطة الماسح الضوئي أو الفاكس.

(د) الإجراءات بعد وصول البضاعة

(١) يتقدم المستورد لرئيس وحدة الاتصال بأصل وصورة إذن الإفراج والمستندات؛

(٢) يتم استدعاء البيان من النهاية الطرفية وفقا لنوع المسار؛

(٣) مطابقة البضاعة على المستندات السابق تقديمها، وفي حالة التطابق يتم الإفراج عنها بعد الحصول على موافقة جهات العرض إن وجدت.

وفي حالة الاختلاف يتم كشف الرسالة واحتساب الفروق المستحقة واستخراج إذن إفراج نهائي من ثلاث نسخ (نسخه لصاحب الشأن أو من ينوب عنه ونسخة في الملف الجمركي ونسخة لمنفذ الخروج).

(•) خدمة العملاء المميزين أو كبار العملاء

تقدم هذه الخدمة لكبار المتعاملين الذين لم يسبق لهم ارتكاب أية مخالفات والملتزمين بالإجراءات والنظم الجمركية من خلال إدارة المخاطر والمراجعة اللاحقة وبناء على قاعدة البيانات المتوفرة لدى الجمارك. والإدارة الحسابية من أفضل الممارسات الدولية التي يتم تطبيقها بنجاح في مصالح الجمارك الحديثة.

٥- التغيير المطلوب

(أ) تعزيز الامتثال لمتطلبات وقواعد الوارد، مع الحرص على تيسير التجارة؛
(ب) تعزيز سلطات مصلحة الجمارك وقدرتها على عمل التخليص؛
(ج) استخدام الشبكات للتقليل من فرص الفساد؛
(د) بناء خدمة ترتكز على العميل لتعزيز التواصل بين الجمارك وعملائها؛
(•) تشجيع التواصل مع القطاعات العامة والخاصة في التجارة الدولية.

وتوفر الإدارة الحاسبية فوائد للجمارك والسلطات الرقابية من ناحية والمستوردين من ناحية أخرى عن طريق رفع مستويات الخدمة.

والفوائد التي ستعود على الجمارك والسلطات الرقابية الأخرى هي:
(أ) معرفة عميقة بالعملاء والبضائع المستوردة؛

(ب) توافق الحسابات مع متطلبات الاستيراد؛

(ج) زيادة الرقابة على عمليات الفحص من خلال التفاهمات داخل الهيئات المختلفة؛

(د) تركيز موارد الميناء على الشحنات مرتفعة المخاطر بدلا من العمل المكرر على الشحنات قليلة المخاطر؛

(•) تعزيز قدرات تقييم المخاطر؛

(و) توحيد الإجراءات في كل الموانئ؛

(ز) السماح بجمع الإيرادات في وقت مبكر؛

(ح) تقليل الاعتماد على العلاقات الشخصية المتعددة من أجل الحصول على خدمة سريعة.

وهناك فوائد ستعود على المستوردين منها:

(أ) تقليل زمن عملية التخليص؛

(ب) تخصيص مدير حسابات يمثل صاحب الشأن (المستورد) ويسهل عملية التخليص؛

(ج) السماح بتوحيد الخدمات عبر الموانئ؛

(د) تنسيق العمل الداخلي داخل الهيئات مما يسهل عملية التخليص؛

(•) تأسيس نظام لأخذ البيانات وجمعها مما يساعد على الامتثال وتعزيز الثقة بين الجمارك والمتعاملين؛

(و) تقليل الاعتماد على العلاقات الشخصية المتعددة من أجل الحصول على خدمة سريعة.

٦- المراكز الجمركية المطورة

في ضوء الحرص على تطوير الإجراءات في الجمارك واختصار زمن الإفراج للمساهمة في تخفيض تكلفة الإفراج عن السلعة، تم إنشاء مركز الإسكندرية الجمركي المطور، ومركز السويس الجمركي المطور وجهز المركزان بكافة الوسائل المساعدة على إتمام العمل بدرجة عالية من الكفاءة وبأقل وقت ممكن للإفراج. وتتمثل هذه الوسائل في أجهزة الحاسبات الآلية وشاشات العرض والإضاءة اللازمة والتكييف والتدريب الكافي للعاملين...الخ.

وقد تم بدء العمل وأسفرت النتائج عما يلي:

(أ) يتم الإفراج عن الرسائل بنظام إدارة المخاطر (الخط الأخضر) في فترة زمنية تتراوح بين ٣٠ دقيقة/٤٦ دقيقة (أقل من ساعة)؛

(ب) يتم الإفراج عن الرسائل بنظام (الخط الأحمر) في فترة تتراوح بين ٤٧ دقيقة/١٠٠ دقيقة (أقل من ساعتين)؛

(ج) عدد التوقيعات على الإقرار الجمركي في نظام الخط الأخضر (٣) توقيعات؛

(د) عدد التوقيعات على الإقرار الجمركي في نظام الخط الأحمر (٥) توقيعات.

٧- الخطوات التي اتخذتها مصلحة الجمارك المصرية للتيسير على المتعاملين (تسهيل التجارة)

(أ) تم إلغاء رسوم الخدمات التي كان يتم تحصيلها، وذلك بموجب صدور قرار وزير المالية رقم ١٢٣٠ لسنة ٢٠٠٤؛

(ب) صدور القرار الوزاري رقم ١٨٥٨ لسنة ٢٠٠٤ بشأن عدم تحصيل أية رسوم إضافية على الصادرات والواردات في مواعيد العمل الرسمية؛

(ج) عدم المطالبة بالتصديق على شهادات المنشأ والمستندات المصاحبة لها للبضائع الواردة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقية السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا)

واتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية والاتفاقيات الثنائية في حالة المعاملة بالمثل، بالقرار الوزاري رقم ١٨٥٩ لسنة ٢٠٠٤؛

(د) تم الانتهاء من إعداد مشروع تعديل لبعض مواد قانون الجمارك. وقد وافق مجلس الشعب في جلسته المنعقدة في ١٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٥ على مشروع تعديل قانون الجمارك وصدر في الجريدة الرسمية رقم ٢٤ في ٢١ حزيران/يونيو ٢٠٠٥؛

(•) إعداد لائحة تنفيذية لقانون الجمارك الجديد وذلك بهدف سهولة التطبيق، وقد تم إعداد هذه المشروعات بعد أخذ رأي كافة الجهات المعنية بالعمل الجمركي كالاتحادات المختلفة ومجتمعات رجال الأعمال والمتخصصين من رجال القانون وأساتذة الجامعات؛

(و) صدر القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل بعض مواد قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ الذي صدر في الجريدة الرسمية رقم ١٣ في ٣١ آذار/٢٠٠٥؛

(ز) تم إعداد اللائحة التنفيذية لقانون الإعفاءات تمهيدا لاستصدارها. وقد روعي فيها تبسيط الإجراءات وبناء الثقة والشفافية بين المصلحة والجهات المختلفة والمتعاملين معها؛

(ح) هناك مشروع إدارة مخاطر على المستوى القومي بين وزارة المالية، متمثلة في مصلحة الجمارك، وباقي الوزارات والجهات المعنية، وذلك بإعداد قاعدة بيانات شاملة للتعاملات مع كافة الوزارات وأجهزة الدولة للعمل على تيسير حركة التجارة الدولية ووضع جمهورية مصر العربية بين الدول المتقدمة في هذا المجال، وتحقيق مبدأ الشفافية والعدالة بين جموع المتعاملين مع مصلحة الجمارك؛

(ط) تحقيقا لشفافية التعامل مع كافة المتعاملين، تم الانتهاء من شروح التعريفة الجمركية، في أربعة مجلدات، علما بأن مصلحة الجمارك المصرية أول من قام بمثل هذا العمل في المنطقة العربية؛

(ي) تفعيل موقع الجمارك على الشبكة الدولية للمعلومات بنشر كافة اللوائح والقوانين والقرارات التي تهم جموع المتعاملين، سواء في الداخل أو الخارج. وهذا الموقع هو: www.customs.gov.eg؛

(ك) مشروع الخدمات الجمركية على شبكة الإنترنت الذي يمكن المستورد من أن يقوم بنفسه بإدراج إقرار الوارد أو إدراج المانفست. ويتطلب الاشتراك في هذه الخدمة الاتصال بإدارة المشروع للحصول على اسم المستخدم وكلمة السر. وهذه الخدمة مجانية، وقد تم الإعلان عنها في المجمعات الجمركية؛

(ل) مشروع نظام دفع الضرائب والرسوم الجمركية وملحقاتها بنظام بطاقات الائتمان.

٨- تجربة تنمية ميناء السخنة

(أ) استخدام المعلوماتية

توحيد البنية المعلوماتية ودورة الإجراءات مع الجهات الرقابية، وذلك من خلال شبكة حاسبات موحدة تعمل من خلال قواعد بيانات مدمجة ومتكاملة لخدمة كل من مصلحة الجمارك والجهات الرقابية. وقد ساهم هذا النموذج في تيسير الإجراءات، وتبسيط وتقليص المستندات المتداولة، وتوحيد الإحصائية الخاصة بحركة التجارة. ويستخدم الميناء نظم التبادل الإلكتروني للبيانات، فيتم استلام قوائم الشحن إلكترونيا من التوكيلات الملاحية قبل وصول البواخر فعليا، وتتم متابعة عمليات التفريغ والشحن إلكترونيا من خلال الوحدات المحمولة

مع موظفي الساحات، كما يتم إرسال بيانات الإفراج الجمركي عن البضائع الواردة إلى إدارة الميناء إلكترونيا فور إتمام الإجراءات.

كما يستخدم نظام التحصيل من خلال البنك، فيتم تحصيل الضرائب والرسوم المحسوبة آليا بواسطة النظام، من خلال البنك المقام في الميناء، عن طريق القسائم والإشعارات الآلية وطباعة نسخة القسائم في الجمرك آليا فور السداد. كما أن حركة المنفذ مميكنة، فقد ربط نظام البوابة بكل من محطات الوزن وإدارة المانفست، ويتم احتساب الرسوم والضرائب الإضافية وتسديد بيانات المانفست إلكترونيا وفق حركة الشحن.

(ب) نظام خدمة العملاء

(١) تم إنشاء مركز متقدم يتم تزويده بآليات إدراج البيانات ومسح وأرشفة المستندات الرئيسية إلكترونيا. كما يقوم النظام بطلب البيانات التفصيلية الإضافية واللازمة للجهات الرقابية في الحالات التي تستوجب العرض على تلك الجهات؛

(٢) تم تركيب محطات استعلام للعملاء تمكن العميل من الإطلاع على أي من البيانات الجمركية الأساسية (تعريفة – أسعار عملات...الخ) وكذلك البيانات الخاصة بالشهادات الجمركية وطلبات الفحص؛

(٣) تم تزويد مركز خدمة العملاء بعدد من شاشات البلازما العملاقة تعرض عليها البيانات التي تهم العملاء مثل قوائم المعاملات المنتهية الإجراءات التي تتطلب سداد الضرائب والرسوم، وقوائم الشهادات الجمركية التي سوف يتم الكشف والمعاينة عليها...الخ؛

(٤) تم تحسين بيئة العمل للموظف الجمركي ورفع كفاءة الإنتاج عن طريق تزويد المركز بقاعة اجتماعات فيديو للاجتماع بالموظف الجمركي حيث تتم كافة البيانات الخاصة بطلبات الاجتماع لتحديد الأسباب والأشخاص المطلوب الاجتماع بهم، كما يتم تسجيل جلسات الاجتماع للرجوع إليها عند الحاجة؛

(٥) تم تطوير آليات التراسل مع عملاء الميناء باستخدام الرسائل القصيرة عن طريق التلفون المحمول، كما يتم إخطار العميل بالإجراءات التي تتم آليا باستخدام تلك الرسائل.

(ج) نظام جدولة مواعيد الكشف والمعاينة

تم تطوير آليات مميكنة لتحديد مواعيد الكشف والمعاينة وإخطار العملاء بها، كما تم تطوير نظام التخاطب بين الجمرك وإدارة العمليات في الميناء لإجراء الكشف الفوري على المنتجات التي تتطلب ذلك ويتم ربط النظامين بنظام خدمة العملاء سالف الذكر.

(د) النموذج الجمركي الموحد

تم إصدار نموذج متطور موحد للشهادة الجمركية المميكنة بهدف تبسيط الإجراءات والتخفيف على المتعاملين.

(•) ميكنة طلب الإرسال للترانزيت

إذ يتم إرسال الطلب إلكترونيا من جمرك الإرسال إلى جمرك الوصول الذي يقوم بدوره بإخطار جمرك الإرسال إلكترونيا بعلم الوصول.

(و) الخدمات الإلكترونية على الإنترنت

إدراج بيانات الشهادات الجمركية إلكترونيا (وارد/صادر) والاستعلام عن البيانات الجمركية الرئيسية (تعريفة، اتفاقيات، إعفاءات، أسعار، عملات، الخ..)، إدراج بيانات المانفست.

(ز) ميكنة ساحات الكشف والمعاينة

وتشمل ما يلي:

(١) إدراج نتائج الكشف والمعاينة وقرار نقل أو إبقاء الحاويات بالساحة؛
(٢) نظام إدارة المخاطر؛
(٣) نظام استطلاع الأسعار؛
(٤) نظام الإدارة عن بعد، وهو نظام يسمح بإرسال تقارير دورية (أو عند الطلب) باستخدام البريد الإلكتروني أو الفاكس أو الرسائل القصيرة.

وتطبق كافة الإجراءات المميكنة بميناء السخنة، فضلا عن أن هذا الميناء يدار إلكترونيا بالكامل سواء عند تعامله مع البضائع أو استقبال البيانات الخاصة بهذه البضائع قبل وصولها أو إرسال بيانات السلع المصدرة منه إلى الموانئ الأخرى. وتم التعامل مع الشحنات من خلال الإدارة الإلكترونية وهي إدارة تتولى التعامل مع الشحنة الواردة وبنظام "النافذة الواحدة". هذا ويتناول الميناء سلعا من سوريا ولبنان والمغرب وتونس وليبيا والسعودية والإمارات العربية المتحدة لتفريغ صادراتها من المواد الغذائية وغزول القطن والحديد والفواكه ومواد التعبئة والتغليف، وتوجد فيه شركة للصوامع والتخزين وشركة للمستودعات.

باء- المملكة الأردنية الهاشمية[٣٦٣]

من بين الجهود الكثيرة التي قامت بها حكومة المملكة الأردنية الهاشمية لإصلاح وتطوير الجمارك الأردنية، صدر قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨، وهو يتناول كافة الأمور المتعلقة بالجمارك، مثل كيفية تطبيق الرسوم الجمركية في عمليتي التصدير والاستيراد، ودخول وخروج السلع والبضائع، والمراحل المتعلقة بالتخليص الجمركي، والرسوم المفروضة على الخدمات المقدمة، وتبسيط الإجراءات، والإعفاءات الجمركية، وغيرها من الأمور التي أصبحت واضحة لكل المتعاملين في مجال التجارة الخارجية. وعندما يكون هناك إطار تشريعي مثل ذلك، فإنه يؤدي إلى تسهيل التجارة بالفعل لأنه يضع إطارا للحقوق

(363) الموقع الرسمي لدائرة الجمارك الأردنية على شبكة الإنترنت: www.customs.gov.jo.

والواجبات. ولم يقتصر الأمر على إصدار قانون هام للجمارك فقط، بل واصلت الحكومة أيضا نشاطها الهادف إلى تبسيط وتسهيل الإجراءات في التعامل مع المصدرين والمستوردين.

وقد قامت الحكومة باستغلال جيد لتكنولوجيا المعلومات في تقديم خدمة تمكن العملاء من التعرف على المعلومات التي تهمهم، وبذلك تم توفير سرية وسلامة المعلومات التي يريدها العميل. كما تم إنشاء نظام "التعريفة المتكاملة"، وذلك استجابة لاحتياجات القطاعين العام والخاص إلى توفير المعلومات المتعلقة بالتجارة السلعية، وكذلك المعلومات الخاصة بالتجارة العابرة والإجراءات المختلفة المطلوبة. كذلك فقد تم تطبيق برنامج "القائمة الذهبية" لتقييم التدقيق اللاحق والمبني على الالتزام الطوعي. ويعتمد هذا البرنامج على مبادئ إدارة المخاطر بالمتطلبات والإجراءات الجمركية ومعايير الأمان الدولية. وسيؤدي استخدامه إلى تسهيل التجارة وتدفقها عبر الحدود والمراكز الجمركية. وبالإضافة إلى الجهود السابقة، جرى تطور آخر في حوسبة الإجراءات الجمركية يهدف إلى تخفيض الوقت اللازم للتخليص الجمركي والإفراج عن السلع، وتم تعميم استخدام إدارة المخاطر. وقد شملت عملية حوسبة الإجراءات الجمركية ربط المنافذ الجمركية بأنظمة محوسبة تتابع إنجاز العمليات الجمركية في المنافذ، وذلك من خلال ربط فضائي يتيح استخدام الأقمار الصناعية في مراقبة سير العمليات في كل منفذ.

ويمكننا أن نستخلص من التجربة الأردنية أن تحقيق الشفافية يتم عبر إتاحة البيانات ونشرها بالأسلوب الأفضل، وهو الأسلوب الإلكتروني، وباستخدام تكنولوجيا المعلومات استخداما جيدا في تعريف المتعاملين بالمعلومات والإجراءات الجمركية المطلوبة. أن استخدام حوسبة الجمارك مهم جدا في تخفيض الوقت وزيادة الكفاءة. كذلك تم استخدام وتعميم نظام إدارة المخاطر، بالإضافة إلى الإجراءات الميسرة في التخليص الجمركي والإفراج عن السلع. هكذا يمكننا القول بأن الأردن قد خطى خطوات إيجابية في مجال تسهيل التجارة.

جيم- المملكة العربية السعودية[٣٦٤]

للمملكة العربية السعودية (٣٢) منفذا جمركيا تقوم بمناولة واردات المملكة وصادراتها. وتمتاز تلك المنافذ بتطبيقها للعديد من المتطلبات الجمركية الحديثة بما ينسجم مع المعايير الدولية المقبولة، ومع توصيات المنظمات الدولية ذات العلاقة بتسهيل التجارة، ومن ذلك:

١- إخضاع جميع الإرساليات الواردة أو الصادرة للكشف والمعاينة مع الاستعانة بالكلاب الجمركية واستخدام مناظير فحص الأماكن المغلقة والمعتمة وأجهزة قياس الكثافة وأجهزة قياس الأبعاد باستخدام أشعة الليزر.

٢- في سبيل تسهيل إجراءات المعاينة وسرعة انسياب السلع في المنافذ الجمركية، تستخدم أحدث أنظمة فحص الحاويات بواسطة الأشعة السينية، التي ركبت ثلاثة منها في جمرك ميناء جدة الإسلامي واثنان في كل من جمرك ميناء الملك عبد العزيز في الدمام وجمرك الحديثة وجمرك البطحاء وواحد في كل من جمرك الميناء الجاف في الرياض وجمرك حالة عمار. ويمكن للنظام الواحد فحص ما يقرب (٤٠) حاوية في الساعة. وإلى جانب ذلك، فقد ركبت (٥) أجهزة لمعاينة الطرود في كل من جمرك ميناء جدة وجمرك مطار الملك فهد في الدمام وجمرك مطار الملك خالد في الرياض وجمرك مطار الملك عبد العزيز في جدة وجمرك الحديثة. وسيتمكن رجال الجمارك باستخدام هذه الأجهزة من كشف ومعاينة الواردات والصادرات والإرساليات العابرة دون الحاجة إلى تفريغها.

٣- تدار الأعمال الجمركية والمالية والإدارية في الجمارك السعودية من خلال نظام حاسب آلي متقدم يعمل من خلال بيئة قواعد للبيانات (أوراكل)، وشبكة محلية في كل جمرك تقوم على بنية تحتية من الألياف البصرية، وتطوير برامج محوسبة يمكن بواسطتها متابعة كافة الإرساليات الواردة والصادرة والعابرة، وتسجيل جميع مراحل وخطوات المسح الجمركي، وإجراء الحجز الآلي للإرساليات المشتبه بها، وإصدار جميع التقارير والإحصاءات المطلوبة. ومن خصائص هذا النظام إمكانية معرفة الموظف الذي مارس النشاط وقياس الفترة الزمنية من دخول البضاعة الساحة الجمركية حتى خروجها منها. كما أن بوابات الدخول والخروج مربوطة بالنظام لتسجيل حركة دخول وخروج الشاحنات والبضائع. وقد تم مؤخرا تشغيل نظام آلي يقوم بإدارة عملية التحكم في بوابات الخروج بحيث يتم قراءة رقم الحاوية ورقم الشاحنة بواسطة كاميرات رقمية مربوطة بنظام الحاسب الآلي. ويتم التأكد بواسطة هذه الكاميرات من سلامة الإجراءات الجمركية والإذن بفتح بوابة الخروج آليا والتأكد من خروج الشاحنة.

٤- وفي مجال التنسيق بين الإدارات الجمركية المختلفة ذات العلاقة، تعمل الجمارك السعودية على تفعيل مفهوم التعاون مع جميع الأجهزة الحكومية العاملة في الدائرة الجمركية لما في ذلك من تأثير في سرعة الإفراج عن الإرساليات المستوردة وضمان أمنها وسلامتها. ويثبت التطبيق العملي أن العملية الجمركية تمثل منظومة عمل متكاملة تجمع عددا كبيرا من الأجهزة الحكومية تعمل بالتنسيق فيما بينها لتحقق ما يسمى تكامل العمل. فتوفير المختبرات والمحاجر الصحية والزراعية المجهزة تجهيزا متكاملا بالمعدات وأجهزة الاختبار والقياس والمدعمة بالكوادر الفنية المؤهلة، يلعب دورا حيويا في سرعة التخليص على البضائع من الساحات الجمركية، ويسهم في تسهيل انسياب التجارة الدولية. كذلك فإن تعاون الجمارك مع الأجهزة

---

(364) تم عرض حالة المملكة العربية السعودية في اجتماع الخبراء حول تسهيل التجارة، الذي قام بتنظيمه بنك التنمية الإسلامي (Islamic Development Bank) في جدة خلال الفترة ٢٧-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وشاركت الإسكوا في هذا الاجتماع.

الحكومية داخل الدولة وتبادل المعلومات معها، وخاصة الأجهزة الأمنية في مجال التحري عن الإرساليات والأشخاص المشتبه بهم، يقوي دور الجمارك في إحكام الرقابة على المنافذ الجمركية ومنع تسرب المواد الممنوعة إلى البلاد.

٥- وفي مجال آخر، تطبق الجمارك السعودية الأسس التجارية الدولية الموحدة التي صدرت عن منظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية وغرف التجارة والصناعة العالمية في مجال التثمين الجمركي وحماية حقوق الملكية الفكرية وقواعد المنشأ الدولية والنظام المنسق، مما ساهم مساهمة فعالة في تسهيل انسياب البضائع والحد بشكل ملحوظ من دخول السلع المقلدة والمغشوشة إلى البلاد.

٦- أما على المستوى الإقليمي، فتطبق الجمارك السعودية، في إطار الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نظام جمارك موحد مع دول المجلس يتواكب مع التطورات الحديثة التي طرأت على التجارة الدولية، خاصة في مجال التبادل الإلكتروني للمعلومات والبيانات مسبقا، وتدقيق المستندات قبل وصول الإرسالية، والتخليص عليها بمجرد وصولها بعد التأكد من خلوها من الممنوعات، وتهيئة المنافذ الجمركية لتطبيق ذلك، خاصة على البضائع المعفاة من الرسوم الجمركية.

٧- وفيما يتعلق بموضوع تسهيل التجارة، نجم عن الإجراءات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية خلال الحقبة الماضية عدد من الآثار الإيجابية في تسهيل التجارة، أهمها التالية:

(أ) العمل بالبيان الجمركي الموحد لكافة الأغراض الجمركية (استيراد، تصدير، إعادة تصدير، ترانزيت، إدخال مؤقت، تصدير مؤقت، تصفية فورية، إحصائي) في جميع جمارك دول مجلس التعاون الخليجي وذلك في إطار الاتحاد الجمركي؛

(ب) الانضمام إلى الاتفاقية الدولية المنبثقة عن منظمة الجمارك العالمية في مجال تبسيط وتسهيل الإجراءات الجمركية (كيوتو)، وتكليف فريق عمل لدراسة اتفاقية (كيوتو) المعدلة لتبسيط وتسهيل الإجراءات الجمركية تمهيدا للانضمام إليها؛

(ج) الانضمام إلى اتفاقية النظام المنسق لتصنيف وتبويب السلع الموقعة في بروكسل عام ١٩٨٣ أدى إلى توافق إحصاءات التجارة الخارجية للمملكة مع إحصاءات التجارة الدولية عبر استخدام مسميات البضائع المتداولة عالميا. وقد التزمت المملكة بمواكبة التطورات في هذا المجال، التي كان آخرها تعديلات النظام المنسق لعام ٢٠٠٢، وبشكل متزامن مع تطبيقات الدول الأخرى وهي تعمل حاليا على اتخاذ الخطوات اللازمة لتطبيق التعديلات الجديدة ابتداء من حزيران/يونيو ٢٠٠٧؛

(د) إقامة مستودعات عامة في الموانئ الرئيسية (ميناء جدة وميناء الدمام) لتخزين الإرساليات الواردة، دون تحصيل الرسوم الجمركية عليها؛

(•) عمدت الجمارك السعودية إلى تطبيق الإفراج عن البضائع المتماثلة مثل (الأخشاب والحديد والسيارات) قبل وصولها، بحيث يتم إنهاء الإجراءات وتحصيل الرسوم الجمركية المتوجبة من خلال المستندات، وبحيث يقتصر دور الجمارك عند وصول الإرسالية على المعاينة للتأكد من مطابقة المحتويات مع المستندات المقدمة؛

(و) تم إلغاء إجراءات النقل بالعبور (الترانزيت) في إطار الاتحاد الجمركي مع دول مجلس التعاون الخليجي، بحيث تعاين السلع الأجنبية الواردة لدول المجلس من العالم الخارجي وتنهي إجراءاتها وتحصل الرسوم الجمركية المتوجبة عليها في أول منفذ جمركي لدول المجلس، ويسمح لها بالدخول إلى مقاصدها كذلك تنتقل السلع الوطنية بين دول المجلس معفاة من الرسوم الجمركية بحرية تامة؛

(ز) تم إلغاء إجراءات التصديق والتوقيع على شهادة المنشأ والمستندات المصاحبة لها من السفارات والممثليات السعودية والاكتفاء بتصديق الجهة المختصة بإصدار شهادة المنشأ فقط. وقد أسهم ذلك في سرعة انسياب البضائع إلى المملكة.

دال- دولة قطر[٣٦٥]

يوجد في قطر منفذ جمركي حدودي مع المملكة العربية السعودية وبما أن كفاءة التجارة ودورتها من البلد المصدر ودول العبور إلى دول المقصد النهائي تتحدد بمدى كفاءة الجهاز الجمركي، تبدأ جمارك قطر مراحل إنجاز العملية الجمركية باستلام مستند الشحن إلكترونيا، على أن تدخل بياناته بعد ذلك إلى نظام الميناء. كما أن جمارك قطر تستقبل مستند الشحن إلكترونيا عن طريق مخلصي الجمارك فقد أدخل عدد من الأنظمة الحاسوبية في كثير من عمليات ميناء قطر الجمركي كنظام آلي متكامل وسريع لمناولة الحاويات، ونظام خاص يربط معدات مناولة الحاويات بالشبكة العامة للميناء، ووحدة حاسوب رئيسية لتبادل المعلومات مع العملاء، ونظام موحد للمعالجة يساعد العملاء على تخليص واستلام بضائعهم سريعا.

هاء- الجمهورية اللبنانية[٣٦٦]

غالبا ما كانت المعاملات الجمركية في لبنان تشكل عوائق جمة من جراء الوقت الطويل اللازم للإفراج عن السلع. وقد أدت هذه الثغرات[367] إلى تكاليف غير ضرورية وشكلت عبئا على الاقتصاد. ومن أجل معالجة ذلك وبغية ضمان تحصيل الإيرادات الجمركية التي تشكل نحو ٤٥ في المائة من الإيرادات العامة للدولة بفعالية، قامت الجمهورية اللبنانية بتغيير جذري للنظام القائم في الجمارك[368].

بدأ الإصلاح من خلال برنامج[369] يرعاه كل من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن أهداف برنامج إصلاح النظام الجمركي[370]، ميكنة تخليص المعاملات لجعل النظام أكثر شفافية والانتقال إلى علاقة أقل تصادمية ما بين السلطات الجمركية والتجار. ومن أجل ضمان تطبيق ذلك، كان لا بد من المضي في الميكنة وتحديث البنية المؤسساتية وإدخال تكنولوجيا المعلومات وقد تم ذلك على مراحل

---

(٣٦٥) الموقع الرسمي لوزارة الاقتصاد والمالية في دولة قطر على شبكة المعلومات الدولية – الإنترنت: www.mofa.gov.qa.

(366) كما ورد تماما على موقع الجمارك اللبنانية: http://www.customs.gov.lb/customs/index.htm.

(367) مستقاة من مباحثات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وما ورد في Bernard Hoekman, Trade Policy Developments in the Middle East and North Africa. وما ورد تماما في http://www.ppmi.org/documents/Customs%20Reform-Lebanon.pdf.

(368) المصدر السابق.

(369) ضم المشروع إصلاح الإدارات الثلاثة في وزارة المالية: المالية، والجمارك وسجل الأراضي.

(370) http://www.ppmi.org/documents/Customs%20Reform-Lebanon.pdf, last access,12/9/2005.

تضمنت ١٣ خطوة خفضت فيما بعد إلى ٥ خطوات فقط تشمل: تصريح الدخول، وقبول تصريح التفتيش وضمان صحة المعلومات والدفع.

وقد بدأت المرحلة الأولى للمشروع في عام ١٩٩٥، حيث تركزت على تحديث الرسوم وهيكلتها فتم تسهيلها بشكل أفقي (أي عدد فئات التعريفات) وعامودي (أي عدد معدلات التعريفات). كما اتبعت كذلك الإجراءات الخاصة بالتخليص المعايير الدولية[٣٧١]. وتم استبدال نحو ٢٦ وثيقة شكلية بوثيقة واحدة سميت وثيقة الصفحة الواحدة. وتمت ترجمة هذه الوثيقة المعتمدة كمعيار من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لأول مرة. وبعد وضع النماذج المميكنة، أدخل نظام "نجم"، أي نظام الجمارك المميكنة لأول مرة في نظام جمارك مرفأ بيروت في أيلول/سبتمبر من عام ١٩٩٧، وفي مطار بيروت في آب/أغسطس عام ١٩٩٨، وتم إدخاله في جميع المرافق الجمركية بنهاية عام ٢٠٠٠. ويتبع "نجم" نظام برنامج مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المسمى بالنظام المميكن (إسكويدا).

وتجدر الإشارة إلى أن المراحل النهائية للمشروع شهدت الانتقال نحو نظام "نور"، أو ترجمة عمليات "نجم" المتداولة على الموقع الإلكتروني. أما المرحلة الأخيرة فتشمل وضع شبكة الترابط للقيمة المضافة التي تربط ما بين عمليات الشركات والمصارف والبنوك والتأمين.

وكلمة "نجم" اختصار لعبارة "نظام جمركي معلوماتي"، وهو نظام لتخليص السلع في الجمارك اللبنانية، يهدف إلى تخفيض وقت التخليص الجمركي ورفع كفاءة إنهاء الإجراءات وخدمة المتعاملين. ويغطي النظام مينائي بيروت وطرابلس، بالإضافة إلى مطار بيروت، كما أنه يغطي ٩٠ في المائة من الحركة التجارية و٩٥ في المائة من الرسوم الجمركية. ويستند هذا النظام الذي يستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى المعايير الدولية، ويوفر قاعدة معلومات عن التجارة الخارجية والإجراءات الجمركية.

أما نظام "نور" فيمكن التجار من الدخول إلى نظام "نجم"، وقد بدأ استخدامه في عام ٢٠٠١، وهو يقدم الخدمات دون مقابل.

وبالإضافة إلى النظامين السابقين، قامت الحكومة اللبنانية بإنشاء نظام لإحصائيات التجارة الخارجية يعرف باسم "لايت" وهو اختصار لعبارة Lebanon International Trade Exchange. وهو موقع أو صفحة الجمارك اللبنانية على شبكة الإنترنت، وفيه ينشر الإطار التشريعي للجمارك والإجراءات الجمركية وكافة المعلومات. ولضمان الشفافية، تقوم إدارة الجمارك اللبنانية بإصدارات سنوية وربع سنوية وشهرية حول ما يتعلق بالتجارة الخارجية والتعريفة الجمركية، وإحصائيات أخرى كثيرة تتعلق بذلك، كما تنشر الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية، بالإضافة إلى قانون الجمارك والدليل الجمركي ودليل المسافر ومعدل تحويل العملات. هكذا وفرت الحكومة اللبنانية الإطار التشريعي لتنظيم قطاع الجمارك واستخدمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليكون الإنجاز أكثر كفاءة، كما قامت بتوفير ونشر المعلومات المتعلقة بالتجارة الخارجية والإجراءات الجمركية والتعريفة الجمركية، ما يزيد شفافية الإجراءات والوثائق والمعلومات.

(371) في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ اتبع لبنان النظام المتناغم للتعريفات HS (ستة أرقام).

واو- المملكة المغربية[٣٧٢]

القانون الأساسي الذي ينظم الإجراءات الجمركية هو قواعد الجمارك. وتجدد هذه القواعد بانتظام، وقد جرى التعديل الرئيسي الأخير في عام ٢٠٠٠. وبالإضافة إلى ذلك، هناك تعليمات إدارية وتعريفة متكاملة متاحة في شكل وثائقي وعلى الإنترنت، وهذه المعلومات متوفرة مجانا لكل الأطراف صاحبة المصلحة. وفيما يتعلق بنشر وإتاحة المعلومات، تجعل الجمارك المغربية المعلومات متوفرة للجمهور حول كل الإجراءات والممارسات الجمركية عن طريق الوسائل المتعارف عليها (موقع الإنترنت، والتعريفة، والإخطار العام، وفي المعارض وغيرها). ويمكن الوصول إلى موقع الإنترنت الخاص بالجمارك بالهاتف النقال، وهو وسيلة فعالة وبسيطة وغنية بالمعلومات المفيدة جدا يقوم بدمج كل المعلومات العامة في مصدر واحد يسهل الوصول إليه. كذلك تنشر التغييرات التي تطرأ على قانون الجمارك في النشرة الرسمية.

ونظام الجمارك المغربية لإدارة وتحليل المخاطر مميكن بالكامل ويطبق على كل المجالات، بما في ذلك الموافقة للشركات على الإجراءات المبسطة. ومكاتب الجمارك مربوطة جميعها بالنظام المميكن. وقد تم تطوير إدارة وتحليل المخاطر على مدى سنوات عدة. وفي عام ٢٠٠٥، سيتم تحديث النظام لتقديم بيانات إلى موظفي الجمارك حول الأسباب المعنوية التي تؤدي إلى خضوع البضائع المشحونة للفحص. وكنتيجة لتطوير نظام إدارة وتحليل المخاطر، انخفض معدل فحص السلع من ١٠٠ في المائة إلى ١٠ في المائة. وقد أدى التحديث إلى زيادة العائد من ناحية الكفاءة وزيادة التأثير.

وبالنسبة للمراجعة، تجري الجمارك قبل الموافقة للشركات على استعمال الإجراءات المبسطة تدقيقا على الحسابات متبعة الممارسات المتعارف عليها. ويستمر التدقيق على حسابات وسجلات الشركات حتى بعد ذلك. ويتم التدقيق أيضا على التجار غير المخولين لضمان الالتزام بالقوانين الجمركية. وفي الوقت الحالي لا يمثل توفر الموظفين المدربين على تقنيات التدقيق مشكلة، لكنه قد يصبح مشكلة في المستقبل عند توسع الإجراءات واستعمالها على نطاق أوسع، ما قد يجعل من الضروري الحصول على مساعدة على التدريب على تقنيات التدقيق من سلطات الضرائب والهيئات المهنية مثلا.

وتميز الجمارك المغربية الأمن أو الضمان المطلوب في ظل إجراءات مريحة (مثل الدخول المؤقت والتصنيع) وذلك بالنسبة للسلع التي تستورد للاستعمال المنزلي. فبالنسبة للإجراءات المريحة، يتم توفير الضمان من خلال ضمان بنكي (سندات) أو بموجب إيداعات. أما بالنسبة للتجار الذين يتمتعون بسمعة جيدة فيما يتعلق بالمداخيل، فيكون الضمان من خلال تعهد بسيط. والإجراءات مرنة جدا بالنسبة للسلع المستوردة بشكل مؤقت للتصنيع. فعلى سبيل المثال، لا ضرورة للضمان بالنسبة للسلع المستوردة المنوي إعادة تصديرها والتي تبقى في ملكية المورد الأجنبي. وبالنسبة للسلع المستوردة للاستعمال المنزلي، يمكن تأجيل دفع الرسوم الجمركية فترة ١٥ أو ٣٠ أو ٤٥ يوما. وتكون ضمانات الدفع إجمالا بتعهد بنكي بالدفع، أي إما بشيك أو بإيداع. وغالبا ما يكون الإيداع في حالة وجود نزاع بخصوص الكم المحدد من الرسوم والضرائب المفروضة.

وفي النهاية، فإن الجمارك المغربية كانت سباقة في اعتماد المعايير الدولية، وذلك بتبنيها سياسات مشجعة للتجارة في الفترة الأخيرة، لا سيما عند قيام الحكومة المغربية بتطوير ومراجعة الإجراءات الجمركية.

---

(372) مصدر سبق ذكره Evdokia Moise: The Costs of Introducing and Implementing Trade Facilitation Measures 6/Final), 10 November 2004.

زاي- الجمهورية التونسية[٣٧٣]

شبكة التجارة التونسية نظام مميكن يقوم بعملية التوثيق مرة واحدة، ويتصل بالعاملين الرئيسين في التجارة الدولية. وتقوم الشبكة بدور وسيلة لتبادل وثائق التجارة الدولية ووثائق النقل البحري والوثائق الإدارية الأخرى، والدفع النقدي للوثائق، والمنازعات المتعلقة بالضرائب والرسوم، كما أنها وسيلة لتبادل الأعمال في مراحل التصنيع والشحن والتوصيل. وبالنسبة للمبادلات الدولية المالية، تسهل هذه الشبكة تبادل الفواتير بين البنوك التونسية والبنوك الأوروبية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تلعب دور سوق للعروض والطلبات التي يمكن تبادلها.

وقد كان هناك قبل إنشاء الشبكة في شباط/فبراير ٢٠٠٠ تعقيد في عملية التوثيق في تونس يتسبب في تأخيرات في التخليص والموافقة على سلع الاستيراد. فمثلا، كان تخليص السفينة يستغرق ٥ أيام إلى ١٧ يوما، بمتوسط ٨ أيام، وغالبا ما كانت تسهيلات الموانئ مثقلة، فأصبح يستغرق ٣ أيام فقط. ويقدر أن الشبكة سوف تنجح في زيادة الإنتاجية بنحو ٧ في المائة.

وبلغت تكاليف إنشاء الشبكة نحو ٢ مليون دولار، ساهمت الدولة فيها بنحو ٨٥ في المائة والقطاع الخاص بما تبقى. وقيمت الشبكة التي يعمل فيها نحو ٤٠ عامل، منهم ٢٠ مهندسا، بنحو ٣,٥ مليون دولار. وكان الحل الفني جاهزا في نيسان/أبريل عام ٢٠٠١. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٢ كانت الجمارك جاهزة للاستخدام. ويستخدم الشبكة حاليا ١٠٠ مشترك ويتوقع أن يستخدمها في المدى الطويل ٢٠٠٠ شركة.

ويمكن للنظام الذي يغطي سلسلة الأمور الداخلية أن يتوسع من خلال الحاسوب الشخصي للاستفادة من الخدمات. وتبلغ تكلفة دخول الشبكة وعمل تبادل ٣ دولارات حاليا. أما التحدي الرئيسي فهو عجز وكلاء الجمارك عن استخدام الخدمات المتاحة، ولذا فإنهم يدربون حاليا على ذلك.

بعد عرض هذه الحالات لدول عربية، يمكننا أن نستخلص أن عددا من الدول العربية قد بدأ في استخدام التقنيات والنظم الحديثة في تسهيل التجارة، وكذلك استخدام تكنولوجيا المعلومات. ويأتي ذلك في إطار الشفافية وإتاحة المعلومات، وإرساء قواعد الانضباط للسلوك في الجمارك. وهناك آمال معقودة على الاستمرارية في استخدام الحديث من التكنولوجيا والإجراءات وغيرها.

ثالثا- إطار عملي لتسهيل التجارة العالمية[٣٧٤]

في سعيها كباقي المنظمات الدولية ذات العلاقة بتسهيل وتيسير سلسلة التجارة وتأمينها، قامت منظمة الجمارك العالمية بتكليف مجموعة عمل بوضع إطار عام متكامل وقابل للتطبيق على كافة الدول. وقد انتهت مجموعة العمل المكلفة من إعداد "إطار عمل لمعايير حماية وتسهيل التجارة العالمية". وإيمانا منها بدورها، قامت منظمة الجمارك العالمية بتوزيع هذا الإطار على كافة الدول الأعضاء قبل الاجتماعات السنوية للمنظمة في حزيران/يونيو ٢٠٠٥. وليس ذلك فحسب بل قامت أيضا بالتعاون مع الممثل الإقليمي لمنظمة

(373) UN-Economic Commission for Africa- African Trade Policy Center: Trade Facilitation to Integrate Africa into the Global Economy. August 2004.

(374) الموقع الرسمي لمنظمة الجمارك العالمية http://www.wcoomd.org.

الجمارك العالمية بمنطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط والأدنى بإعداد نسخة كاملة مترجمة إلى اللغة العربية من هذا الإطار لتوزيعه على كافة الدول العربية الأعضاء في هذه المنظمة[٣٧٥]، فضلا عن وضعه على موقع المنظمة الرسمي.

هذا وقد وقع العديد من الدول الأعضاء في المنظمة على خطاب إعلان النوايا لهذا الإطار وقبول محتواه، وذلك أثناء الاجتماع السنوي للمنظمة في ٢٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٥. ومن بين هذه الدول مصر والأردن. وقد وعدت المنظمة بتقديم كافة المساعدات اللازمة للدول لوضع هذا الإطار موضع التنفيذ.

ألف- أهداف ومبادئ إطار العمل

١- إنشاء المعايير التي تضمن أمن وتسهيل سلسلة التزويد على المستوى العالمي لتعزيز الثقة في نظام التجارة العالمي.

٢- تخويل إدارة الجمارك سلطة الرقابة المتكاملة على كافة طرق النقل.

٣- تحسين دور ومهام وإمكانيات الجمارك لمواجهة التحديات وفرص القرن الواحد والعشرين.

٤- تعزيز التعاون بين إدارات الجمارك لتحسين قدراتها بهدف التحقق من الشحنات ذات المخاطر العالمية.

٥- تعزيز التعاون بين الجمارك وقطاع الأعمال.

٦- تشجيع الحركة السلسة للبضائع من خلال تأمين سلسلة تزويد التجارة الدولية.

ويتألف إطار عمل منظمة الجمارك العالمية من أربعة عناصر أساسية:

الأول، يتوافق مع متطلبات المعلومات الإلكترونية المسبقة على الشحنات الداخلية والخارجية والترانزيت.

الثاني، تلتزم كل دولة ترتبط بإطار العمل باستخدام منهاج إدارة مخاطر متوافق لمواجهة التهديدات الأمنية.

الثالث، يطلب بناء على طلب معقول من الدولة المتلقية بأن تقوم إدارة جمارك الدولة المرسلة بالتفتيش الداخلي للحاويات والشحنات ذات المخاطر العالية.

الرابع، يحدد المنافع التي ستقدمها الجمارك لقطاع الأعمال والتي تلبي أمن سلسلة التزويد وأفضل الممارسات .

باء- منافع هذا الإطار

١- منافع للدول/الحكومات

(٣٧٥) اللغة العربية ليست لغة رسمية في منظمة الجمارك العالمية ولكن لأهمية هذا الإطار فقد اتخذت المنظمة هذه الخطوة.

أحد الأهداف الرئيسية لإطار العمل هو حماية وتسهيل التجارة العالمية، ما سيمكن التجارة الدولية من المساهمة في التنمية والنمو الاقتصادي. وسيساعد تأمين التجارة من تهديد الإرهاب. وفي الوقت نفسه فإن إطار العمل سيمكن إدارات الجمارك من تسهيل حركة التجارة المشروعة ويحسن ويحدث العمليات الجمركية، وهذا بدوره سيحسن تحصيل الإيراد وأيضا التطبيق الملائم للقوانين والأنظمة الوطنية. لذلك فإن إطار العمل يدعم الحماية الاقتصادية والاجتماعية، وسيمكن من زيادة الاستثمار المباشر الأجنبي، كما سيشجع إقامة ترتيبات تعاونية بين الجمارك والهيئات الحكومية الأخرى. وهذا أيضا سيساعد الحكومات على ضمان إدارة ورقابة حدودية متكاملة. ومن خلال وضع الإجراءات اللازمة في مكانها الصحيح، فإن إطار العمل سيمنح السلطة للحكومات لتوسيع تفويض ومسؤوليات إدارات الجمارك في هذا المجال.

٢- المنافع للجمارك

أحد الدوافع الرئيسية لإطار العمل هو إنشاء ترتيبات شبكة الجمارك بهدف تعزيز الحركة السلسة للبضائع من خلال أمن سلسلة تزويد التجارة الدولية. وسينتج عن ترتيبات الشبكة هذه تبادل المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب التي ستضع إدارات الجمارك في موضع إدارة المخاطر على أساس أكثر فاعلية. ولن يطور هذا قدرة الجمارك على التحقق من الشحنات ذات المخاطر العالية فقط بل سيمكنها أيضا من تطوير رقابتها وزيادة أمن سلسلة تزويد التجارة الدولية.

وستعزز ترتيبات الشبكة التي تربط الجمارك المختلفة بعضها ببعض التعاون بين إدارات الجمارك وتمكن الإدارات من تنفيذ الرقابة مبكرا في سلسلة التزويد. وسيمكن تطبيق إطار العمل إدارات الجمارك من تبني رؤية حدودية أكثر شمولية لسلسلة التزويد العالمية ويخلق فرصة لإزالة الازدواجية ومتطلبات تقديم تقارير متعددة.

٣- المنافع لقطاع الأعمال

يخلق إطار العمل فرصة ليس فقط لتأمين التجارة الدولية بل أيضا لتسهيل وتشجيع هذه التجارة إذ أنه يسهل نقل البضائع بين الدول. وسيحصل الاقتصاديون المفوضون[٣٧٦] على منافع مثل معالجة أسرع للبضائع من قبل الجمارك من خلال معدلات تفتيش منخفضة، ويؤدي هذا بدوره إلى توفير في الوقت والتكاليف.

أما المعايير المطلوبة من الجمارك لحماية وتسهيل التجارة الدولية فهي وفقا لإطار العمل:

(أ) تطبيق التكنولوجيا الحديثة في معدات التفتيش للحاويات؛

(ب) تطبيق أنظمة إدارة المخاطر؛

(ج) تطبيق المعلومات الإلكترونية المسبقة؛

(د) إعداد ومتابعة تقارير قياس الأداء؛

(•) المشاركة في التقييمات الأمنية للميناء؛

---

(٣٧٦) الاقتصادي المخول هو طرف مشترك في حركة البضائع الدولية بأية وظيفة تم الاتفاق عليها مع وبالنيابة عن إدارة جمركية محلية.

(و) تطبيق القواعد الحاكمة للمحافظة على نزاهة الموظف وتقييم أدائه؛

(ز) التفويض في سلطة تفتيش الشحنات (داخلي وخارجي)؛

(ح) تطبيق النموذج الموحد للإفراج الجمركي.

الجزء الثالث

الاستنتاجات والتوصيات

أولا- الاستنتاجات

للاهتمام بموضوع تسهيل التجارة أسباب عدة أهمها: الزيادة الكبيرة في التجارة الدولية، والتطورات السريعة والمتلاحقة في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وزيادة وتيرة الاتفاقيات التجارية الإقليمية والثنائية، والتغير في طبيعة السلع موضع التجارة، والزيادة المطردة في تكاليف العمليات المرتبطة بالتجارة، إذ يستلزم التبادل التجاري العادي إجراءات كثيرة معقدة: ٤٠ وثيقة مطلوبة، و٢٠٠ خانة أو عنصر من البيانات (٣٠ منها مكررة).

تتمثل التحديات التي تواجه التجارة في الإفراط في عدد الوثائق المطلوبة، والافتقار إلى الشفافية والوضوح، والافتقار إلى استخدام أساليب تقييم المخاطر المصاحبة للتجارة، والحاجة الملحة إلى ميكنة الإجراءات واستخدام تكنولوجيا المعلومات في الموانئ والمطارات وعلى الحدود الدولية، والافتقار إلى تحديث نظم الجمارك وكذلك إلى التعاون بين الجمارك والوكالات والسلطات الحكومية، بالإضافة إلى تحدي الأمن. ومن المهم لتسهيل التجارة الاهتمام بخدمات البنية الأساسية الأربع: خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وخدمات النقل، والخدمات المالية، والخدمات المهنية.

وقد لوحظ أن تكاليف النقل في الدول النامية تزيد بنحو ٧٠ في المائة عنها في الدول المتقدمة. والنقل البحري هو الأهم بين وسائط النقل الأخرى في تسهيل التجارة الدولية، فقد بلغت نسبة مساهمته في التجارة الأمريكية أكثر من ٧٥ في المائة، وترتفع هذه النسبة إلى أكثر من ٩٩ في المائة في اليابان. هذا ويتأخر الشحن والإفراج عن السلع في الدول النامية تأخيرا كبيرا يصل إلى نحو ٣٠ يوما في أثيوبيا، و٢٠ يوما في الكاميرون، بينما يتم في استونيا وليتوانيا في يوم واحد. وتلعب الخدمات المالية (البنوك وشركات التأمين) دورا حيويا في تسهيل التجارة، إذ يتم الدفع عن طريق البنوك وتمثل رسوم التأمين ٢ في المائة من قيمة التجارة ونحو ١٥ في المائة من رسوم النقل البحري. وترتفع قيمة التأمين تبعا لانخفاض درجة الاستقرار السياسي وضعف البنية الأساسية وحالة الأمن.

وقد بدأت دول كثيرة في التوجه نحو التحديث والإصلاح، فقامت بإنشاء نظام "النافذة الواحدة"، الذي يقوم على جمع الوثائق والبيانات المتعلقة بأطراف التجارة الخارجية المختلفة في مكان واحد. وقد أثبت هذا النظام نجاحا كبيرا. ففي موريشيوس، يسمح هذا النظام بتبادل البيانات الجمركية بين الجهات المختلفة ودفع الرسوم والضرائب إلكترونيا. وفي السويد يتم تبادل بيانات الجمارك وتطبيق رخص الاستيراد والتصدير ورخص المنتجات الإستراتيجية إلكترونيا. وفي هولندا يتم تداول بيانات البضائع المشحونة بالطائرات إلكترونيا. وفي الولايات المتحدة الأمريكية يتم تداول البيانات ونشرها إلكترونيا. وقد تم تحديد الجهات ذات العلاقة، وهي الهيئات العاملة على الحدود وتلك المهتمة بالتراخيص والإحصاء.

ولوحظ في إطار عرض تجارب من العالم أن كوريا تنفذ نظام تخليص إلكتروني دون استخدام أوراق كما تنفذ نظام التسليم الفوري على رصيف الميناء. وفي هونغ كونغ تم تبسيط الإجراءات وزيادة الشفافية والتخليص على السلع قبل الوصول. وفي كندا يتم استخدام تكنولوجيا المعلومات للتخليص على السلع. وفي النرويج يتم التخليص إلكترونيا ويستخدم نظام العبور المحوسب. وفي المالديف تتبادل الوثائق إلكترونيا. وفي أستراليا يتم التخليص الجمركي فورا بعد أن يكون التاجر قد حصل على البيانات إلكترونيا. وفي سويسرا يطبق نظام "النافذة الواحدة" وتقدم تسهيلات تتعلق بنظام المعلومات والاتصالات. وفي شيلي يتم نشر وإتاحة القوانين والتعليمات ويطبق نظام جيد لفض المنازعات. ويجري في جواتيمالا إصلاح تشريعي وتحديث للخدمات. وفي جمهورية التشيك تستخدم التكنولوجيا الرقمية. وفي كوستاريكا يطبق نظام

"النافذة الواحدة" كما جرت ميكنة إجراءات التخليص. ويتم في نيوزيلندا نشر وإتاحة المعلومات وإنشاء نقاط للاستفسار وهناك تعاون وتنسيق بين السلطات. وفي لاتفيا يجري العمل على تأسيس موقع على شبكة الإنترنت وتعقد اجتماعات دورية بين التجار والأجهزة الاستشارية. وتهدف سنغافورة إلى إتمام إجراءات التخليص لنحو ٩٠ في المائة من الشحن الجوي خلال ١٣ دقيقة وللطرود البريدية خلال ١٢ دقيقة، ويجمع ٩٥ في المائة من الضرائب على الخدمات خلال ٨ دقائق. وفي السويد يجري التأكيد على الشفافية وتحسين عملية التخليص، فيتداول نحو ٨٦ في المائة من البيانات إلكترونيا. وفي اليابان يتم استخدام نظام للتخليص السريع لنحو ٩٠ في المائة من الشحن البحري، كما يجري تخفيض الوقت والتكاليف.

وأما فيما يتعلق بالمفاوضات في منظمة التجارة العالمية، فهناك عدد من المقترحات التي تتناول تحسين المواد ٥، ٨، و١٠ من اتفاقية الجات ١٩٩٤، وتطالب بتبسيط الإجراءات والحد من عدد المستندات، وعدم التمييز بين وسائط النقل في التجارة العابرة، والعمل على اعتماد قانون جمركي واحد، واستخدام تقييم المخاطر، ونشر وإتاحة القوانين والأنظمة والأحكام، والتنسيق بين الوكالات المختصة بالتجارة، وتطوير الخدمات.

ولوحظ بالنسبة للدول العربية، أن هناك معوقات تتمثل بكثرة عدد الوثائق والمستندات وارتفاع التكاليف والافتقار إلى الشفافية، بالإضافة إلى عراقيل تتعلق بالتراخيص وبتغيير الشاحنات على الحدود. إلا أن هناك توجهات نحو الإصلاح والتحديث. ففي مصر مثلا، يستخدم نظام "النافذة الواحدة"، ويجري تطوير الإجراءات الخاصة بالتخليص والإفراج المسبق على السلع وتطوير الخدمات المقدمة وتخفيض الوقت اللازم للإفراج عن الشحنة. وفي المملكة الأردنية الهاشمية، يستخدم الحاسوب وميكنة الإجراءات ونظام التعريفة المتكاملة على شبكة الإنترنت وبرنامج "القائمة الذهبية" للتدقيق، كما أدخل عدد من التعديلات التشريعية. وفي المملكة العربية السعودية، يستخدم الحاسوب، كما وضع دليل إرشادي ويجري عمل مستمر على تبسيط إجراءات التجارة العابرة وإنهائها بسرعة. وتجري في قطر إصلاحات تشريعية، وهناك تعاون بين السلطات وزيادة في كفاءة العمل في المنافذ الجمركية. وفي لبنان تستخدم تكنولوجيا المعلومات، ويجري العمل على تبسيط الإجراءات وتخفيض الوقت اللازم للإفراج عن الشحنة. وفي المغرب وتونس، تستخدم تكنولوجيا المعلومات وتنشر المعلومات لزيادة الشفافية وتبسط الإجراءات.

ثانيا- التوصيات

١- وضع إطار مؤسسي في كل دولة لتسهيل التجارة (التصدير والاستيراد) وتطبيقه بشكل جاد على جميع المنافذ الحدودية، وتدريب المسؤولين الرسميين على التعامل مع كافة المشاكل.

٢- العمل على تبني النظم التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات، وتسهيل تبادل المعلومات والبيانات والوثائق. وقد أوردنا في هذه الدراسة كثيرا من الحالات التي قامت فيها دول عديدة باستخدام نظام "النافذة الواحدة" وتبادل المعلومات والبيانات إلكترونيا.

٣- التأكيد على الشفافية، ونعني بها هنا نشر وإتاحة المعلومات التي تشمل القوانين والنظم والإجراءات، والقضايا المتعلقة بتسهيل التجارة، والمصروفات المطلوبة، والخدمات التي يتم تقديمها للتجار وللتجارة العابرة.

٤- عقد اجتماعات منتظمة مع المفاوضين التجاريين في الدولة، لإطلاعهم على كافة الأمور المتعلقة بتسهيل التجارة، كي يمكنهم التفاعل مع المفاوضين من الدول الأخرى الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وكي تكون الحكومات على دراية بما يحدث في المفاوضات الحالية في المنظمة.

٥- العمل على استخدام أساليب تقييم المخاطر في مجال التجارة الدولية، وذلك لأغراض الرقابة والتنفيذ.

٦- التأكيد على جودة الخدمات المقدمة للمصدرين والمستوردين، وعلى أن تكون تكاليف هذه الخدمات على قدر جودتها وتوقيتها وسرعة أدائها.

٧- العمل على تخفيض الوقت اللازم لإنهاء الإجراءات، فذلك يؤدي إلى تخفيض التكاليف.

٨- تشجيع الأساطيل المحلية في مجال النقل البحري على نقل البضائع العربية وذلك في إطار المنافسة الدولية، والأمر كذلك بالنسبة لشركات التأمين المحلية في المنطقة.

المراجع

SWEPRO, *National Board of Trade. Trade Facilitation- Impact and Potential Gains*, Sweden, 2002.

World Trade Organization, *World Trade Report, 2004*.

United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (ESCAP), *Trade Facilitation Network*, New York, 2004.

World Bank, *Trade Note, Trade Facilitation Using WTO Disciplines to promote Development*, 10 May 2004.

World Bank, *Development, Trade and the WTO, A Hand Book*, Washington, 2002.

Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), *Trade Facilitation: The Benefits of simpler more Transparent Border procedures*, 2003.

محمد رضوان، تسهيل التجارة - إطار عام بالإشارة إلى المنطقة العربية، ورشة العمل الإقليمية حول تسهيل التجارة، الإسكوا، حزيران/يونيو ٢٠٠٤.

WTO, *The Results of the Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations, The legal Text*, Geneva, Switzerland, 1994.

Brian Rankin Staples, *Trade Facilitation*, 19 October 1998, Draft.

Indian Council for Research on International Economic Relations: *Trade Facilitation in the WTO: Implications for India, Working paper* No. 128, New Delhi, April 2004.

John S. Wilson, *Trade Facilitation and Customs Reform: The Post Doha Development Agenda*, World Bank Institute and Asian Development Bank Institute, *Trade Policy Issues Workshop*, Singapore, 25 February - 1 March 2002, Draft.

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، التجارة في الخدمات - الاتصالات (دراسة حالة مصر، والأردن ولبنان) نيويورك، ٢٠٠١.

World Trade Organization, *World Trade Report, 2004*.

WTO: *World Trade Report, 2004*.

WTO: *World Trade Report, 2004*.

United Nations, Economic Commission for Africa (ECA), African Trade Policy (ATPC): *Trade Facilitation to integrate Africa into the Global Economy, 2004*.

United Nations, Economic and Social Council: *The Single Window Concept, Committee for Trade, Industry and Enterprise Development, Six Session*, 28-31 May 2002.

United Nations, Economic Commission for Europe (ECE), *Recommendation and Guidelines on Establishing A Single Window, to enhance the efficient exchange of information between trade and government*, Geneva, October 2004.

WTO, Korea, (25 September , 1998), WTO, (G/C/W/123).

WTO, Korea, (6 June 2000), WTO, (G/C/W/212).

WTO, Hong Kong- China, (28 September, 1998), WTO, (G/C/W/125).

WTO, Canada, (30 September 1998), WTO, (G/C/W/126).

WTO, Norway, (2 November 2000), WTO, (G/C/W/221/Add.1).

WTO, Maldives, (20 October 2000), WTO, (G/C/W/232).

WTO, Australia, (23 October 2000),(WTO, (G/C/W/233).

WTO, Switzerland, (23 October 2000),WTO (G/C/W/234).

Evdokia Moise, *The Costs of Introducing and Implementing Trade Facilitation Measures: Interim Report*. OECD Trade Policy Working Paper No. 8 (TD/TC/WP(2004)36/Final), 10 November 2004.

IBM, *Balancing and optimizing trade facilitation and border integrity-strategies and options for the global customs agency community*. An IBM Institute for Business value executive brief. USA, 2003, p. 10- 12.

http://www.mofa.gov.qa

http://www.customs.gov.lb/customs/index.htm

Bernard Hoekman, *Trade Policy Developments in the Middle East and North Africa*. www.ppmi.org/documents/Customs%20Reform-Lebanon.pdf

http://www.ppmi.org/documents/customs%20Reform-Lebanon.pdf, , last access,12/9/2005

United Nations, Economic Commission for Africa, African Trade Policy Center: Trade Facilitation to Integrate Africa into the World Economy. August 2004

http://www.wcoomd.org

وثيقة منظمة التجارة العالمية TN/TF/W/43/Rev.1
مقترح الاتحاد الأوروبي TN/TF/W/6
مقترح كوريا TN/TF/W/7
مقترح اليابان ومنغوليا وتايوان-الصين وباكستان وبيرو TN/TF/W/8
مقترح كندا واستراليا TN/TF/W/9
مقترح تايوان والصين TN/TF/W/10
مقترح الولايات المتحدة الأمريكية TN/TF/W/12
مقترح الولايات المتحدة الأمريكية TN/TF/W/13
مقترح الولايات المتحدة الأمريكية TN/TF/W/14
مقترح الولايات المتحدة الأمريكية TN/TF/W/15
مقترح اليابان ومنغوليا وتايوان وباكستان وبيرو TN/TF/W/17
مقترح كوريا TN/TF/W/18
مقترح أستراليا وكندا TN/TF/W/19

مقترح كندا TN/TF/W/20
مقترح الولايات المتحدة الأمريكية TN/TF/W/21
مقترح أوغندا والولايات المتحدة الأمريكية TN/TF/W/22
مقترح الاتحاد الأوروبي واستراليا TN/TF/W/23
مقترح نيوزيلندا TN/TF/W/24
مقترح تايوان-الصين TN/TF/W/25
مقترح الصين TN/TF/W/26
مقترح بوليفيا ومنغوليا وباراجواي وجمهورية كيرجز واليابان TN/TF/W/28
مقترح بيرو TN/TF/W/30
مقترح هونغ كونغ-الصين TN/TF/W/31
مقترح هونغ كونغ-الصين TN/TF/W/32
مقترح كوريا TN/TF/W/34
مقترح الاتحاد الأوروبي وباراجواي TN/TF/W/35
مقترح نيوزيلندا والنرويج وسويسرا TN/TF/W/36
مقترح سنغافورة TN/TF/W/38
مقترح باراجواي ورواندا وسويسرا TN/TF/W/39
مقترح الأرجنتين TN/TF/W/40
مقترح تركيا TN/TF/W/45
مقترح الاتحاد الأوروبي TN/TF/W/46
مقترح سنغافورة TN/TF/W/47
مقترح الصين وكوريا TN/TF/W/49